

أَلِفِيَّةُ الْأَصُولِ وَبِنَاءُ الْفُرُوعِ عَلَيْهَا

للفقيه إلى الله
عبد الله بن محمد بن عثمان الفلّاتي
غفر الله لهم ، آمين

الناشر
أحمد
طن اغني طابريرو
صكتو

أَلِفِيَّةُ الْأَصُولِ

وَبِنَاءُ الْفُرُوعِ عَلَيْهَا

للفقير إلى الله

عبد الله بن محمد بن عثمان الفلّاتي

غفر الله لهم ، آمين

الناشر

الحاج

طن اغني طابريرو

صكتو

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلوا الله على سيدنا

محمد وآله وصحبه

وسلم تسليما

رب يسى

ولا تقسى

بجد

نبي

هذه العينة الاصول وبناء العروم

عليها السيفير الى الله عبد الله

بر محمد بري شال البلاتي

عبر الله لهم

ميس

نموذج من صفحات الكتاب المخطوط

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي قد أصلاً^(١) محمداً والخلق منه^(٢) فصلاً
 لذلك كان أفضل البرايا^(٣) مخصّصاً بأفضل المزايا^(٤)
 ومُرسلًا إلى جميع الناس^(٥) مبشراً^(٦) ومنذراً^(٧) للباس^(٨)
 واسطة الخلق إلى الخلاق^(٩) يأمرهم^(٩) مكارم الأخلاق
 ومودعاً في أفضل الأصول^(١٠) فرمواها^(١١) من أنجب الفصول^(١٢)
 صلى عليه ربنا وسأما وآله وصحبه وعمما
 جميع أهل ملة الإسلام ما ظهرت أدلة الأحكام
 وبعد ذا فأفضل السجايا العلم وهو أجزل العطايا
 وهو^(١٣) حياة ميّت الأحياء^(١٤) والتاج^(١٥) فوق أرواس^(١٦) العلماء^(١٧)
 نور الهدى حليلة^(١٨) الأولياء وهو تراثهم من أنبياء^(١٩)
 من له نال قصي^(٢٠) المراتب وفائز بأفضل المطالب
 لاسيما علم الشريعة العلى بذلك الاسم^(٢١) فضله جلي

(١) أي جعله أصل الخلائق . وفيه براءة الاستهلال . (٢) أي من
 محمد صلى الله عليه وسلم لأن جميع الخلق خلق من نوره اهـ . (٣) أي لأفضل
 الأصل على الفروع . (٤) جمع مزينة أي الراتب . (٥) لأنه أصل جميعهم .
 (٦) لمن أجاب ، بالجنة . (٧) لمن أبى . (٨) أي العذاب . (٩) حال
 كونه . (١٠) من الآباء والأمهات . (١١) أي تلك الأصول . (١٢) أي
 الفروع وهم الأولاد . (١٣) أي العلم . (١٤) وهو الجاهل وهو في
 الأحياء ، وهو ميت ، قال تعالى « أو من كان ميتاً فأحييناه اهـ » .
 (١٥) العلم هو : (١٦) جمع رأس . (١٧) عوضاً من تيجان الملوك .
 (١٨) زينة . (١٩) ما ورثوا من الأنبياء في حديث « العلماء ورثة
 الأنبياء » اهـ . (٢٠) جمع القصيا ، مؤنث الأقصى : الأبعد . (٢١) أي
 اللقب الذي شهر بمدحه لأن علم الشريعة صالح لجميع ما جاء به الشارع
 من العلم ، فاخص به علم الفروع على الغلبة وصلى الله على سيد الأنام .

فابتحنوا بأصله وفعله وليودعنه^(١) كلُّكم في ذرِّه
وأصله^(٢) القرآن والحديث فكل علم منهما^(٣) موروث
فأسندوا دينكم إليهما^(٤) واعتمدوا في علمه^(٥) عليهما
لكي تكونوا من ذو التبصر^(٦) وتخرجوا من زمرة^(٧) التحير
فهاكم ألفية الأصول تُرى^(٨) بها^(٩) مباني الفصول^(١٠)
مأخذ الأئمة^(١١) الفلاة^(١٢) ومنها^(١٣) لصفوة الدلالة^(١٤)
نظم لفتح الأصول^(١٥) وبنا فروعها بها^(١٦) لحائز^(١٧) السنا^(١٨)
وعالم الفروع والأصول وفارس العقول والمقول
شمس تلمسان محمد السني^(١٩) سليل^(٢٠) أحمد الشريف الحسنی
وأسأل الإله أن يسهلا لنظمه وأن يرى مُسهلا

- (١) أي قليله بالحفظ والانفاق . (٢) أي علم الشريعة . (٣) من القرآن والحديث . (٤) أي القرآن والحديث . (٥) أي علم الدين . (٦) لأن التبصر أصل من أصول الدين قال تعالى « قل هذه سبيلي ادعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني » . (٧) أي الذين لا بصيرة لهم في الدين وإنما قلدوا ما قيل فيه من حق أو باطل . (٨) أي تعلم وتظهر . (٩) أي على الأصول . (١٠) أي الفروع . أي تعلمكم هذه الآلية . أصول الفقه المأخوذة من الآيات والأحاديث ونضعكم مرأض ابتداء فروع الفقه من تلك الأصول . (١١) المجتهدين كمالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وأصحابهم . (١٢) جمع عال . كقاض وقضاء . (١٣) أي من القرآن والحديث . (١٤) جمع : دال اسم فاعل : دل الدلو : أخرجها مديشة من الماء ، أي الذين يخرجون باستنباطهم من القرآن والحديث العلم الصافي والسلام . (١٥) أي هذه الآلية نظم للكتاب المسمى مفتاح الأصول وبناء الفروع على الأصول . (١٦) أي عليها . (١٧) أي جامع (١٨) أي الرفعة . (١٩) الرفيع المقام . (٢٠) أي ابن .

مقدمة

مستندُ الفقيه^(١) أصلٌ ثقلي^(٢) أو متضمنٌ لَذاك الأصل^(٣)
أو ناشئٌ عنه^(٤) أو أصلٌ عقلي نغني به براءة^(٥) في الأصل
فالأول^(٦) القرآن مع سنته^(٧) والثاني^(٨) في الإجماع من أئمة^(٩)
والثالث^(١٠) القياس^(١١) للائمة يليه استصحابُ أصلِ أمه^(١٢)
ثلاثةُ الأقسام كاللِباب^(١٣) وما يلي خاتمة الكتاب^(١٤)

القسم الأول : الأصل النقلي

وهو كتابُ الله وسنةُ رُسوله

والشرطُ في النقلي صحةُ السند^(١٥) لشارع^(١٦) من غير قاذح^(١٧) ورد
وأن يرى^(١٨) متضح^(١٩) الدلالة في حكمه^(٢٠) تنفي به إجماله
وأن يكون^(٢١) مستمرَّ الحكم أي غير منسوخ لأهل العلم
وأن يكون^(٢٢) راجحاً جميع ما عارضه للسكل^(٢٣) بابُ رُسما^(٢٤)

(١) الفقيه : وهو المجتهد ، أي غاية يتمسك به المستدل على حكم من الأحكام في المسائل الفقهية منحصر في أربعة أقسام أشار إلى الأول بقوله . ١ هـ . (٢) وهو دليل في نفسه وهو الكتاب والسنة . (٣) الثاني وهو الإجماع وقول الصحابي ، لأن كل واحد يتضمن الدليل الشرعي . ١ هـ . النقلي . (٤) أي ناشئ عن الدليل النقلي وهذا لازم عن ذلك الأصل . (٥) أي بالأصل النقلي . (٦) من الأقسام . (٧) الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم لاستلزام لفظ السنة له . (٨) منها . (٩) أي أمة النبي صلى الله عليه وسلم . ١ هـ . (١٠) من الأقسام . (١١) وتفهمه فإنه جميع ما في التنظيم . ١ هـ . (١٢) هو معظم ما يقصد (١٣) وهو اللازم عن الأصل النقلي الناشئ عنه . (١٤) أي قصد ما ذكر الاستدلال به ، وهي : الأدلة للفقهاء المتفقة عليها ، وهي الأصل النقلي الشامل للكتاب والسنة والتضمن لذلك الأصل الشامل للإجماع وقول الصحابي ، أو ناشئ عن ذلك الأصل اللازم عنه وهو القياس . صلى الله على من لا نبي بعده . (١٥) وهو : الأصل العقلي وهو أضعف الأدلة ولذا أخرناه وجعلناه خاتمة ، خلاف ما صنع صاحب الأصل لأنه أخر الإجماع (١٦) أي : في صحة الاستدلال به أربعة شروط : الأول . ١ هـ . (١٧) صلوات الله عليه . (١٨) وستأتي قوادحه . (١٩) ذلك الأصل النقلي زيادة على صحة سنده . (٢٠) الثاني . (٢١) أي على الحكم المطلوب . (٢٢) الثالث : أن يكون مع ذلك . (٢٣) الرابع . (٢٤) أي لكل شرط من هذه الأربعة . (٢٥) أي كتب

في فضائله على عباد الله في كل

الباب الأول من القسم الأول

محبة السند

وأصلنا النقل^(١) منه ما نقل
تواتر^(٢) نقل^(٣) جميع حصلا^(٤)
علمنا^(٥) وأحاداً سواء جملاً
فما له تواتر الإسناد^(٦) ققاطع^(٧) وغيره آحاد
وفي القرآن شرطه^(٨) التواتر وإن خلا^(٩) فالاعتراض ظاهر^(١٠)
الشافعي^(١١) بخمس^(١٢) أي رضعات لا بأقل حرمة^(١٣) للآت^(١٤)
بأن ذلك^(١٥) في صحيح مسلم^(١٦) من القرآن^(١٧) نحن^(١٨) لم نسلم^(١٩)
جوابهم^(٢٠) فالشرط في التلاوة^(٢١) لا الحكم فهو ثابت الدلالة^(٢٢)
من ذلك اشتراط أهل الحنفى^(٢٣) تتابع الصيام حينئذ الحلف^(٢٤)
إذن من قراءة ابن مسعود^(٢٥) أي^(٢٦) فلما^(٢٧) قرأنيته ما ثبتا^(٢٨)

(١) ويقدم . (٢) وهو القرآن كله وبعض السنة . (٣) خبر مقدم .
(٤) مبتدأ مؤخر . (٥) ذلك للنقل . (٦) ضروريات ثبوت ذلك المنقول
عن من نقل عنه ، لأنه يستحيل عادة اتفاقهم على الكذب . (٧) أى : فكل
ما حصل لنا نقله عن الشارع بالتواتر فهو قطعى ، أى نعلم قطعا أن
النبي قاله . (٨) أى مقطوع به : كدافق بمعنى مدفوق . (٩) أى شرط
الأصل المستدل به حال كونه من القرآن . (١٠) عن تواتر بأن نقل
أحاداً وإن صح سنده . (١١) فيه على من احتج بدليل يزعم أنه من
القرآن ولم يكن متواتراً باطل كونه من القرآن اهـ . (١٢) أى قال
الشافعي . (١٣) خبر مقدم . (١٤) مبتدأ مؤخر . (١٥) المرضعة تكون
لما أتى . (١٦) أى خمس رضعات . (١٧) متعلق بالسلاطى .
(١٨) خبرال . (١٩) أى المالكية . (٢٠) وقول : كونه من القرآن
لكونه أحاداً ، فلا استدلال به فى الحكم . (٢١) عن هذا الاعتراض أى
الشافعية . (٢٢) أى شرط التواتر لا شرط . (٢٣) عن عائشة قالت :
كان فما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم ، فنسخ بخمس
رضعات ، فتدفع رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهم مما يقرأ من
القرآن اهـ . (٢٤) أن استدلال الحنفية على المكلف بثلاثة أيام إذا حدث
بسد الحلف بالله ، من شرطها ، أن تكون متتابعة . (٢٥) فإنه فرقها لم
جزء فى حثه . (٢٦) فإنه قرأ « فصيام ثلاثة أيام متتابعة » .
(٢٧) نحن المالكية : ما زاده ابن مسعود من قوله « متتابعة » . (٢٨) لأنه
غير متواتر ومن شرط القرآن أن يكون متواتراً اهـ .

من ذلك قولهم بأن الأربعة في آية الإيلاء ظرف الرجعة^(١)
إذ زاد فيهن^(٢) أبي^(٣) بعد أن فاءوا^(٤) رعن أصحابنا بعد تعن^(٥)
إذ لم يواتر^(٦) فيقولون العمل حتم به ولو بأحد^(٧) حصل^(٧)
وفي الحديث^(٨) النقل بالتواتر ليس بشرط الأخذ للجواهر
إلا الذي^(٩) لمقتضى القرآن خالف فأشطره على الإيقان^(١٠)
ففي القرن الفصل للرجلين^(١١) وفي الصحيح للمسح للخفين^(١٢)
فن عز^(١٣) الصحيح للآحاد قفل له ذلك على انفراد^(١٤)
فضم^(١٥) كله له تواتر^(١٦) أي^(١٦) معنوى وهو أمر ظاهر

(مسألة)

وبعضهم^(١٧) يردذا الآحاد^(١٨) فالاعتراض^(١٩) والجواب^(٢٠) د^(٢١)
حديث^(٢٢) لانكاح إلا بولي دليلنا^(٢٣) على اشتراطه^(٢٤) المعلى^(٢٥)
حديث^(٢٦) من مس^(٢٧) لنا أن وضو^(٢٨) ماس مذكير له^(٢٩) مفتقض

(١) قالوا إن الفيئة في الأيلاء إنما محلها الأربعة الأشهر لابعدها
لقراءه أبي بن كعب : « فان فاءوا فيهن فان الله غفور رحيم » .
(٢) مفعول زاد . (٣) فاعل زاد . (٤) قوله تعالى : « فان » . (٥) إنما
الفيئة بعد تمام الأربعة الأشهر ، فالزيادة التي في قراءة أبي ليست من
القرآن ، لأنها لم تتوافر . (٦) ما نقل . (٧) لا تخلوا أما أن يكون قرآنا
أو خبرا لأنها ان لم تكن واحدا منهما حرم على القاريء أن يقرأها لما في
ذلك من التلبيس وإذا كانت أما قرآنا وأما خبرا وجب الفعل به والتواتر
ليس بشرط في وجوب العمل وإنما هو شرط في التلاوة . (٨) أي
السنة . (٩) الحديث . (١٠) (فالقطع) بأنه يجب أن يكون حينئذ
متواترا . (١١) بقوله وأرجلكم . (١٢) وهو الذي احتج به جمهور الأمة
على الرواية المعمول بها مالك في المسح على الخفين من الأخبار الواردة
في ذلك عن الصحابة قولاً وفعلاً حتى نقل أصحاب المقالات عن سبعين
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . انتهى . (١٣) من المخالفين
بأن يقول كلها أخبار آحاد فلا ترفع ما اقتضاه القرآن من اعتبار الرجلين
في قوله وأرجلكم . اهـ (١٤) أي إنما آحاديتها باعتبار انفراد كل واحد
منها . (١٥) أي فما تضمنه جميع الأخبار من جواز المسح على الخفين
متواتر . (١٦) كشماعة على وجود حاتم . (١٧) أي بعض الأصوليين .
(١٨) الواردة . (١٩) على الاستدلال بالآحاد ظاهر عقده بأن يمتنع قبول
أخبار الآحاد حمله . (٢٠) وأما التواتر اللفظي فكالقرآن . (٢١) اهـ ظاهر
مما ثبت من الاستدلال به في أصول الفقه . اهـ . (٢٢) الذي هو من
الآحاد . (٢٣) عن أصحاب مالك . (٢٤) اهـ اشتراط الولي في النكاح
(٢٥) نعمت لدليلنا . (٢٦) النبي صلى الله عليه وسلم . (٢٧) ذكره
فليتوضأ . (٢٨) دليل لنا على .

حديث^(١) كلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ لنا^(٢) على النبيذ والسلام
والحنفي^(٣) في الجميع قائل^(٤) ما صح عن ابن معين ناقل^(٥)
ثلاثة عن النبي لا تَصِحَّ من مس^(٦) لا نكاح^(٧) كل^(٨) لا تَصِحَّ
جوابنا الحديث لا يُردُّ بمثل ذا^(٩) إذ شرطه يشترط^(١٠)
من ذلك اعتراض أهل الحنفي فقد تواتر بذي البلوى^(١١) يفي
قالوا : فذا^(١٢) يكثر ناقلوه حاجة له^(١٣) وسائلوه^(١٤)
فأبطلوا حديث من مس^(١٥) لذا والبيمان^(١٦) بالخيار^(١٧) إذ حذا^(١٨)
جوابنا والشافعي^(١٩) مطلقاً^(٢٠) يقبل^(٢١) لكنَّ الخيارَ فارقا
أعمال أهل طيبة^(٢٢) فالملكي لبس لما خالفهم^(٢٣) بسالك
من ذاك أن يطعن أحد سلف في خبر بما^(٢٤) براه التلف
فشرع^(٢٥) غسلنا اليدين قبل أن ندخل^(٢٦) في الإناء في الحديث عن^(٢٧)
يقول من خالفنا^(٢٨) أنكره عن النبي^(٢٩) البحر^(٣٠) لمن أحضره

(١) النبي صلى الله عليه وسلم . (٢) أي دليل لنا على أن النبيذ
محرم . (٣) المخالف لنا في هذه المسائل الثلاث . (٤) جميع هذه
الأحاديث . (٥) هو . (٦) ذكره فليتوضأ . (٧) إلا بولي .
(٨) مسكر حرام . اهـ . (٩) أن مثل هذا لا يرد به الحديث إذا أتى
على شرطه لأن سبب الرد لم يعينه ابن معين ولعل له مذهبا لا يساعد
عليه . اهـ . (١٠) أي يقوى . (١١) أي فيما تعم به البلوى فإن مذهبهم
أن التواتر شرط فيما تعم به البلوى . (١٢) أي ما تعم به البلوى .
(١٣) أي حتى يتواتر . (١٤) فإذا لم يتواتر فهو باطل . اهـ .
(١٥) ذكره فليتوضأ أي لكونه ما يعم به البلوى ولم يتواتر .
(١٦) حديث . (١٧) ما لم يفترقا إلا بيع الخيار احتج به أصحاب الشافعي
وابن حبيب من أصحابنا على أن المتبايعين لهما الخيار في امضاء البيع
وفسخه ما داما في المجلس . (١٨) أي تبع حديث من مس في كونه لا تعم
به البلوى ولم يتواتر . اهـ . (١٩) أصحاب . (٢٠) أن خبر الواحد
عندنا مقبول مطلقا لا تقرر في أصول الفقه . (٢١) كأن مما تعم به البلوى
أم لا . (٢٢) وعمل أهل المدينة عندنا مقدم على غيره ولذا لم نقل بالخيار .
(٢٣) أهل طيبة . (٢٤) بأمر لا يتعلق بالرواية وإنما هو نظر عقل فيما
سمعه . (٢٥) كما إذا احتج الجمهور على مشروعية غسل اليدين قبل
ادخالهما في الإناء بقوله صلى الله عليه وسلم إذا استيقظ أحدكم من نومه
فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلهما ثلاثا . انتهى . (٢٦) اليدين .
(٢٧) اهـ . (٢٨) هذا حديث قد أنكره ابن عباس ولذلك لا بلغه
وسمعه قال إذا كنت له توضأ في مهراس . انتهى . (٢٩) بحديث ياء النبي
في اللفظ للوزن . (٣٠) أي ابن عباس .

(مسألة)

شرطُ الحديث أن يُرى^(١) متصلاً
والأصل إن كذب فرعه قدحٌ
عند^(٧) سليمان عن الزهري
جوابنا للتكذيب^(١١) لم يصرح^(١٢)
ومن^(١٤) روى^(١٥) زيادةً وخالفنا
حديث^(١٩) فيما سكتَ السَّيِّءُ^(٢٠)
والحنفي^(٢٢) زيادةً مُريبةً^(٢٣)
وفرد^(٢٥) متروكٌ أو الكذاب
فجلسة^(٢٧) استراحة^(٢٨) ينفُضُ^(٢٩)
لشارع^(٢) عن ضابط قد عدلاً^(٣)
فالحنفي^(٤) حديثُ أيما^(٥) وضَّحَ^(٦)
أنكره^(٨) عنه^(٩) بهذا الروي^(١٠)
فَمَا^(١٣) روى مُعدل لم يُقدِّح
جماعة^(١٦) رُدَّتْ وإلا^(١٧) ألقا^(١٨)
بقيدِ خمسٍ أوسقٍ يُجاءُ^(٢١)
جوابنا : ما خالفت^(٢٤) لا ريبةَ
يُردُّ مطلقاً^(٢٦) بلا ترتيب
على صدورِ قديميه ينقض^(٣٠)

(١) الاسناد . (٢) أى النبي صلى الله عليه وسلم . (٣) أى علم أن القدح فى عدالة الراوى أما فيما يتعلق بالحديث نفسه وأما مطلقاً ، وأما مايتعلق بالحديث نفسه فمنه ما إذا أنكر الأصل رواية الفرع كما أشار بقوله . انتهى . (٤) يقول إذا احتج أصحابنا على افتقار النكاح الى الولي بقوله صلى الله عليه وسلم « أيما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل » . (٥) امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل . (٦) هذا الحديث . (٧) رواه ابن جريح عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب الزهري . (٨) أى أنكر الزهري سليمان . (٩) عن نفسه . (١٠) قال ابن جريح : سألت عنه ابن شهاب حين لقيته فقال لا أعرفه والراوى إذا أنكر ما روى عنه لم يحتج به كالشهادة . (١١) للفرع . (١٢) الأصل . (١٣) لأنه قال لا أعرفه فنسيائه لا يضر المروى عنه . (١٤) ومن ذلك ما إذا انفرد المعدل بالزيادة وكانوا قد رَووا الحديث جماعة ولم يذكروها . (١٥) أى والعدل الذى . (١٦) أى الزيادة أن لزم من قبولها زد ما روى الجماعة . (١٧) بأن لم نخالف ما رواه . (١٨) أى جمع بين الزيادة وروايتهم . (١٩) النبي صلى الله عليه وسلم . (٢٠) العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر إذا بلغ خمسة أو سق . (٢١) ولذا احتج به أصحابنا على أن زكاة الحُرث يعتبر فيها النصاب بخمسة أوسق . (٢٢) قال هذه الزيادة لم تثبت فى الحديث فإن الجماعة الذين رَووا هذا الحديث جلهم لم يذكروها . (٢٣) أى توقم ريبة فى روايتها . (٢٤) الزيادة فلم تقطع الجماعة بعدها ولم تتعارض روايتهم ورواية من زاد وحتمل عدم اتحاد المجلس فلا ريبة إذن . (٢٥) وأما الاعتراض المطلق فى العدالة فمن ذلك أن يبين فى الراوى أنه كذاب أو متروك الحديث ، خالف غيره أم لا . (٢٦) مقول تنقض . (٢٧) فى الصلاة . (٢٨) عما رَوَى . (٢٩) سئل الله كأن ينهض فى الصلاة على صدور قديميه . (٣٠) مشروعة جلسة الاستراحة التى يقولها أصحاب الشافعى .

والشافعي (١) : من رواه (٢) خالد (٣)
 إن حَنَفِيَّ حَجَّنَا بِمُوجِبِ (٦)
 يقول شارح (٧) فَرِيضَتَانِ
 قُلْنَا (٩) فَمِنْ طَرِيقِ بَرَكَةٍ وَقَعَ
 كَقَدْحِهِ (١١) فِي دِينِهِ أَصْحَابُنَا
 بقوله (١٣) قِرَاءَةُ الْإِمَامِ
 بَرَدَهُ أَصْحَابُ شَافِعِي
 قلنا : أَتَانَا مِنْ أَبِي حُثَيْفَةَ (١٧)
 كَجَهْلِ حَالِهِ (١٨) حَدِيثُ الشَّارِعِ
 فَمِنْ رَوَاهُ خَالِدٌ (٢١) مَجْهُولٌ (٢٢)
 ككَثْرَةِ السَّهْوِ (٢٤) وَكَانَ الشَّارِعُ (٢٥)
 مَتْرُوكُهُ (٤) قُلْنَا بَغَيْرِ وَارِدٍ (٥)
 مَضْمُوعَةٍ وَمَنْشَقٍ لِلْجَنْبِ
 فِي الْغَسَلِ (٨) مِنْ جَنَابَةٍ ، أَيْ تَانِ
 فَقَطْ وَقَالَ الدَّارَقُطْنِي : يَضَعُ (١٠)
 قِرَاءَةَ الْمَأْمُومِ (١٢) أَسْقَطُوا لَنَا
 قِرَاءَةَ الْمَأْمُومِ ذُو (١٤) الْقِيَامِ
 قَالُوا (١٥) : حَدِيثُ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ (١٦)
 لَا مِنْ طَرِيقِ جَابِرِ ذِي الرِّفْعَةِ
 اسْتَقْبَلُوا الْقِبْلَةَ مِنْعَ (١٩) الْمَانِعِ (٢٠)
 قُلْنَا فَجَهْلُ حَالِهِ مَعْرُوفٌ (٢٣)
 بَدَأَ (٢٦) صَلَاتَهُ يَدِيهِ يَرْفَعُ

(١) قال . (٢) أي حديث كان ينهض . (٣) ابن الياس باسناده عن
 أبي هريرة . (٤) أي متروك الحديث . (٥) وأن الحديث الذي احتججنا
 به لم نروه عن طريق خالد عن أبي هريرة بل طريق آخر فقد رواه الأعمش
 باسناده عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وغيرهم . (٦) أي إيجاب
 المضمضة والاستنشاق في الغسل من الجنابة . (٧) هذا الحديث لا يروى إلا من طريق بركة
 بن محمد . اهـ . (٨) أي وكان يضع الحديث ، أي يكذب فإن تعين أن
 الحديث لا يروى إلا عن كذاب لم يصح الاحتجاج به . اهـ . (٩) ومن
 ذلك أن يقدح في دينه مطلقاً . (١٠) للفتاحة وغيرها . (١١) عليه السلام
 من كان خلف الإمام فقراءة الإمام له قراءة . (١٢) أي من يقوم برد هذا
 الحديث هم أصحاب الشافعي . (١٣) هذا الحديث . (١٤) وكان يقول
 بالرجعة فلا يحتج بحديثه . (١٥) أي طريق أبي حثيفة عن أبي موسى بن
 أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر بن عبد الله الذي احتج أصحابنا
 به في أحد قولَي المدونة على جواز استقبال القبلة بسائر من غير ضرورة
 أي في النسيان . اهـ . (١٦) أي المجهول بعدالة الراوي وهو المجهول
 الحال . (١٧) لما ذكر له أن قوماً يكرهون استقبال القبلة بقروجهم .
 انتهى . (١٨) مبتدأ ثان - لاستقبالها وهو بعض أصحابنا وغيرهم .
 (١٩) ابن أبي العملى باسناده عن عائشة أنها قالت ذكر لي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أن قوماً . . . (٢٠) كما قال فيه أبو ثور
 والمجهول لا يحتج به . (٢١) فهو معروف ثقة لأن الثقات الذين لا يروون
 إلا عن عدل قد روي عنه كما ذكرنا من فضالة ، وواصل مهلى أمر عينه
 وغيرهم فإن أمكن رواية الخبر عن رجل آخر معروف فلاصحابنا أن يثبت
 بذلك . اهـ . (٢٢) والاعتراض عن الضبط تأمر من أشار إلى أحدهما
 بقوله . اهـ . (٢٣) عليه السلام . (٢٤) إذا افتتحها .

ولا يعودُ ، حجةُ المغاربة^(١) وقال غيرهم^(٢) يُعينُ عائبه
 روى يزيد بن زياد لفظه جواهم^(٤) : جا من طريق عام^(٥)
 كزيده^(٩) برأيه^(١٠) من شرعا^(١١) كان يصلي قبل ظهر أربعاً
 قلنا^(١٤) فراويه عبيدة^(١٥) يفي^(١٦) قول النبي رفعه قد أَوْضَحًا^(٢٠)
 أَمَمْتُ أصحابي^(٢٣) ونحن سفر^(٢٤) في^(٢٥) صُبح محتلمًا^(٢٦) لم أغتسل^(٢٧)
 فأخبر النبي^(٢٨) قال عمر^(٢٩) من تكلف^(٣١) إذا مسست ماء^(٣٢)

(١) من أصحابنا على ما رواه أبو القاسم من أبي ربح يزيد بن أبي ربح
 ليس إلا سند افتتاحها فقط . اهـ . (١) من الشافعية والشافعية
 المسارفة . (٢) واحد من دهنه في البر حمره وقد روى عن سفيان بن عيينة
 عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند الروح من
 سفيان فلما قدمت العوفة سمعته يقول : يا أيها النبي صلى الله عليه وسلم
 يرفع يديه عند افتتاح الصلاة ثم لا يعود فصنعت انهم لم يوه . انتهى .
 (٤) أي المغاربة من أصحابنا أن يقولوا أن لم نرو هذا الحديث من طريق
 يزيد بل جاء الخ . . (٥) ابن أبي ليلى . (٦) لبيب . (٧) ابن أبي طالب
 رضي الله عنه . (٨) والي الذي يسوله . (٩) أي الراوي . (١٠) مثاله
 ما روى ابن - في الحديث حتى لا يعلم ما فيه من حديث رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وما فيه من زيادة . (١١) عليه السلام . (١٢) ويوم :
 أربع رعات قبل الظهر لا يفصل بينها بسلام يفتح لهن أبواب السماء .
 (١٣) أي حجر لهم أن رابعة الظهر قبلها أربع رعات يفصل بينها بسلام .
 (١٤) نحن والشافعية . (١٥) ابن الغب الصي . (١٦) أي يزيد .
 (١٧) وقد قال به يوسف بن خالد السلمي هذا الذي رويته الله سمعت
 أم بـضه ؟ فقال بل بعضه سمعت وبعضه آقيس عليه فقال أرو لنا ما
 سمعت ودع ما قسمت فأنا أعلم بالقياس ومن كان هذا شأنه فلا يستدل
 بروايته . (١٨) الحنفية . (١٩) الحديث . (٢٠) ففي حديث أبي أيوب
 قال قلت يا رسول الله أيسلم فيهن فقال لا . (٢١) وأما قواعد اتصال
 الرواية بالنبي صلى الله عليه وسلم فثلاثة انقطاع السند والارسال أو
 الوقت فأشار إلى الأول بقوله اهـ . (٢٢) ابن القاضي رضي الله عنه .
 (٢٣) فصلت بهم . (٢٤) جمع مسافر - في غزوة ذات السلاسل .
 (٢٥) صلاة . (٢٦) في ليلة باردة . (٢٧) متعلق بأمت . (٢٨) ذلك .
 (٢٩) أي يأمروا صليت بأصحابك . (٣٠) أي خوف واشفاق . (٣١) أي
 هلاك . (٣٢) أي أن اغتسلت . (٣٣) أي وقد سمعت الله يقول : « ولا
 تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً » . (٣٤) فضحك النبي صلى الله
 عليه وسلم .

ولم يقل شيئاً فذا^(١) دليلنا^(٢) على تيممٍ لخوفٍ من^(٣) ضنا^(٤)
أو^(٥) تلفٍ . وقال صحب الشافعي فذلكم منقطع الأكلارع
فابن جبير عابد الرحمن راويه لم يسمع بهذا الشأن
من عمر^(٦) . قلنا^(٧) : من أبي قبيس سمع عن عمر^(٨) وبدون لبس
حديث^(٩) لا نكاح إلا بولي لنا^(١٠) وقال^(١١) الحنفى ذو مرسل
فقال^(١٢) يرويه أبو يردة عن نبينا والسمع منه لم يعين^(١٣)
قلنا للراسيل لدينا تقبل لم يزل الاتباع كلُّ يرسل^(١٤)
أى ثقة وأسنده عن أبى بردة عن أبيه^(١٥) أى عن النبى^(١٦)
كوقفه^(١٧) نحو حديث^(١٨) لا اعتكاف إلا بصوم حجة لنا^(١٩) يضاف
بوقفه^(٢٠) يردُّ أهل الشافعى جوابنا عنهم ثبوت الرافع^(٢١)

(١) أى هذا الحديث (٢) المالكية (٣) حدوث (٤) مرض (٥) خوف
(٦) فمنع الصرف للوزن أى من عمرو بن العاص ، وإذا كان منقطعا
فلا يحتج به (٧) أنه متصل بواسطة أبى قيس مولى عمرو بن العاص
(٨) فإن عبد الرحمن سمعه من أبى قيس وأبو قيس سمعه من عمرو بن
العاص . (٩) وأشار الى الثانى بقوله (١٠) أى حجتنا على اقتتار النكاح
الى ولى (١١) قال هذا يرويه أبو اسحاق عن أبى بردة عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم والحديث ذو مرسل : أى صاحب ارسال : مصدر أرسل
(١٢) الحنفى (١٣) أى لم يعرض (١٤) الأحاديث ويحتجون بها للعلم
بأنهم لا يرسلون الا عن عدل وقد قال محمد بن اسحاق الامام : سألت
محمد بن يحيى عن هذا الباب فقال حديث اسرائيل عن أبى اسحاق عن
أبى بردة صحيح عنده فقلت رواه شعيب والثورى عن أبى اسحاق عن
أبى بردة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال نعم هذا روينا ولكن رواه
اسرائيل عن أبى بردة عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وسلم وأسنده
وكانوا يرسلون فماذا قيل عن أسنده . هـ (١٥) أبى موسى الأشعرى
(١٦) صلى الله عليه وسلم (١٧) أشار الى الثالث بقوله (١٨) عائشة عن
النبى صلى الله عليه وسلم (١٩) على ان الاعتكاف لا يصح الا بصوم
(٢٠) موقوف على عائشة وقد قال البيهقى لا يصح رفعه الى النبى صلى
الله عليه وسلم فقد رواه عطاء عن عائشة موقوفا . (٢١) فقد رواه الزهرى
عن عروة عن عائشة مرفوعا وإذا ثبت رفعه الى النبى صلى الله عليه وسلم
من طريق فلا يضر وقفه من أخرى اذ يحتمل أن يكون فى طريق الوقف قتيبا .

فائدة

كحلف^(١) رايه^(٢) له^(٣) أصحابنا تحتج إن سبعا^(٤) يمرى غسل الأنا
إن ولغ الكلب به من شرعا^(٥) قال^(٦) إذا فليغسله سبعا
فالحنفى قال أبو هريرة راويه يفتى^(٧) بثلاث فائبت
جوابنا حجتنا فى الخبر^(٨) لا مذهب^(٩) الراوى، فكن ذا خبر

تتمة

قول^(١٠) الصحابى من السنة^(١١) أو نحو أمرنا^(١٢) فالجل^(١٣) للرفع عزوا^(١٤)
فقول سهل^(١٥) مضت السنة أن يُفرق بين المتلاعنين^(١٦) عن^(١٧)
أصحابنا^(١٨) ولا بن مسعود القنوت فى الصبح سنة^(١٩) لرفعه^(٢٠) الثبوت
وقال^(٢١) ذو الخلاف بل يحتمل^(٢٢) سنته وبعمده مُحتمل
جوابنا سنته^(٢٣) أصل السنن

فكانت الأولى^(٢٤) إذا الإطلاق عن^(٢٥)

وقولهم^(٢٦) : قضى^(٢٧) بذا ، نهى^(٢٨) ، أمر^(٢٩)

أدخل فى الإسناد مما قبل^(٣٠) مر

(١) أى مما يعترض على السند كون الراوى خالف ما روى واليه أشار بقوله . (٢) أى رأى الراوى . (٣) أى للحديث . (٤) أى أنه أى الشأن . (٥) عليه السلام . (٦) قال « إذا ولغ الكلب فى أناء أحكم » . (٧) وقد صح أنه كان يفتى بغسل الأنا ثلاثا وإذا خالف الراوى روايته كان ذلك قدحا فى الحديث عنده إذ لو كان معمولاً به لما خالفه . (٨) فيما يختلف فى كونه مسندا إلى النبى صلى الله عليه وسلم . (٩) فلعله خالف بأجتهاد منه وذلك لا يوجب علينا اتباعه . (١٠) مفعول عزوا . (١١) كذا . (١٢) أو نهينا . (١٣) من المحدثين . (١٤) نسبوا . (١٥) ابن سعد الساعدى . (١٦) أخذ . (١٧) أى استدلوا به على وجوب الفرقة بين المتلاعنين . (١٨) احتجاج أصحابنا على مشروعية القنوت بحديث ابن مسعود . (١٩) ماضية . (٢٠) أى كل ذلك مرفوع إلى النبى صلى الله عليه وسلم . (٢١) أى يقول من خالفنا فيما مر . (٢٢) هذا أن يكون من سنة النبى صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون من سنة من بعده . (٢٣) صلى الله عليه وسلم . (٢٤) أن يحمل كلام الراوى عليها . (٢٥) أى عرض . (٢٦) أى الرواة . (٢٧) النبى . (٢٨) بكذا . (٢٩) بكذا . (٣٠) من قولهم من السنة كذا وما أشبه ذلك .

الزمه^(١) ما^(٢) لابن^(٣) ياسرٍ وصى من صام^(٤) يوم الشك^(٥) شارعاً^(٥) عصى جاء^(٦) : نهى النبي عن بيع الفرز كذا^(٧) بتشفيع الأذان قد أمر كذا قضى بشفعة للجار إن قيل^(٨) لفظ المصطفى المختار لم يروه^(٩) لنا فذو احتمال أن لا يليق فيه الاستدلال^(١٠) جوابنا^(١١) عدالة الرواة تمنع هذه التوثقات^(١٢)

الباب الثاني من القسم الأول

في اتضاح الدلالة

ثم اتضاح للدلالة^(١٣) اختلف على اختلاف المتن عند من عرّف فأضرب المتن في التحرير القول والفعل مع التقرير^(١٤)

الضرب الأول

القول

دلالة القول على ما يحكم^(١٥) من جهة^(١٦) المنطوق أو ما يفهم^(١٧)

المنطوق

ثم على الحكم^(١٨) وما به اعتلق دلالة المنطوق والحكم علق^(١٩)

(١) أى الزم الاسناد أى مما يتضمن الاستناد بالزوم . (٢) أى حديث . (٣) أى عمار بن ياسر روى أنه قال « من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم » ففي ضمن ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم الشك لأن العصيان لا يكون إلا بفعل ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم أو بترك ما أمر به . (٤) أى وصل . (٥) أبا القاسم . (٦) فى الحديث . (٧) أمر . (٨) أى ان قال المخالف لم ينقل الراوى لفظ النبي صلى الله عليه وسلم . (٩) أى ذلك اللفظ . (١٠) أى فيحتمل أن لا يكون فيه دليل لى نقله . (١١) ان ظاهر عدالة الراوى ودينه يمنع من ذلك والتقدير ان المتوهم لا تقدح فى ظهور الدلالة . (١٢) التى لا تقدح فى ظهور الدلالة . (١٣) دلالة الأصل النقلى على معناه . ا هـ . (١٤) فهذه ثلاثة أضرب . (١٥) أى على الحكم . (١٦) ثابت . (١٧) أى أو المفهوم . (١٨) اعلم أن النظر فى دلالة المنطوق قد تكون دلالة على الحكم نفسه وقد تكون دلالة على متعلق الحكم . ا هـ . (١٩) يتعلق بالمحكوم به وهو الفعل وبالمحكوم عليه وهو المكلف .

بالفعل والفاعل والفعل^(١) بما به نادى بالصعيد أو بما
في الطهر أو فيه^(٢) كوقت الصوم صلاة أو مكانه كالحرم^(٣)
ذو الحكم^(٤) أمر ونهى أو تخيير وكلها بحاله كثير
الأمر^(٥)

الأمر بالفعل^(٦) وهي في الوجوب^(٧) حقيقة^(٨)، وقيل^(٩) في المنع^(١٠)
عليهما الوجوب^(١١) في إظهار رجعتنا ، والندب ذو اعتماد
تكبير الإحرام^(١٢) هل^(١٣) وأشهدوا^(١٤)

كذا فكبر^(١٥) للوجوب^(١٦) يُعهد
وجاء للإذن^(١٧) وللإرشاد^(١٨) تأديب^(١٩) أو تهدد^(٢٠) للعدا^(٢١)
تسوية^(٢٢) إهانة^(٢٣) إكرام^(٢٤) تكوين^(٢٥) أو تعجيز^(٢٦) ذي الخصام
وللتمنى^(٢٧) والدعاء^(٢٨) احتقار^(٢٩) في كلها على الجار^(٣٠) جار

(١) أي ثم الفعل قد يتعلق بما ينادى به كالماء والصعيد في الطهارة
والرقبة والطعام في الدابة . ا هـ . (١) أي وقد يتعلق بما ينادى فيه
زمانا . (٣) وعرفه في الحج والمساجد في الاعتناء وباجمله فهي كلها
متعلقات للحكم بديهة . ا هـ . (٤) أي الموضع يدل على الحكم بمنطوقه
ثلاثة . (٥) وهو القول الدال على طلب الفعل ذي جهة الاستعلاء . (٦) هي
صيغة الأمر . (٧) نحو أقيموا الصلاة . (٨) مشقفا . (٩) على المعصية
لأن نارك المأمورية عاص ، لما أن فاعله مطيع ، قال الله تعالى : « افعلوا
أمرك » ، « ولا يعصون الله ما أمرهم » ، « ومن يعص الله ورسوله فإن له
نار جهنم » ا هـ . (١٠) وقال عليه السلام « لولا أن أشق على أمتي
الأمرتهم بالسواك » ، مع أن السواك مندوب إليه ، ولو كان أمر
النبي للندب لما امتنع منه - نحو فكاتبوهم . (١١) أي وعلى القولين
اختلافهم في الإظهار على المراجعة هل هو واجب أولا ؟ ا هـ . هل هي
واجبة أو مندوبة . (١٣) هل قوله تعالى : « فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن
بمعروف ، أو فارقوهن بمعروف ، وأشهدوا ذوي عدل منكم » والمراد
بالامساك المراجعة ، فالقائلون بالوجوب وهم الشافعية ، يقولون الإظهار
على المراجعة مأمور به والأمر يقتضي الوجوب فيمنع المخالف كون الأمر
مقتضيا للوجوب . ا هـ . (١٤) ذوي عدل منكم . (١٥) قوله عليه السلام
للاعرابي : « إذا قمت إلى الصلاة فكبر » . (١٦) أو للندب قولان .
(١٧) وإذا حللتم فاصطادوا . (١٨) وأشهدوا إذا تبايعتم . (١٩) كقوله
عليه السلام : كل مما يليك . (٢٠) ويفارق الإرشاد بأنه لحق الغير .
(٢١) أي أعملوا ما شئتم . (٢٢) اصبروا أو لا تصبروا . (٢٣) ذق ذلك .
(٢٤) ادخلوها بسلام . (٢٥) كنوا قردة . (٢٦) فأتوا بسورة .
(٢٧) أقول امرئ القيس : « ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي » .
(٢٨) واغتر لنا . (٢٩) فاقض ما أنت قاض . (٣٠) هو مجاز في جميع
هذه المعاني .

للإذن بعد الحظر عند الأكثر^(١)

فانتشروا^(٢) اصطادوا^(٣) فزُوروها^(٤) اذكر

مسألة

واختلفوا^(٥) هل^(٦) يقتضى المبادرة^(٧)

أولا^(٨) فبنى^(٩) بالفروع الظاهرة^(١٠)

فريضة الحج على الفور رجلا للحنفى^(١١)، والشافعى قال : لا^(١٢)

وعقدنا فى المذهب^(١٣) القولان^(١٤) على أصول ذين يُبنيان

كذلك^(١٥) فى وجوب كفارات^(١٦) والغرم^(١٧) والسقوط للزكاة

إن هلك النصاب بعد الحول^(١٨) ففيه قد فالأ^(١٩) بعكس القول^(٢٠)

والحق أن أطلق^(٢١) ليس يقتضى فوراً ولا التأخير^(٢٢) فى القول الرضى

(١) لأنه ورد كثيرا هذه الصيغة بعد التحريم بمجرد الاذن . (٢) فى الأرض وابتغوا من فضل الله بعد قوله : ذروا البيع . (٣) إذا حللتهم فاصطادوا بعد قوله : غير محلى الصيد وانتم حرم ، فإذا تطهروا فاتوهن بعد قوله ولا تقربوهن . ا هـ . (٥) أى الأصوليون - وقال الأقلون بل يبقى على حقيقته إذ جاء فى « فادوا نسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين » بعد قوله : الا الذين عاهدتم من المشركين وكقوله : ودع أداهم وتوكل على الله ، لكن مذهب الأكثرين أرجح لأنه غالب فى الاذن نادر فى غيره وحمل اللفظ على الغالب أولى . (٦) الامر بالشئ . (٧) به . (٨) يقتضيها (٩) على هذا الأصل . (١٠) التى اختلفت الفقهاء فيها بناء على هذا الأصل (١١) فمن أخره وهو متمكن من أدائه كان عاصيا وهذا مذهب أبى حنيفة . ا هـ . (١٢) يجب الحج على الفور فمن أخره متمكنا على أدائه لا يكون عاصيا . ا هـ . (١٣) انالكى . (١٤) فإن الله قال والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فتضمنت الآية أن الحج مأمور به هل فوراً أم لا ؟ لا القطع فيه . (١٥) اختلفوا بناء على هذا الأصل . (١٦) هل هى على الفور أو التراخى . (١٧) وكذا اختلفوا إذا هلك النصاب بعد الحول والتمكن من الأداء هل يضمن الزكاة أو تسقط عنه فالشافعى يرى أنه يضمن لأن الامر بالزكاة عنده على الفور فهو عاص بالتأخير والحنفى يرى أنه لا يضمن لأن الامر بالزكاة عنده ليس على الفور وهو غير عاص بالتأخير . ا هـ . (١٨) أى فى وجوب الزكاة . (١٩) الضمير الشافعى والحنفى . (٢٠) أى كل واحد منهما قد خالف أصله فى الحج لينظر محل بسطه كتب الفقه . (٢١) الأمر ولم يقيد بالفور ولا بالتراخى . (٢٢) يعنى أن المحققين من الأصوليين يرون الأمر المطلق . لا يقتضى فوراً ولا تراخياً .

مسألة

هل (١) يقتضى (٢) التكرار أو لا تنتمى (٣) إليهما (٤) مسألة التيمم
هل يجزى (٥) الواحد ما لم يحدث (٦) أو واجب لكل فرض حادث (٧)
والحق إن أطلق فهو يحتمل مرة أو تكراراً (٨) فيما نقل (٩)
لذا بالإيمان أمرنا دائماً والحج مرة فحين علمها

مسألة

موسع (١٠) الوقت بالأول (١١) اعتلق

أو (١٢) آخر (١٣) أو مبهم (١٤) وفي الآحق (١٥)
علق (١٦) بالجميع لو (١٧) بالأول (١٨) لأنزم العصيان في (١٩) المؤجل
أو آخر ما أجزأ التثقل (٢٠) بالاتفاق (٢١) كل ذين تبطل (٢٢)
وينبني اختلافهم عليه (٢٣) في صلاة من (٢٤) بلوغه بعد (٢٥) يفي

(١) إذا أمر الشارع بفعل فهو يحصل بإمرة الواحدة امتثال المأمور أو لا يحصل إلا بتدرار الفعل والدوام عليه يختلف في ذلك الأصوليون ١٠ هـ .
(٢) الأمر . (٣) تنتسب . (٤) أى بنى ابن جوين منداد من أصحابنا على هذا الأصل مسألة التيمم هل يجب لكل صلاة أو يجزىء التيمم الواحد ما لم يحدث . (٥) بناء على أن الأمر لا يقتضى التكرار . (٦) بالوضوء . (٧) بناء على أن قوله تعالى فتميموا طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه أمر يدل على التكرار وإنما أجزأ الوضوء للصلاة الشيرة بدليل منفصل وهو حديث يعلى بن أمية أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح الصلوات الخمس بوضوء واحد . والسلام . (٨) وهو صالح لكل واحد منهما . (٩) والمحققون يرون الأمر لا يقتضى التكرار ولا مرة . (١٠) الأمر المؤقت بزقت موسع . (١١) من الوقت خاصة . (١٢) تعلق . (١٣) من الوقت خاصة . (١٤) لا يختص بجزء معين اقوال . (١٥) يختلف في ذلك الأصوليون فبعض الشافعية يرون أن الأمر متعلق بأول الوقت فإن تأخر الفعل عن أول الوقت ووقع في آخره فهو قضاء سجد مسد الإداء وبعض الحنفية يرون أن الأمر يتعلق بآخر الوقت فإن قدم في أوله فهو نقل سجد مسد الفرض . (١٦) أى والمحققون من الأصوليين يرون الأمر لا يختص بعلقه ببعض معين من الوقت ١٠ هـ . (١٧) تعلق الأمر . (١٨) من الوقت . (١٩) أى يؤخر ولأن قاضياً لا مؤدياً وحينئذ فيجب عليه أن ينوى القضاء وهو خلاف الاجماع . (٢٠) أى لو يتعلق الأمر بتأخر الوقت لأن المقدم متطوعاً لا ممثلاً للأمر ولو وجب عليه نية التطوع ولا أجزأنا عن الواجب كما لو فعلها قبل الوقت وهو خلاف الاجماع . (٢١) أى الاجماع . (٢٢) ثبت أن الأمر لا يتعلق ببعض معين . (٢٣) أى على هذا الأصل . (٢٤) أى فى الصبى إذا صلى فى أول الوقت ثم بلغ قبل انقضاء الوقت . (٢٥) أى بعد أول الوقت .

والشافعي ^(١) تجزئة ^(٢) والحنفي يعيد ^(٣) والقولبن نحن تقتفى ^(٤)
تفليس صبح شافعي يُفضل ^(٥) والحنفي الأسفار فيه أفضل ^(٦)

مسألة

فرض الكفايات على الكل ^(٧) بُنى ^(٨)

أو مُبهم البعض ^(٩) أو ^(١٠) المعين ^(١١)
للجل ^(١٢) أول ^(١٣) إذ العقاب تركه عم ^(١٤) كذا الإيجاب ^(١٥)
تيمم الصحيح ^(١٦) للجنسازة لفقد ما عليه ^(١٧) ذو مجازة ^(١٨)
فمن يرى ^(١٩) على الجميع أولاً أجازة ^(٢٠) وغيره ^(٢١) يقول: لا ^(٢٢)

مسألة

أمرٌ بواحدٍ من الأشياء للكل أو للفرْد ^(٢٣) ذو اقتضاء ^(٢٤)
ككسوة أو عتي أو إطعام في خصال كفاراتنا في الحلف
فائدة الحلف لنا ستظهر في العبد إن أم ^(٢٥) ومن يسافر

(١) قال • (٢) لأن الواجب عندهم متعلق بأول الوقت فهذا الصبي قد بلغ بعد انقضاء زمن الوجوب فلا إعادة عليه كما لو بلغه بعد انقضاء الوقت • اه • (٣) ها لأن الوجوب يتأخره قد أدركه زمن الوجوب وهو بالغ فوجب أن يصلي كما لو بلغ قبل الوقت • انتهى • (٤) أى تتبع فى المذهب ونظرنا فيه فقوى محله كتب الفقه • اه • (٥) لأنه زمن تعلق الوجوب عندهم • (٦) لأنه زمن تعلق الوجوب عنده • (٧) إذا كان الأمر يسقط بفعل بعض الملتزمين هل يتعلق ابتداء بجميع المكلفين ثم يسقط بفعل من فعل عن من لم يفعل أو انما يتعلق ابتداء بفعل بعض المكلفين مبهم أو معين أقوال أولها للجمهور وصلى الله على من لا نبى بعده • (٨) أى علق • (٩) أى بضع غير معين • (١٠) على • (١١) عند الله وان لم يتعين عندنا • (١٢) أى للجمهور • (١٣) من الأقوال • (١٤) جميعهم • (١٥) يعمهم ابتداء • (١٦) الماضى • (١٧) أى على هذا الأصل • (١٨) أى طريق • (١٩) أن الوجوب متعلق أولاً • (٢٠) أى أجاز تيمم للجنسازة - بوجوب الجنازة عليه - ولا فرق على هذا فى الابتداء بين فرض العين وفرض الكفاية • (٢١) وهو من لا يرى الرجوع بتعلق بالجميع • (٢٢) يتيمم لها لأنها فى حقه كالنوافل ولا يتيمم للنوافل • (٢٣) أى واحد منها لا بعينه • (٢٤) قد اختلف فى ذلك الأصوليون على أقوال أشهرها هذان القولان • (٢٥) أن كان اماماً •

في جمعة^(١) يمنع ابن القاسم صحتها لدى اتمام تنتمي
لأشهب الصحة قال الأول^(٢) ما عيّنت^(٣)، عليهما^(٤) تنقل
وأشهب^(٥) واجبة بناءً على وجوب الكل ابتداء^(٦)
ومذهب الجمهور حتم^(٧) واحد غير معين نخد^(٨) بشاهد^(٩)
من^(١٠) ترك الجمع لا يعاقب إلا على الواحد ذاك الواجب^(١١)

مسألة

هل أهر شيء يقتضى الأجزاء أولاً فليس يسقط القضاء^(١٢)
إن أخذت هذى^(١٣) على ظاهرها جمّت فروءها لدى ماهرها^(١٤)
منها سلاة فاقد^(١٥) التراب والماء في الوقت^(١٦)، فذو الإيجاب
أشهب، وابن القاسم^(١٧) القضاء^(١٨) للثان^(١٩) أشهب بها إجزاء^(٢٠)

(١) هل تصح صلاة المؤتمنين بهما أم لا . (٢) أى وجه قول ابن القاسم غير معين لأنهما مخيران بين الجمعة والظهر والواجب عليهما أحدي الصلاتين لا بعينها فكل منهما مفترض في مطلق الصلاة التي هي أحدهما لا بعينها ومتنفل في قصد خصوصية الجمعة فإذا افتدى به التأموم في خصوصية الجمعة التي هي غير فرض عليه كان اقتداء مفترض بمتنفل وذلك لا يصح . (٣) الجمعة . (٤) فهمي في حقهما . (٥) قال . (٦) وجه قول أشهب أن خصوصية الجمعة واجبة على العبد بناءً على أن الأمر بواحد من الأشياء يقتضى وجوب الجمعة . اهـ . (٧) أى أن الأمر يتعلق بواحد لا بعينه . (٨) ذلك . (٩) أى مع حجة في ذلك . (١٠) وهى . (١١) أى إنما يعاقبه عقوبة من ترك واجبا واحدا لا عقوبة من ترك واجبات كثيرة اجماعا فدل أنه لا يجب جميعها . انتهى . (١٢) اعلم أن الأصوليين اختلفوا في أن المكلف إذا فعل ما أمر به هل يلزم انقطاع التكليف عنه أم لا يلزم بل يجوز دوام التكليف في ذلك قولان . (١٣) المسألة . (١٤) أى بنى الفقهاء عليها فروعا كثيرة . اهـ . (١٥) أى من لم يجد التراب . (١٦) أى ودخل عليه وقت الصلاة . (١٧) يعنى اتفق أشهب وابن القاسم على إيجاب تلك الصلاة عليه أى يؤمر أن يصليها كذلك . (١٨) مبتدأ . (١٩) خبر - أى ابن القاسم . (٢٠) ثم اختلفا إذا وجد ماء أو صيدا بعدها هل يقضيها أو لا يقضيها فابن القاسم يأمره بقضائها وأشهب لا يرى ذلك لأنه يرى أن المكلف لا أمر بأداء الصلاة على تلك الحالة فإذا فعل ما أمر به انقطع عنه التكليف لأن الأمر يقتضى الاجزاء فيلزم من الاجزاء سقوط القضاء . انتهى .

كذلك في فائِدِ ثَوْبٍ صَلَّى^(١) وَمُخْطِئِ الْقِبْلَةِ يَحْذُو الْأَصْلَ^(٢)
والحق أنه اقتضى الأجزاء في كلها واستط القضاء^(٣)
مسألة

هل يقتضى^(٤) مؤقَّتٌ بوقتٍ قضاء مأمور به^(٥) عَنْ قَوْتِ^(٦)
تضاء ما فات بأمر^(٧) ثانٍ لاجل^(٨) أو بأول^(٩) قولان
عليهما^(١٠) قضاء صوم يوم^(١١) نذر^(١٢) فلم ينل بالصوم^(١٣)
هل^(١٤) واجب عليه أم لا من يرى أن القضاء^(١٥) بجديد قرَّر
فلا يرى قضاءه عليه^(١٦) ليس لنا جديد أمر فيه^(١٧)
ومن يرى وجوبه^(١٨) بالأول يوجب عليه بالأمر الجلي^(١٩)
كذلك تارك الصلاة^(٢٠) عامداً^(٢١) فالتقلُّ في قضاءه^(٢٢) تردداً
جمهورنا^(٢٣) قضاؤها عليه^(٢٤) وابن حبيب^(٢٥) لم يعمل إليه^(٢٦)

(١) عريان ثم وجد الثوب هل يعيد أم لا قولان بناء على هذا الأصل .
(٢) أي من التيسر عليه القبلة فصل إلى همة على ظنه أنها القبلة ثم تبين
أن القبلة غيرها يتبع هذا الأصل في القضاء وعدمه . ا هـ . (٣) يعني أن
المحققين من الأصوليين يرون أن الأمر يقتضى الأجزاء وانقطاع التكليف عند
فعل الأمور به لأن الأمر لو كان متناولا لزيادة على ما أتى به المكلف لم يكن
المكلف آتيا فعل ما أمر به فانقطع عنه الأمر قضاء وتكليف فصح أن
الأمر بالشئ يقتضى الأجزاء . صح صح صح . (٤) أمر . (٥) أي بعد .
(٦) أي بعد فواته عن ذلك الوقت أو لا يقضيه . (٧) يعني أن العبادة
المؤقتة بوقت إذا لم يفعلها المكلف حتى خرج وقتها لا يجب عليه قضاؤها
بذلك الأمر الأول بل أن ورد أمر ثان بالقضاء وجب القضاء والالم يجب
هذا قول الجمهور . (٨) أي جمهور الأصوليين . (٩) يجب عليه قضاؤها
بالأمر الأول . (١٠) يعني الفقهاء عندنا . (١١) يعني . (١٢) فوجب
عليه . (١٣) بأن لم يصمه أو أفسده . (١٤) قضاؤه . (١٥) يجب عليه
قضاؤه . (١٦) أي بأمر جديد . (١٧) أي لا يوجب عليه قضاؤه إذ ليس
عندنا الخ . (١٨) أي في قضائه أي ليس عندنا أمر جديد في هذه المسألة
يوجب عليه قضاء وإثما وجب القضاء في رمضان لوجود أمر جديد وهو
قوله فمن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر . (١٩) أي القضاء
بالأمر الأول . (٢٠) الذي هو الأمر الأول إذ هو موجود . (٢١) اختلفوا
في تارك الصلاة متعمدا . ا هـ . (٢٢) هل يجب عليه القضاء بالأمر
الأول أم لا . (٢٣) يقتضيها وهو معنى قولهم ما لا يتم الواجب إلا به هل
هو واجب أم لا اختلفت الأصوليون في ذلك . (٢٤) أي جمهور المالكية .
(٢٥) بناء على أن القضاء بالأمر الأول ولهذا كان مأمورا من الوقت .
(٢٦) عن أصحابنا . بل يرى أنه لا قضاء عليه لأن الأمر الأول لا
يوجب عليه القضاء وليس الخ .

ليس لنا أمر جديد إلا

في النوم والنسيان ^(١) فَاخَذَ ^(٢) النَّقْلَ ^(٣)

مسألة

هل ^(٤) يقتضى وسيلة المأمور ^(٥) أم لا وغير ^(٦) الثَّانِ الْجُمْهُور ^(٧)

فَيُنَبِّئُ عَلَى الْخِلَافِ ^(٨) طَلَبُ ^(٩) مَا لِلطَّهَارَةِ وَهَذَا يَجِبُ ^(١٠)

لشافعي ^(١١) لم يجب للحنفي ^(١٢) وعندنا في المذهب الخُلفُ فُفِي

لِذَاكَ ^(١٣) أَوْحَيْنَا ^(١٤) شَرَاءَ الْمَاءِ ^(١٥) فِي

مَسِيرِنَا ^(١٦) لِلطَّهْرِ ^(١٧) إِنْ لَمْ يُجَحِّفِ ^(١٨)

مسألة

يُؤَدَّى ^(١٩) عَنِ الضَّدِّ ^(٢٠) لَدَى الْجُمْهُورِ ^(٢١)

وَقِيلَ لَا ^(٢٢) فِي الْجَمْعِ بِالْمَأْمُورِ ^(٢٣)

(١) بقوله عليه السلام من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها
فلولا أن النبي صلى الله عليه وسلم أوجب القضاء على النائم والناسي لما
وجب القضاء عليها • ا ه • (٢) أى اتبع • (٣) لا تلحق العسائد •
(٤) الأمر • (٥) به • (٦) وهو الأول • (٧) أى جمهور الأصوليين
يرون أن الأمر بالشئ يقتضى جميع ما يتوقف عليه فعل المأمور به ومنهم
من يقول أن الأمر بالشئ لا يكون أمرا يتوقف عليه ذلك الشئ •
(٨) أى خلاف الأصوليين الذى هو الأصل • (٩) أى على هذا الأصل
اختلف العلماء فى وجوب الماء للطهارة • (١٠) الطلب الذى هو وسيلة
الى الطهر الواجب • ا ه • (١١) لأن الوضوء واجب ولا يتوصل
للوضوء الا بطلب الماء فطلب الماء واجب لأن ما لم يتم الواجب الا به فهو
واجب ولذلك أجمعوا على أن من وجبت عليه الكفارة بالعتق ولم تكن عنده
رقبة وعنده ثمنها أنه يجب عليه شراؤها لأنه لا يتوصل الى العتق
الواجب عليه الا بالشراء أى فالشراء واجب • والسلام • (١٢) لأن الأمر
لم يتناوله • (١٣) لكون الوسيلة واجبة عند جمهورنا • (١٤) قرينة
مما قبلها • (١٥) للوضوء • (١٦) أى فى السفر • (١٧) كالوضوء •
(١٨) فلو أوجب به سقط الشراء للضرورة • (١٩) الأمر بالشئ •
(٢٠) أى ضده • (٢١) للأصوليين والفقهاء • (٢٢) أى ليس نهيا عن
ضده • (٢٣) أى حيث لا يؤدى الى فواته وبه تظهر فائدة الخلاف أى أن
العبادة المأمور بها لا ينتهى عن ضدها ما لم يقض فعل الضد الى فواتها • ا ه

ففي الصلاة جالساً قد أبطأ^(١) حال القيام^(٢) لو تَلَّافَى قبلَ لا^(٣) وجاعِلٌ وديعةً في غير ما يؤمر^(٤) ، وصَعُهُ به علمها خَوِيزَ مُنْدا ذِي طَرِيقُ مَالِكٍ نَهَى عَنْ الضُّدِّ بِذَاكَ فَاسْلُكِ

النهي

لأنه^(٥) لا تَفْعَلْ ، وذو^(٦) أنواع حَقِيقَةٌ في النهي^(٧) بالإجماع^(٨) مجازها^(٩) في^(١٠) اليأس^(١١) والإرشاد^(١٢)

عاقبة^(١٣) دُعَا^(١٤) احتقار^(١٥) باد^(١٦) وبقضى التحريم عند الأكثر^(١٧) وقيل كُرْها وعليه^(١٨) فاذا كر الخلف في الصلاة في مجزرة^(١٩) مزيلة^(٢٠) قارعة^(٢١) مقبرة^(٢٢)

(١) صلاته • (٢) عند الجمهور • (٣) لا تبطل اذ القيام في الصلاة مأمور به فاذا جلس ثم تلافي القيام المأمور به لم تبطل صلاته لأن جلوسه ذلك غير منهي عنه لأن الأمر بالشئ ليس نهياً عن ضده والجمهور يرون أن الجلوس منهي عنه لأنه ضد القيام المأمور به فاذا جلس من قيام في أثناء صلاته عمدا بطلت صلاته ولو أمكنه التلافي لأن المصلي قد فعل في صلاته فعلاً منهيًا فوجب أن تبطل صلاته • ا ه • (٤) أي وقد اختلف الشافعية في ضمان من أودعه غيره وديعة وأمر أن يجعلها في مكان معين ونهاه عن جعلها في مكان آخر فنقلها هو إلى غيره مما هو مثله في الحرز والحفظ فنبهت فمن رأى أن الأمر بالشئ نهى عن ضده يرى أنه لا فرق بين أن يقول له اجعلها في الموضع الفلاني ويسكت أو يقول له اجعلها في الموضع العلاني ويسكت أو يقول له اجعلها فيه ولا تجعلها في غيره فكما أنه لا ضمان عليه اذا سكنت المودع عن النهي فكذلك لا ضمان عليه ألا اذ تلفظ بالنهي ومن رأى أن الأمر بالشئ ليس نهياً عن ضده لم ير عن المودع ضماناً أن لم يصرح لم بالنهي عن وضيم الوديعة في غيره اذ لا تعدى في فعل المودع واذا صرح له بالنهي تحقق حينئذ حصول التعدي من المودع فوجب ضمانه • وصلى الله على من اصطفى • (٥) صيغته وهي • (٦) ستة الأول حقيقتها والباقي مجازها • (٧) الشامل للتحريم والكراهة • (٨) نحو ولا تقربوا الزنا ولا تخرج عن معنى النهي الا بقريئة • (٩) مبتدأ • (١٠) متعلق ببساده • (١١) أي لا تعتذروا • (١٢) أي لا تسألوا عن أشياء • (١٣) أي بيان عاقبة نهي ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون • (١٤) ولا تحملنا مالا طاقة لنا به • (١٥) أي لا تمدن عنك الآية • (١٦) ظاهر - خبر مجازها • (١٧) لأن الصحابة والتابعين رضوان الله عنهم لم يزالوا يحتجون بالنهي على التحريم وأيضاً فنأجل ما نهى عنه عاض اجماعاً لأنه قد خالف ما طلب منه والاصح يستحق العقاب وكل فعل يستحق فاعله العقاب فهو حرام فالنهي يقتضي التحريم • (١٨) أي على هذا الأصل فيبين عليه مسائل كثيرة في ألفقه • ا ه • (١٩) موضع جزر الأنعام أي نحرها وذبحها • (٢٠) موضع طرح الزبل • (٢١) أي وسط الطريق • (٢٢) أي موضع للقبور أي محل دفن الأموات •

معاطن^(١) الإبل كذا الحمام^(٢) مَكْرُوهَةٌ^(٣) للنهي أو حَرَامٌ^(٤)
وفوق^(٥) كعبة كذا^(٦) استبأها بالبول والغائط^(٧) ذاك أصلها

مسألة

كون الوجوب^(٨) قبله لم يصرف صيغة عن نهيه في الأعرف
نهي^(٩) ولا تبغوا^(١٠) عقيب وأضر بوا^(١١)

يلا خلاف^(١٢) للبقاء لازب

مسألة

دل^(١٣) على فساد ماعنه^(١٤) نهى^(١٥) لجلهم^(١٥) ، وقيل لا فوجّه
فسخ نكاح للشغار^(١٦) عندنا^(١٧)

والحنفي^(١٨) لم ير فسخا ها هنا

كالبيع مع شرط^(١٩) وبيع^(٢٠) وسلف

من في مكان الغصب^(٢١) صلى^(٢٢) مختلف^(٢٣)

-
- (١) عند شربها . (٢) معروف . (٣) والصلاة في هذه المواضع .
(٤) وعندنا في المذاهب في ذلك خلاف مبني على أن النهي يدل على تحريم
النهي عنه أولا وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في هذه
المواضع الستة وكذا السابغ أي فرق الكعبة في حديث أخرجه
الترمذي . ا هـ . (٥) كذا الصلاة . (٦) اختلفوا في استقبال القبلة .
(٧) هل هو حرام أم مكروه بناء على أن قوله صلى الله عليه وسلم
« لا تستقبلوا القبلة ببول ولا بغائط ولكن شرقوا أو غربوا » هل ذلك
محمول على التحريم أو على الكراهة . (٨) يعني اختلف الأصوليون هل
تقدم الوجوب على النهي قرينة تصرف الصيغة عن معنى النهي أم لا ونقل
الاستدرايين الإجماع على الثاني والحق أن في ذلك خلافا . (٩) قوله
تعالى . (١٠) عليهن سبيلا . (١١) هن . (١٢) المراد بهذه الصيغة
النهي بلا خلاف . (١٣) أي لازم . (١٤) أي النهي . (١٥) أي النهي
عنه . (١٦) أي جمهور الأصوليين إلا ما خرج بدليل مفصل لأن الصحابة
والتابعين لم يزالوا يحتجون على فساد بيعات وأنكحة بصدور النهي
عنها ولم يذكر بعضهم على بعض ذلك الاستدلال بل يمارض بأدلة أخرى
وعلى هذا الأصل اختلف الفقهاء في نكاح الشغار هل يفسخ أم لا .
انتهى . (١٧) وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح
الشغار فمن رأى أن النبي يدل على فساد المني عنه حكم بفسخ نكاح
الشغار ومن رأى أنه لا يدل على فساد المني لم يحكم بفسخه . ا هـ .
(١٨) المالكية والشافعية . (١٩) بل يثبت به بصداد المثل . (٢٠) فإن النبي
نهى عن بيع وشرط . (٢١) نهى النبي عن بيع وسلعة . (٢٢) أي الصلاة
في الدار المغضوبة لأنها منهي عنها . ا هـ . (٢٣) أي ففي فسادها خلاف .

وهكذا الصلاة في أوقات ممنوعة^(١) الصلاة^(٢) أو بُعِثَات^(٣)
والحق^(٤) إن كان لحق الله يفسد، لا لحق^(٥) عبد^(٦) وإه
للعبد في تصرية الحيوان^(٧) الله^(٨) في نداء الصلاة الباني^(٩)
فيفسخ النكاح بالطلاق إمضاؤه بالناس ذو اعتلاق^(١٠)
في غيره الفسخ بلا طلاق^(١١) لما ذكرنا قبل في افتراق
مسألة

ومقتضاه^(١٢) الفوز والدوام أمره لضده النهي والسلام^(١٣)

التخيير

تخيير^(١٤) لفظ لا يدلنا على تسوية^(١٥) للطرفين فاعقلا
كفطار من سافر والصيام^(١٥) وقصره^(١٦) الصلاة والإتمام
جمهورنا صيامه يفضل^(١٧) والقصر لا الإتمام حقا أفضل^(١٨)

(١) أى وكذا الصلاة في الأوقات الممنوعة . ١ هـ . (٢) أى أو الصلاة
في الأمكنة الممنوعة ففي جميع ذلك خلاف بناء على أن النهي يدل على فساد
المنهى عنه أم لا . (٣) جمع بقعة أى مكان . (٤) والمعنى أن تحقيق المذهب
أن النهي عن الشيء إن كان الخ . . . (٥) منهى عنه . (٦) وإن كان لحق
العبد فلا يفسد المنهى عنه ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
التصرية فقال لا تصروا الأبل والغنم فمن ابتاعها فهو بخير الناظرين
إن شاء الله أمسكها وإن شاء ردها وصاعا من تمر فلم يحكم بفسخ البيع
فلو كان مفسوخا لم يجعل للمشتري خيار الإمساك والبيع وقت النفاء
الثاني للجمعة يفسخ لأنه منهى عنه لحق الله وإلى هذا أشار بقوله للعبد .
وصلى الله على النبي الكريم . (٧) لذلك ثبت له الخيار . (٨) الحق .
(٩) لذلك يفسخ . (١٠) فلذلك قالوا كل نكاح منهى عنه للزوج أو
للزوجة أو للولي إمضاؤه وفسخه فإنه يفسخ بطلاق لأن النهي فيه ليس
الألحق من له الخيار فالنكاح في نفسه منعقد ليس بقاسد . ١ هـ .
(١١) وهو كل نكاح ليس فيه خيار لأحد الثلاثة بل يجب فسخه على
كل حال فإنه يفسخ بغير طلاق لأن الفسخ فيه ليس لحق واحد منهم ولو
كان لحق واحد منهم لسقط الفسخ باسقاط حقه فلما لم يسقط الفسخ
باسقاط أحد منهم علمنا أن الحق فيه لله تعالى فكان فاسدا غير منعقد
فلا يحتاج في فسخه إلى طلاق لأن الطلاق إنما هو حل العقد فحيث لا عقد
فلا حل فهذه قاعدة المذهب وما خرج عن هذا قائما هو بدليل مفضل .
انتهى . (١٢) أى النهي . (١٣) كما أن ضد الأمور به منهى عنه .
(١٤) بين الفعل والترك . (١٥) ألا ترى أن المسافر مخير بين الصيام
والفطر والإتمام أفضل عند جمهور أصحابنا والفطر أفضل عند بعضهم .
(١٦) أى وكذلك هو مخير بين الإتمام والقصر في السفر والقصر أفضل .
(١٧) على فطره . (١٨) في حق المسافر .

والعبد والمرأة والمسافر في جُمعة وظهرها مخير^(١)
 فلا تصح حجة المساوي^(٢) بما^(٣) على التخيير دلّ الراوى
 ومن يرى المندوب^(٤) في المأموره والكراهة^(٥) في المنهى عنه^(٦) فانقبه
 يخصّ بالإباحة التخييرا واختلفوا هل هي^(٧) حكم يدرى^(٨)
 بالشرع أو عقلي حكم ثابت يرد بالبراءة الأصلية
 وينبى عليهما مسائل^(٩) وفي القياس بعضها سيدخل^(١٠)

مسألة

دلالة^(١١) المنطوق فيما علّقا حكم به أربعة فحققا^(١٢)
 إذ لفظه نص^(١٣) جلا أو مجمل^(١٤)
 أو ظاهر^(١٥) رُجّح أو^(١٦) مؤوّل

النص

فاللفظ إن لم يحتمل بالوضع^(١٧) إلا لواحد^(١٨) فنص قطعي
 ولا اعتراض فيه من دلالاته^(١٩) وقد يجى^(٢٠) من قادح^(٢١) مقالته

(١) والجمعة أفضل للكل . (٢) أي وإذا كان كذلك لم يصح
 الاحتجاج على التسوية بين الطرفين بالتخيير بينهما . هـ . (٣) أي باللفظ
 الذي . (٤) داخلا . (٥) داخلا . (٦) يعني أن الذي يرى أن المندوب
 مأمور به والمكروه عنه منهي يجعل التخيير مختصا بالإباحة . انتهى .
 (٧) الإباحة . (٨) يعني اختلفوا في كون الإباحة حكما شرعيا أو حكما
 عقليا ثابتا بالبراءة الأصلية . هـ . (٩) كثيرة . (١٠) تشير إلى
 بعضها في القياس أن شاء الله تعالى . (١١) والّا انتهى الكلام على الطرف
 الأول في دلالة المنطوق على الحكم نفسه أشار إلى الطرف الثاني وهو
 دلالة المنطوق على متعلق الحكم فقال مسألة دلالة . (١٢) اعلم أن اللفظ
 إما أن يحتمل معنيين أو لا يحتمل إلا معنى واحدا فإن لم يحتمل بالوضع
 إلا معنى واحدا فهو النص وإن احتمل معنيين فإما أن يكون راجعا في
 أحد المعنيين فهو المجمل وهو غير متضح الدلالة وإن كان راجعا في أحد
 المعنيين فإما أن يكون رجحانه من جهة اللفظ فهو الظاهر أو من جهة دليل
 منفصل فهو المؤول . هـ . (١٣) وسيأتي . (١٤) وسيأتي .
 (١٦) سيأتي . (١٧) أي وضح الواضع وهو جعل اللفظ دليلا على
 المعنى . (١٨) لمعنى . (١٩) على ما هو نص فيه . (٢٠) الاعتراض
 فيه . (٢١) بشيء من القوادح .

حديث^(١) فليغسله سبعة نص^(٢) والحنفيون^(٣) ثلاثا خصوا
لكون^(٤) راويه^(٥) ثلاثا^(٦) يفتي^(٧) لم يعملوا بما أتى عن ثبت^(٨)
لكنه نص^(٩) في الانتهاء إليه^(١٠) لا القصر عليه^(١١) الجلاء^(١٢)
(١٣) كقوله^(١٤) خمس فواسق^(١٥) فلا يدل نصا^(١٦) نفى زيد مسجلا^(١٧)
وفصل البعض^(١٨) بذكره^(١٩) العدد في الحكم نفى سبعة^(٢٠) لم يزد^(٢١)
أو^(٢٢) متعلق له^(٢٣) كخمس^(٢٤) فواسق^(٢٥) فتحكمه بالعكس
قال^(٢٥) ثلاثة^(٢٦) لك^(٢٧) الخيار نص لمنع^(٢٨) الزيد^(٢٩) من يختار^(٣٠)
قالنا نعم^(٣١) في الغبن^(٣٢) إذ به ورد^(٣٣) لا في اختيار^(٣٤) المبيع لا يحد^(٣٥)
فقوله^(٣٥) جل فاما منا^(٣٦) نص على التخيير فيما قلنا

(١) النبي صلى الله عليه وسلم إذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبعة . (٢) على غسل الاناء سبعة وبه احتج أصحابنا أن الاناء يغسل سبعة . ا هـ . (٣) يوجبون الغسل . (٤) لكنهم لا ينازعون في دلالة لفظ السبع على العدد المعلوم بل يقدحون الحديث بمخالفة راوية . ا هـ . (٥) أي أبي هريرة . (٦) فدل على أنه غير معمول به . (٧) بغسل الاناء ثلاثا . (٨) أي عدل . (٩) قد يعتقد معتقد في العدد أنه نص في القصر عليه وهو في الحقيقة ليس بنص في ذلك بل هو نص في الانتهاء . الخ . (١٠) أي إلى ذلك العدد . (١١) وليس نصا على القصر على ذلك العدد . (١٢) نعت للانتهاء . (١٣) وهكذا . (١٤) صلى الله عليه وسلم . (١٥) يقتلن في الحل والحرم . (١٦) أي على نفى الزيادة على الخمس ولا بمنطوقه بل إنما يدل بمفهومه وسيأتي مفهوم العدد . ا هـ . (١٧) أي مطلقا ذكر العدد في نفس الحكم أو في متعلق الحكم . (١٨) من الأصوليين . (١٩) أن النبي صلى الله عليه وسلم . (٢٠) كقوله فليغسله سبعة . (٢١) على عدده . (٢٢) ذكره في . (٢٣) أي الحكم . (٢٤) يقتلن في الحل والحرم . (٢٥) ذلك البعض . (٢٦) من الأيام . (٢٧) لأن هذا الحديث في الحكم لا في محل الحكم . (٢٨) فلا تصح الزيادة . (٢٩) أي في الخيار على ثلاثة أيام . (٣٠) قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا بايعت فقل لا خلافة ولك الخيار ثلاثة أيام . ا هـ . (٣١) لا ننازع فيه . (٣٢) أي الخيار الذي للذين يتخدد بالثلاث وهو الذي ورد في الحديث وأما الخيار الذي يعرض في البيع لاختبار المبيع فلا تحديد فيه عندنا . والسلام . (٣٣) الخيار . (٣٤) بل يختلف باختلاف السلم . (٣٥) أي ومما يدل أيضا نصا على الحكم ما احتج به أصحابنا على أن الامام مخير في الأسرى بين المن والفداء لقوله تعالى « فاما منا بعد الآية » . (٣٦) « بعد واما فداء حتى تضع الحرب أوزارها » .

(١) والحنفي (٢) بغاية الجهولة (٣) غَيْرَ فاحتمالها (٤) أَقْبُولُهُ (٥)
جوابنا أمة التفسير رووا (٦) بعيسى أو بفقد الكفر

مسألة

وقد يكون اللفظ بالقراءنِ نصاً (٧) وبالسياق للتعين
أصحابنا قالوا فبيع الرطب بالتمر لا يجوز من قول النبي (٨)
بعد سؤال نفسه فلا إذن فكان نصاً (٩) بالذي به اقترن (١٠)
وقائل (١١) كالحنفي يحتمل (١٢) معني فلا بأس (١٣) بعيد المحتمل
وما احتماله غريب نادر يلحق بالنص (١٤) دليل (١٥) ناصر (١٦)
لشافعي (١٧) قراءة للفاخرة (١٨) فرض على للمأموم قال (١٩) واضحة (٢٠)
من قوله (٢١) إن (٢٢) كنتم خلفي فلا أي قرأوا إلا الثاني (٢٣) فهي لا (٢٤)

(١) قال . (٢) يقول أصحاب أبي حنيفة هذه وإن كان نصاً في
التخيير إذ أنه بغاية جهولة . (٣) وهي حتى تضع الحرب أوزارها
ووضع الحرب أوزارها مجهول فانه يحتمل أن أراد منه حتى لا يبقى
شرك أي إلى يوم القيامة ويحتمل حتى يفترق القتال ويحتمل غير ذلك
وبالجملة فيحتمل أن الغاية قد وجدت فيرفع التخيير ويحتمل انها لم
توجد بعد فيبقى حكمه مستمرا وإذا كان كذلك فالآية محتملة لا نص .
اللهم صل على سيدنا محمد وسلم . (٤) أي الآية . (٥) تأخذ من يريد
الاحتجاج بها وتمنعه من التصرف في الاحتجاج . (٦) عن ابن عباس حتى
ينزل عيسى بن مريم وحتى لا يبقى مشرك . (٧) يعني قد يتعين المعنى
ويكون اللفظ نصاً فيه بالقراءن والسياق لا من جهة الوضع .
(٨) لسائل بيع الرطب بالتمر فقال أينقص الرطب إذا يبس فقالوا نعم
قال فلا إذن . (٩) في المنع . (١٠) إذ قرينة التعليل بالنقص تدل على
المنع إذ النقص لا يكون مناسباً للجواز فهذا يوجب القطع بأن المراد أنه
لا يجوز . (١١) أي أصحاب أبي حنيفة قوله فلا إذن لا يتم إلا بمحذوف
فقد يكون معناه فلا يجوز إذن وقد يكون معناه فلا بأس إذا ومع هذا
الاحتمال فلا استدلال . (١٢) أي هـ . (١٣) فلا إذن . (١٤) إذ جواب النبي
صلى الله عليه وسلم انما يطابق سؤال السائل إذا كان المعنى فلا يجوز
لأنه انما سئل عن الجواز وأيضا قرينة التعليل بالنقص يدل على المنع
كما تقدم . (١٥) يعني أنه يلحق بالنص ما يتطرق إليه احتمال غريب
نادر ولا يكاد يقيله العقل . (١٦) أي هـ . (١٧) أي هو دليل . (١٨) مثاله .
(١٩) أي أصحاب الشافعي . (٢٠) في الصلاة . (٢١) الشافعي تلك
القراءة . (٢٢) أي بينه . (٢٣) صلى الله عليه وسلم إذا كنتم خلفي فلا
تقرأوا إلا بأم القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن . صلى الله عليه
وسلم . (٢٤) إذا . (٢٥) أي لا بأم القرآن . (٢٦) فانه لا .

صلاة لتأركها^(١) ومن جعل^(٢) إلا بمعنى الواو نأى^(٣) المحتمل^(٤)
تتمة

قد يدعى التنصيص من يعترض^(٥) ليمنع^(٦) التقيد فيما يفرض^(٧)
ففى الصلاة إن نرد^(٨) تعميما فاتحة^(٩) بلا صلاة جينا^(١٠)
آية^(١١) فافرأوا بما تيسرا للحنفى قال نص^(١٢) ويرى^(١٣)
حديثنا زيادة^(١٤) لا ينسخ^(١٥) تقول ظاهر^(١٦) فأول يرسخ^(١٧)

المجمل

إجمالنا تابع^(١٨) الاحتمال فلا اتضاح فى أخى^(١٩) الإجمال^(٢٠)
يرى^(٢١) فى الأفراد^(٢٢) بنفس اللفظ
أو صرفه^(٢٣) للاحقة^(٢٤) فى الحفظ^(٢٥)

(١) أى لمن يقرأ بأمر القرآن . (٢) أى بعينه . (٣) أى الاحتمال يعنى
يقول مع الفهم يحتمل أن يكون المراد بالا معنى الواو فكانه قال لا نقرأوا
ولا بأمر القرآن فان الا قد وردت بمعنى الواو كقوله تعالى « الا الذين
ظلموا منهم » وكقول الشاعر :
ونل أخ يفارقه أخوه لعمر أبيك الا الفرقدان
أى ولا الذين ظلموا ولا الفرقدان واذا كان كذلك كان الحديث
محتملا والجواب عندهم أن هذا التأويل البعيد الذى يصير الحديث
كالغز ينفيه قوله بعد ذلك فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن . ا هـ .
(٤) يعنى قد يكون المعترض هو الذى يدع النصوصية فى القول ويريد
بذلك أن يمنع تقييده . (٥) عن المالكية . (٦) فى الصلاة . (٧) مفعول
جئنا بقوله عليه السلام لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب . (٨) أى فيقول
أصحاب أبى حنيفة قد قال الله تعالى فافرأوا ما تيسر من القرآن . انتهى
(٩) الحنفيون الآية نص فى أجزاء ما تيسر والحديث قد تضمن زيادة على
النص والزيادة على النص لا تنسخ ونسخ القرآن بأخبار الأحاد لا يجوز .
(١٠) على النص . (١١) النص لأنه خبر آحاد . (١٢) أى فالجواب عند
أصحابنا أن المطلق ظاهر فى معناه لا نص وإذا كان ظاهرا جاز تأويله بخبر
الواحد . (١٣) أى يثبت . (١٤) والكلام فيه ثلاثة مطالب الأول فى التعريف
بأسباب الإجمال . ا هـ . (١٥) اذ لو اتضح مدلوله لم يكن مجملا - أما
باشترائه . (١٦) يعنى أن الاحتمال فى اللفظ أما فى حالة التركيب
والاحتمال اما فى حالة الأفراد واما فى حالة الأفراد ثلاثة أشار إليها
بقوله . (١٧) أما باشترائه . (١٨) واما فى تصريفه . (١٩) واما فى
لواحقه . (٢٠) فى حفظ ذلك .

يكون^(١) في التركيب^(٢) باشتراك^(٣) من بين معنئيه ذى^(٤) أنسلاك^(٥)
كذا بتفصيل ذى^(٦) الارتكاب وعكسه^(٧) عن ستة^(٨) الأسباب^(٩)
أولها^(١٠) باللفظ ذو إجمال

بالطهر^(١١) الاعتداد^(١٢) لاستدلال^(١٣)

أصحابنا بآية القروء^(١٤) والحنفى^(١٥) بالحيض^(١٦) للقروء^(١٧)
دل على اشتراكه تخالف صحابة^(١٨) فيه هذا^(١٩) ثم أعرف
من قام فيه^(٢٠) يستدل بوضوح بأن لفظ القروء^(٢١) فى ذا يرجح^(٢٢)
والثاني فى التصريف^(٢٣) فالحضانه فى ولد^(٢٤) حق له إعائه^(٢٥)
لاحق أمه للا تضارا^(٢٦) والدّه^(٢٧) وذو الخلاف^(٢٨) صار
للفتج^(٢٩) رايه يقال^(٣٠) أبهما^(٣١) مخاطب إذن فكسر الزما

(١) الاحتمال . (٢) بثلاثة أشياء أيضا . (٣) تابعيه . (٤) نعت
لاشتراك . (٥) أى دخول . (٦) أى تفصيل المركب . (٧) تريب
المفصل . (٨) أحفظ . (٩) أى فجميع أسباب الاحتمال ستة أقسام .
(١٠) وهو الاشتراك فى نفس اللفظ . (١١) خبر مقدم . (١٢) مبتدأ
مؤخر . (١٣) يكون بالطهر لا بالحيض . (١٤) ولانطلاق يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء والقروء فى اللغة الطهر ومنه قول الشاعر :
أفى كل عام أنت جاشم غزوة تشدد لأقصاها عزيه عزائكا
مورثة مالا وفى الحى دفعة بما ضاع فيها من قروء نسائكا
من اطهارهن بسبب الغزو

(١٥) أى فتقول الحنفية الاعتداد يكون . (١٦) لا بالطهر . (١٧) أى
لتلك الآية اذ لفظ القروء يحتمل الحيض بدليل قول النبي صلى الله عليه
وسلم دعى الصلاة أيام أقرائك أى حيضك . (١٨) أو الدليل على ثبوت
الاشتراك فيه بين المعنيين لغة اختلاف الصحابة رضوان الله عليهم فى ذلك .
(١٩) أى هم أهل اللغة . (٢٠) من أصحابنا أو من اصحاب الحنفى .
(٢١) فعليه بيان أن اللفظ أرجح فيما أول . (٢٢) وستأتى المرجحات
فيه فى الطلب الثالث وهو تنمة المجل . (٢٣) للكلمة . (٢٤) عند
بعض أصحابنا . (٢٥) لذلك الولد . (٢٦) أى لنوله تعالى « لا تضار
والدة بولدها » فهى المرأة أن تضر بالولد فدل أن الحق له عليها وعلى
هذا فالفعل مبنى للفاعل والأصل فى الرأ الكسر (٢٧) بولدها .
(٢٨) أى من زعم غير ذلك من أصحابنا . (٢٩) يحتمل أن يكون لاتضار
بفتح الرأ فيكون الفعل مبينا للمفعول فلا يصح الاستدلال . (٣٠) هـ .
(٣١) فى الجواب . (٣٢) يعنى يقول الأولون أن احتمال الفاعلية متعين
لأنه حينئذ يتعلق الخطاب بمعين وأما على الاحتمال الثانى فيتعلق الخطاب
بغير معين لكن المأمور أو المنهى من شرطه أن يكون معيناً لأمبهما .

ثالثها^(١) بالنقط والشكل ذهب أصحابنا لمنع^(٢) عرض وذهب
 يذهب لقول من قد أرسل^(٣) لسائل^(٤) شِراً قِلَادَةَ الْحُلَا^(٥)
 قد كان فيها^(٦) خَرَزٌ مع الذهب^(٧) بذهب فقال^(٨) لا ينفي^(٩) الرب^(١٠)
 حتى تفصل^(١١) فبيع^(١٢) السلع وذهب بذهب لذا^(١٣) ائتمن
 والحنفي^(١٤) جا بعجم الضاد فلا دليل لاحتمال باد
 جوابنا : إياها^(١٥) أصح بل حتى تميز^(١٦) المزبل ما احتمل
 في شكله^(١٧) احتجاج صاحب الشافعي^(١٨)

في سنبل^(١٩) أن يبيع حب فامنع
 بنهي بيع^(٢٠) الحب حتى يترك^(٢١) والحنفي^(٢٢) ردّ بحتى يفركا
 قالوا^(٢٣) فيحملان بالتعدد فموجب كلاهما^(٢٤) لمهتد^(٢٥)

(١) أي السبب الثالث اللواحق من النقط والشكل مناه احتجاج
 أصحابنا . (٢) بيع . (٣) أي حديث فضائه بن عبيد ان رجلا ساء
 رسول الله صلى عليه وسلم فعن يارسول الله ابيع فلا فيها خور
 وذهب بذهب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خنى تفصل فامر
 بالتفصيل ونهى عن البيع سلعه وذهب بذهب لا يجوز . صلي الله عليه
 وسلم . (٤) جمع حتى . (٥) أي في القلادة . (٦) متعلق بشرا .
 (٧) النبي صلى الله عليه وسلم . (٨) يجوز . (٩) جملة ينهي الرب
 معترضه حال فاعل قال (١٠) أي فامنع لذت . (١١) يعنى قال اصحاب
 أبي حنيفة هذا الحديث قد ورد في روايه أخرى حتى تبطل بالصناد
 المعجمة المخمئة أي يدون في الذهب فصل على مزار الذهب الممسك مع
 السنعة ولما كانت الفضة واحدة علمنا أن اللفظين معا لم يصدرا عن
 النبي صلى الله عليه وسلم لتناقى مضمينيهما وأن اللفظ الوارد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم واحد مبين في نفسه مجهول عندنا فلا يحتج به .
 ا هـ . (١٢) أي رواية الصاد غير المعجمة . (١٣) عند المجدين وهو
 المحفوظة عندهم ويعندها ماروى من طريق آخر انه قال لا حتى تميز
 فوجب أن تدون إحدى الروايتين مفسرة للأخرى ثم ان رواية الضاد
 المعجمة تستلزم زيادة النقط والأصل عدمها . (١٤) مثاله في التغيير
 بالحركة . (١٥) على أن بيع الحنطة في السنبل لا يجوز . (١٦) متعلق
 ببيع حب . (١٧) بما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهى عن بيع
 الحب . ا هـ . (١٨) أي يخرج من سنبله . (١٩) فقول الحنفية قد نقل
 من زماية أخرى حتى يترك أي بطعم ويبلغ حد الأكل وإذا اختلفت
 الروايات واللفظ واحد ثبت الاحتمال في اللفظ فوجب ألا يحتج به .
 ا هـ . (٢٠) أي الجواب عند الشافعية أن الروايتين يحملان على العدد .
 ا هـ . (٢١) في الأخبار . (٢٢) وحينئذ فنقول بالموجب بهما معا
 (٢٣) الى فهم الكلام .

رابعها^(١) اشتراك^(٢) تأليف للأب إسقاط نصف المهر^(٣) إن عقد^(٤) ذهب قبل البناء عندنا^(٥) فهو^(٦) الذي^(٧) فاحتد^(٨) والشافعي^(٩) للزوج أيضاً يحتمل قلنا سياق الآي^(١١) ينفي المحتمل لأن الاستثناء^(١٢) من^(١٣) فنصف ما^(١٤)

أى نصفه عليكم^(١٥) قد حُتِمَا إلا لعفو ثبت بنفسها^(١٦) وعفو ذات الحجر من وليها^(١٧) خامسها فصل مُرَكَّب^(١٨) مَسِيح^(١٩) ناصية^(٢٠) على همامة وضج^(٢١) لا يجزى المسح على أحدهما فقط لدى أصحابنا بل بهما^(٢٢) وغيرنا^(٢٣) كالحنبل^(٢٤) يحتمل^(٢٥) فليس^(٢٦) مانع اقتصارنا على جوابنا المغيرة الراوى^(٢٧) ذكر أن في وضوء واحد ذاك استنقر^(٢٨) سادسها تركيب مفسول^(٢٩) أحل^(٣٠)

تَوْضُوءُ النَّبِيذِ^(٣١) نَهَانُ^(٣٢) وَكَدَلُ

(١) أى أسباب الإجمال . (٢) مثال احتجاج أصحابنا على أن . (٣) أى الصداق المسمى عن الزوج . (٤) أى إذا طلق الزوجة قبل البناء بقوله تعالى « أَوْ يَفْوَا الذى بيده عقدة النكاح » . (٥) المالكية . (٦) أى لا . (٧) لوليتنه . (٨) أى اتبع ما ذكر . (٩) فيقول أصحاب الشافعي هذا التأليف مشترك بين الزوجة والولى لأن الزوج أيضاً يصدق عليه أنه الذى بيده عقدة النكاح . (١٠) هـ . (١١) أى أن سياق الآية يدل على أنه للأب لأن ذلك كله مستثنى من قوله فنصف ما فرضتم إلا الخ . (١٢) حاصل . (١٣) قوله تعالى . (١٤) فرضتم . (١٥) أى فالواجب عليكم نصف ما فرضتم إلا أن يقع عنوفى المرأة أن أنت مالكة أمر نفسها أو من وليها إن نأنت فى حجره . (١٦) لأنها مالكة أمر نفسها . (١٧) لأنها فى حجره . (١٨) أى تفصيل المركب ومثاله احتجاج أصحابنا على أن الاقتصار على مسح الناصية وحده لا يجوز وأن المسح على العمامة وحده لا يجوز لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مسح الخ . . . (١٩) ومسحه . (٢٠) أى ظهر بذلك أنه . (٢١) هـ . (٢٢) فلو كفاه المسح على الناصية لاقتصر عليه ولو كفى المسح عن العمامة لاقتصر عليه . (٢٣) قال . (٢٤) أى أصحاب أحمد بن حنبل ومن يحالفنا فى هذه المسألة . (٢٥) مسح بनावية فى وضوء ومسح على العمامة فى وضوء ومع هذا لا دليل على المنع من الاقتصار على أحدهما . (٢٦) ذلك . (٢٧) للحديث . (٢٨) فانتفى الاحتمال المذكور . (٢٩) أى تركيب المفصل ومثاله احتجاج أبى حنيفة على جواز الوضوء بنبيد التمر بالحديث الآتى . (٣٠) صلى الله عليه وسلم . (٣١) أى أجاز . (٣٢) أى الوضوء بالنبيد . (٣٣) فاعل أحل هو أبو حنيفة .

بمرة^(١) طيبة ، وما ، ظهور^(٢) الحديث^(٣) يُستَضَاءُ^(٤)
أصحابنا قد يَنبَوا احتمالا من ذين^(٥) مجموع^(٦) فلا استدلال^(٧)
قالوا^(٨) من احتمالكم تبرأ بكون شارع به توضحاً^(٩)

مسألة

إضافة الأحكام للأعيان لا لا يفيد إجمالاً على ما عوّلا^(١٠)
كمية^(١١) و^(١٢) أمهاتكم^(١٣) على^(١٤)

مراده^(١٥) السياق والعرف^(١٦) الجلا^(١٧)،

كذا^(١٨) كلام صدوقه توقفاً لنا على إضمار شيء خذفاً^(١٩)
كمن رفع الخطأ والنسيان عن أمة^(٢٠) وذان^(٢١) موجودان^(٢٢)
فالعرف رفع الأخذ عنها^(٢٣) عيفاً^(٢٤) بذين لا إجمالاً إذ تبيناً^(٢٥)

(١) بقوله صلى الله عليه وسلم في النبيذ . (٢) فحكم على النبيذ بأنه ماء ظهور . (٣) به . (٤) فابوا هذا اللفظ يحمل أن المراد به الترتيب إلى مجموع من أمره صيبه ومن ماء ظهور لأنه بعد المرجع والترتيب يصدق عليه أنه تمره طيبة وأنه ماء ظهور إلا أن ابن الخمسة يرتيب من روج وفرد إلى اثنين وثلاثة ولا يصدق بل واحد منهما بانفراده على الخمسة أنها روج ولما بقول في المز أنه حلو وحده حامض فإنه يصدق هذا التام على المز ولا يصدق عليه أنه حلو وحده ولا أنه حامض وحده . وصلى الله على سيد الوجود . (٥) أي فإما كان اللفظ يصدق حاله الترتيب على معنى لا يصدق عليه حاله التفضيل فمن الجائز أن يكون قوله صلى الله عليه وسلم نمرة طيبة وما ظهور مما يصدق مجموعاً ولا يصدق مفرداً ولا يتم الاستدلال به إلا إذا كان يصدق منفرداً . (٦) أي الحنفية . (٧) أي بما روى أنه صلى الله عليه وسلم توضحاً به وهذا يعين أن المراد به التفضل لا الترتيب . (٨) في مسائل ذكرها الأصوليون واختلفوا في كونها مجملة أو ليست مجملة وهي ست مسائل وهي المطلب الثاني من المجمل . والسلام . (٩) أي اعتمد وقيل يوجب إجمالاً . (١٠) أي كآية الميئة وهي قوله حرمت عليكم الميئة . (١١) مثاله (١٢ - ١٣) قوله حرمت عليكم . فإنه أضاف التحريم إلى ذات الميئة وإلى ذات الأم والتحريم حكم شرعي فلا يتعلق إلا بفعل . (١٤) متعلق بالجلاء . (١٥) خبر مقدم . (١٦) مبتدأ مؤخر . (١٧) أي الكاشف . (١٨) ممدود بمعنى الظهور بمعنى المظهر أي المظهر مراده هو السياق والعرف وهما يدلان أن المقصود من الأم هو الاستمتاع ومن الميئة الأكل . (١٩) الثانية وهي . (٢٠) هل هو مجمل أم لا . (٢١) قوله عيله السلام رفع عن أمتي الخطأ والنسيان . (٢٢) أي نفس الخطأ ونفس النسيان . (٢٣) أي واقعان في الأمة وكلام النبي صلى الله عليه وسلم واجب الصدق فلا بد من إضمار . (٢٤) أي لا تؤخذ أمتي خطأ ولا نسيان . (٢٥) المضمر بالعرف .

كذا^(١) دخول النفي في حقائق^(٢) شرعي يرى وجودها من فاسق^(٣)
كلا^(٤)، نكاح^(٥)، لا صلاة^(٦) لا^(٧) صيام^(٨) صيام^(٩)

في الشرع لا في الجنس نفيا يرام
والبعض بالصحة ذو إضمار^(١٠) فهو^(١١) لا أقرب الجاز^(١٢) جار^(١٣)
كذا^(١٤) احتمال اللفظ معنيين أحدهما^(١٥) يفيد فيدين
نحو^(١٦) من استجمر فليوتره^(١٧) وهل^(١٨)

في فعله^(١٩) أو في^(٢٠) الجار الوتر^(٢١) حل
إن كان^(٢٢) في جماره تعيينا^(٢٣)

في الفعل^(٢٤) لا في عكسه^(٢٥) وعينا^(٢٦)
والحق^(٢٧) مجمل لأن الآكثرا^(٢٨) فائدة عن علم مقصود يرى

(١) الثالثة وهي (١) احق في شرعية (١) يعني ان من يرى انها غير مجمله منهم من يمنع الاحتياج الى الإضمار بان هذه ما دلت حقائق شرعية صرح على النهي لها وما يوجد منفذا عن الشروط فليس بنكاح شرعي ولا صيام شرعي . اهـ . (٢) وقد اختلف في ذلك . (٣) حيث . (٤) الابولى . (٥) الا بطهور . (٦) لمن لم يبيت الصيام من الليل . (٧) فمن يرى انها مجمله يقول يتعذر نفي هذه احقاي لانها توجد بدون هذه الشروط فيتعين الإضمار فيحمل ان تضمن اصححه اي لا نصح صحيح ولا صيام صحيح ويحمل ان يضم الدمان اي لا نكاح لامل ولا صيام لامل ومع هذا الاحتمال ينبت لإجماع فلا يستدل بشيء من هذه على عدم الصحة . (٨) فمن يرى أنها غير مجمله يسلم اضمار ويقول بعين نفي الصحة لانها اذا انتفت المائدة منه والمعروف في مثل هذا نفي الفائدة لعولهم لا علم الا ما نفع . (٩) أى هذا القول . (١٠) يعني اننا تعذر نفي الحقيقة وجب أن يحمل اللفظ على أقرب المجازات إليها وما يصير الحقيقة بالعدم أولى وأقرب الى نفي الحقيقة مما لا يصيرها كذلك واذا انتفت الصحة كان أقرب الى نفي الحقيقة فاضمارها أولى . (١١) فالحقيقة نفي النكاح والمجاز الأقرب اليها نفي صحته فهو أقرب من نفي الكمال . انتهى . (١٢) الرابعة وهي (١٣) أى ان حمل على أحدهما أفاد فائدة وان حمل على آخر أفاد فائدتين . (١٤) قوله صلى الله عليه وسلم . (١٥) فانه يحتمل أن يتعلق بالفعل نفسه ويحتمل أن يتعلق بالجمار . اهـ . (١٦) تعلق الوتر . (١٧) أى الاستجمار . (١٨) تعلق . (١٩) أى أن تعلق باللفظ نفسه لم يقتضى الوترية في الجمار لاحتمال ان يستجمر بشفع من الجمار وترا . (٢٠) الأول ترجيحاً بكثرة الفائدة ومنهم من يرى أنه مجمل . (٢١) المحققون أى يرون انه مجمل . (٢٢) أى لأن كثرة الفائدة انما تكون بعد ارادة المعنى الذى يقتضيها فلا يستدل بكثرة الفائدة عليه والا لزم الدور : اهـ .

كذلك^(١) لفظ^(٢) بين^(٣) حكم شرعى

ولغوى^(٤) دار^(٥) أثر^(٦) مرعى

لشارع^(٧) فى قوله^(٨) الاثنان فصاعدا^(٩) جماعة^(١٠) قولان^(١١)

ومنه^(١٢) قوله^(١٣) طواف البيت^(١٤) صلاة إذ مُحْتَمَلٌ للثبوت^(١٥)

أخباره^(١٦) فى لغة أو شرع^(١٧) والحق حمل شارع فى الشرع^(١٨)

كذلك^(١٩) ما^(٢٠) فيه المسمى الشرع واللفوى^(٢١) الشرعى شَرْعاً مرعى

توضأوا جا فى الحديث مما

مستته^(٢٢) نارٌ هل لشرع^(٢٣) يُنْعَى^(٢٤)

أو لغوى^(٢٥) فالأصح شرعى^(٢٦) إذ هو عرف شارع فى الشرع^(٢٧)

تممة^(٢٨)

قراءن فى اللفظ^(٢٩) أو فى الخارج^(٣٠) أو فى سياقه^(٣١) بترجيح تجبى

- (١) الخامسة وهى • (٢) دار • (٣) افادة • (٤) افادة وضع • (٥) مهما • (٦) مثاله قوله عليه السلام الاثنان فما فوقهما جماعه • (٧) خير مقدم • (٨) عليه السلام • (٩) أى فما فوقها • (١٠) مبتدأ مؤخر • (١١) فى كونه حكماً شرعياً أو وضعاً لغوياً • (١٢) أى من هذا النوع • (١٣) صلى الله عليه وسلم • (١٤) أى ملة • (١٥) أى للعدل • (١٦) يحتمل أن يكون اخباراً منه على أقل الجمع فى اللغة اثنان وان الطواف بالبيت فى اللغة يسمى صلاة • (١٧) أى يحتمل أن يكون افاد أن الشرع جعل الاثنان جماعة وجعل الطواف بالبيت صلاة فمن العلماء من يرى أن هذا مجمل لاحتمال الذى فيه ومنهم من حمله على المجمل الشرعى • (١٨) لأن النبى صلى الله عليه وسلم إنما بعث لتعريف الأحكام الشرعية ، لا لتعريف الألقاب اللغوية • ا ه • (١٩) السادس وهو • (٢٠) أى لفظ • (٢١) والمسمى • (٢٢) فانه يحتمل أن يكون المراد الوضوء الشرعى ويحتمل أن يريد الوضوء اللغوى أى النظافة • ا ه • (٢٣) أى لوضوء شرعى • (٢٤) ينسب • (٢٥) ولذا قال بعضهم أنه مجمل • (٢٦) الوضوء • (٢٧) أى أنه شرعى فليس بمجمل لأنه عرف الشارع وإنما يحمل الشارع على فرعه • (٢٨) أى فى شرعه • (٢٩) فى بيان القراءن المرجحة لأحد المحتملين ، وهى أما لفظية أو سياقية أو خارجية وهى المطلب الثالث من المجمل • ا ه • (٣٠) ولا من اللفظية أى لفظ المجمل • (٣١) وهى الخارجية • (٣٢) أى سياق لفظ المجمل •

ثلاثة^(١) القروء^(٢) جمع جاء للظهر جمع الحيض^(٣) بالإقراء
ورجح^(٤) الأطهار ذكر التاء

في^(٥) العد^(٦) والحيضة^(٧) حذف^(٨) جاء
والحنفي^(٩) المعنى^(١٠) له لفظان مذكر^(١٢) والصد في ذان^(١٣)
وهذه قرائن لفظية^(١٤) ثم مرادنا^(١٥) بخارجية
وفاق^(١٦) أحد^(١٧) المعنيين ما انفصل^(١٨)

من نص أو قياسنا أو العمل^(١٩)
فطلقوهن^(٢٠) لعد^(٢١، ٢٢) لنا^(٢٣) في^(٢٤) خارج ما بعده^(٢٥) لغيرنا
حيث أمرنا بالطلاق حيث لا تأخير للعد^(٢٦) في الطهر جلا
والحنفي^(٢٧) واللائي لم يحضن كد بدل أشهر^(٢٨) عن الحيض تعد

(١) مثال اللفظية . (٢) في قوله تعالى والمصقات يتربصن بأنفسهن
ثلاثة قروء كما قال ابن الأنباري . (٣) يعني قال ابن الأنباري في ترجيح
القروء للأطهار أن القبرء إذا جمع على قروء فأمراد به الطهر لا الحيض
والجمع يختلف باختلاف المعاني وإن كان المفرد مشتركا كالعود للخشبة
وآلة الغناء فجمع الأول أعواد والثاني العيدان والأمر للقول المخصوص
والفعل وجمع الأول أوامر والثاني الأمور فيقول الحنفى لو صح ذلك
فى القروء لما اختلف الصحابة فى ذلك وهم أهل اللغة واعرف بها فلما
اختلفوا دل ذلك على بقاء الاحتمال حالة الجمع كما كان حالة الأفراد ولقول
الشاعر له قروء كقروء الحائض . انتهى . (٤) عند أصحابنا أيضا .
(٥) كجسد وجهه بمعنى تقول ثلاثة أجساد وثلاث جثث ولما كان لفظ
الحيضة مؤنثا وجب حذف التاء فى جمعه ولما كان لفظ القروء مذكرا وجب
ذكر التاء فى جمعه . انتهى . (٦) فيدل على أن المعداد مذكر وهو للطهر
فيقال ثلاثة قروء كما يقال ثلاثة أطهار . (٧) مؤنثة . (٨) أى بحذف .
(٩) فيجب حذف التاء من العدد المضاف إليها فيقال ثلاثة حيض فلما قال
الله تعالى ثلاثة قروء بالتاء علمنا أنه أراد الأطهار . (١٠) قال مجيبا له .
(١١) الواحد . (١٢) ومؤثنا . (١٣) فيكون فيه التانيث لفظيا
لا معنويا . آه . (١٤) فقس عليها أمثالها . (١٥) بقرائن . (١٦) هي .
(١٧) أى موافقة . (١٨) أى لدليل منفصل . (١٩) للسلف من الصحابة
والتابعين . (٢٠) يعنى دليل أصحابنا المالكية على أن القروء الأطهار
قوله تعالى : « يا أيها النبى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن » .
(٢١) أى وقت بدء عبدة . (٢٢) دليل . (٢٣) على أن القروء هي الأطهار .
(٢٤) أى قرينة خارجية لنا على أن القروء الأطهار . (٢٥) وهو « واللائي
لم يحضن » الآية الآتية . (٢٦) وليس ذلك إلا فى الطهر لا فى الحيض
فإن الطلاق فى الحيض حرام . (٢٧) والحنفيون يرحمون احتمالهم لقرينة
خارجية وهى قوله « واللائي يحضن من المحض من نسائكم أن ارتبتم
فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن » . (٢٨) حيث جعل الأشهر بدلا
عن الحيض لا عن الطهر .

قال^(١) أن الحيض أصل العِدَّة^(٢) مثلُ تيمم لمن لم يجد^(٣)
تيماسنا^(٤، ٥) والشافعي^(٦) العِدَّة من العبادات^(٧) فحيضا عِدَّة
مما ينافيها^(٨) فلا تؤدى^(٩) فيه^(١٠) رأوى^(١١) إن به تأدى^(١٢)
والحنفى^(١٣) القصدُ بها^(١٤) استبراء^(١٥)

والحيضُ في العرفِ بها البراء^(١٦)
لا الطهرُ ذى حائِلٍ^(١٧) وحامِلٍ^(١٨) والحيضُ في غالبه^(١٩) لحائِلٍ^(٢٠)
وفي الوضوء الغسلُ للرجلين^(٢١)

حَتَمَ لِعَطْفِ تَيْنٍ فِي^(٢٢) اليَدَيْنِ^(٢٣)
من جَوَّزَ المسحَ بالاحتمالِ^(٢٤) في الرأسِ كالخديدِ^(٢٥) عن جبالِ
نَزْدَةٍ^(٢٦) بعملِ الصحابةِ فغسلهم علمنا إيجابه^(٢٧)

(١) ذلك . (٢) جمع عدة . (٣) لئلا - ألا ترى أنه قال في التيمم فلم
تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فعلمنا أن الماء هو الأصل والصعيد بدل
عنه . ا هـ . (٤) قرينة القياس عند أصحابنا وأصحاب الشافعي أن العدة
عبادة لأنها مأمور بها . (٥) مبتدأ حذف خبره أى نقول . (٦) مبتدأ .
(٧) أى والشأن في العبادات أن الحيض ينافيها . (٨) أى العبادات .
(٩) العبادات . (١٠) أى في الحيض . (١١) أى فضلا . (١٢) يحذف
أحدى التائين - أى تتأدى به ألا ترى أن الصيام والصلاة والطلاق لا تصح
مع الحيض بخلاف الطهر والقياس يقتضى في العدة أنها تتأدى بالطهر
لا بالحيض وإذا كان كذلك وجب حمل القراء على الاطهار فى الآية لا فى
الحيض . ا هـ . (١٣) والحنفية يرجحون احتمالهم أيضا بقياس آخر
وهو أن القصد السخ . ا هـ . (١٤) أى من العدة . (١٥) الرحم .
(١٦) أى والعلامة الدالة على براءة الرحم من العبادة إنما هو الحيض
لا الطهر . (١٧) الطهر مشترك فيه . (١٨) فى الغالب . (١٩) مختص .
(٢٠) التى لا حمل لها ولذلك كان الاستبراء بالحيض لا بالطهر وإذا كان
كذلك وجب حمل القراء فى الآية على الحيض لا على الطهر . ا هـ .
(٢١) وأما موافقته لعمل الصحابة فمثاله احتجاج العلماء على وجوب
غسل الرجلين لقوله تعالى « وأرجلكم باليميت » النى . والسلام .
(٢٢) أى على . (٢٣) أى على قوله وجوهكم أيديكم . ا هـ . (٢٤) العطف
اذا قال المعارض يحتمل أن يكون معطوفا على الرأس من قولهم ما زيد
بحبان ولا بخيلا وقول الشاعر :

معاوى انا بشر فاسمع
فلسنا بالحيال ولا الحديد
(٢٥) أى عمل . (٢٦) كقول الشاعر : فلسنا بالحيال ولا الحديد .
ومع هذا الاحتمال فلا استدلال . ا هـ . (٢٧) اذ لم نقل من الضحاة
والنابغين إلا الغسل لا المسح فكان دليلا على أن المراد بقوله تعالى « أرجلكم
الغسل ويكون معطوفا على أيديكم . (٢٨) أى غسل الرجلين .

أصحابنا^(١)،^(٢) النكاحُ ذو انعقاد بلفظه الهبات قالوا بآد^(٣)
 من قوله^(٤) وامرأة مؤمنة^(٥) إن وهبت ، فقوله خالصة^(٦)
 شرف^(٧) باختصاص ملك البضع من غير^(٨) مهر لا بلفظ^(٩) مرعى
 كقول^(١٠) شافعي في السياق^(١١) قرينة التشريف^(١٢) باتفاق^(١٣)

الظاهر

وظاهر راجع معنيته^(١٤) بالوضع فاتضح لديه^(١٥)
 بكونه حقيقة^(١٦) شرعية^(١٧) باستقراء^(١٨) كلم مرعى
 وأثبت الجمهور بالشرعية^(١٧) أو لغوية^(١٩) كذا فرعية^(٢٠)

(١) القرينة الثالثة السياقية مثاله احتجاج الحنفية وبعض أصحابنا على جواز انعقاد النكاح بلفظ الهبة . ١ هـ . (٢) والحنفية قالوا . (٣) أي ظاهر . (٤) تعالى . (٥) إن وهبت نفسها للنبي ، فجاز انعقاد أنكحة الأمة بالقياس عليه . (٦) لك من دون المؤمنين لا يدل على اختصاص النبي صلى الله عليه وسلم بعقد النكاح بلفظ الهبة بل أنه شرف النبي صلى الله عليه وسلم . (٧) النبي صلى الله عليه وسلم على أمته . (٨) لنفي الحرج عنه ولذلك قال تعالى « قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم لكيلا يكون عليك حرج » وذلك أن الشرف إنما يحصل باسقاط العرض عنه حتى يكون تعالى اذن لبيته صلى الله عليه وسلم أنواعا ثلاثة أحلال نكاح بمهر وهو قوله تعالى أنا أحللت لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن ، وأحلل بملك اليمين وهو قوله « وما ملكت يمينك » الآية ، وأحلل بلا مهر ولا ملك بل بتمليك مجرد وهو قوله « وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها » الآية . ١ هـ . (٩) أي لا يحصل تشريف باباحة لفظ الهبة له وحججه على غيره اذ ليس في ذلك شرف وأيضا فالحرج المقصود نفيه إنما بايجاب الوض عليه لا بحجر لفظ عليه يؤدي المعنى المطلوب دون المناظر كثيرة أسهل منه . (١٠) أي كما يقول الشافعي أنه يحتمل أن يكون الاختصاص في جواز عقد النكاح بلفظ الهبة وإذا كان اللفظ محتملا فلا يصح القياس عليه حتى يترجح أحد الاحتمالين . انتهى . (١١) للآية . (١٢) للنبي بذلك على الأمة . (١٣) بن الأمة . (١٤) أي اللفظ الذي يحتمل معنيين وهو أرجح في أحدهما من حيث الوضع . ١ هـ . (١٥) فإذا كان واضح الدلالة ولا تضاح الدلالة من جهة الوضع اسماء ثمانية أشار إلى الأول منها بقوله بكه الخ . (١٦) والحقيقة هي اللفظ استعمال فيما وضع له . (١٧) وفي مقابلها مجاز شرعي . (١٨) يعني قد اختلف الأصوليون في وقوع الحقيقة الشرعية والجمهور منهم يعترفون بوقوعها ويحتجون على ذلك بالاستقراء قانا لما استقر أن لفظ الصلاة والزكاة والصدام والخبز وحدتاها إنما استعملت في لسان الشرع للعبادات الشرعية . ١ هـ . (١٩) وفي مقابلها مجاز لغوي . (٢٠) وفي مقابلها مجاز عرفي .

قابله^(١) المجاز^(٢) فالحرم^(٣) لا يعقد عندنا نكاحاً^(٤) إذ جلا^(٥)
لا ينكح المحرم^(٦) مع لا ينكح^(٧) فالحنفي^(٨) احتمال وطء يوضح
قلنا فذا شرعاً مجاز^(٩) العقد^(١٠) وهو حقيقة^(١١) بيان القصد
وابن حبيب^(١٢، ١٣) مع صحب الشافعي
خيار^(١٤) مجلس بقول^(١٥) شارع
البيهقي بالخيار^(١٦) صحبنا^(١٧) بالتساويين وبما ها هنا
قالوا^(١٨) مجاز لغة^(١٩) في البيع وهو حقيقة لذاكم مرعى^(٢٠)
ومن^(٢١) يقل^(٢٢) أردت من وثاق^(٢٣)
بأنت طالق من انطلاق^(٢٤)

(١) أي الحقيقة بأقسامها الثلاثة . (٢) أي بأقسامه الثلاثة فإذا كان
اللفظ محتملاً لحقيقته ومجازه فانه راجع في الحقيقة بالوضع . (٣) فإذا ثبت
وقوع الحقائق الشرعية فمثاله احتياج أصحابنا على أن المحرم النكح .
(٤) أي لا يتزوج حال حرامه . (٥) أي ظهر حديثه صلى الله عليه وسلم
قال . (٦) أي لا يتزوج ولا ينكح . (٧) غيره . (٨) أي فيقول أصحاب أبي
حنيفة يحتل ان يريد بالنكاح الوطء كما قال الشاعر :
كسرك تريد لذيد النكاح وتهرب عن صولة الناكح
وإذا كان المراد به الوطء دل الخبر على حرمة الوطء المحرم لحرمة العقد
(٩) والجواب عند أصحابنا ان إطلاق النكاح على الوطء مجاز وعلى العقد
شرعية وحمل اللفظ الشرعي على حقيقته الشرعية أولى من حمله على المجاز
الشرعي . أهـ . (١٠) الذي هو حقيقة الكلام . (١١) أي العقد .
(١٢) وأما الحقيقة اللغوية فمثالها ما احتج به ابن حبيب النخ . (١٣) من
أصحابنا . (١٤) أن خيار المجلس مشروع . (١٥) عليه الصلاة والسلام .
(١٦) ما لم يفتقرا . (١٧) فيقول أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة انما
أراد من ذلك المتساويان وافتراقها هو بالقول أي هما في حال تساومهما
بالخيار ما لم يبرما العقد ومضيها فإذا أمضياه فقد افتقرا ولزمهما العقد
وقد يلقى اسم الشيء على ما يقاربه كقوله عليه السلام : لا يسم احدكم على
بيع أخيه ولا ينكح على نكاحه وانما المراد بالبيع السوم وبالنكاح الخطبة
لأن السوم وسيلة للبيع والخطبة وسيلة للنكاح . انتهى . (١٨) أي
الشافعية أن إطلاق المتبايعين على المتساومين مجاز وإطلاق التفرق على تمام
العقد مجاز . (١٩) والأصل في الكلام الحقيقة . (٢٠) أي البيع
والافتراق . (٢١) أي يرعى لذلك ولا يعدل عنه الا لدليل . أهـ .
(٢١) أما الحقيقة المعربة فمثالها من يقل . (٢٢) لئلا يفتقرا طالق وقال
أردت . (٢٣) ان الطلاق بمعنى الانطلاق إذ حقيقته لغة الحل من وثاق
وغيره . (٢٤) فيكون من انطلاق .

فالعرف^(١) حل عصمة حقيقته ذاك^(٢) مجاز^(٣) واهن طريقته^(٤)

والاشتراك ضد الانفرد^(٥) والانفراد^(٦) الأصل في المراد

أمر النبي للوجوب^(٧) قد حصل جمهورهم عن أمره^(٨) عليه دل

ومن يقل^(٩) في القول أو في الشأن محتمل^(١٠) نقل^(١١) له فالثاني

مجازه لنفي الاشتراك^(١٢) مؤخر^(١٣) عنه لدى انسلاخ^(١٤)

وقابل^(١٥) الترادف التباين^(١٦) الأصل^(١٧) فاحتج^(١٨) به أصحابنا

على^(١٩) تميم بكل ما صعد بقوله^(٢٠) صعيدا إذ عاما ورد^(٢١)

والشافعي^(٢٢) مرادف^(٢٣) التراب قلنا^(٢٤) خلاف الأصل في الجواب

(١) أي فيقال له هذا اللفظ حقيقته العرفية في حل أصل العصمة .
(٢) أي الحل من الوثاق . (٣) عرفي . (٤) إذ حمل اللفظ على حقيقته العرفية أولى من حمله على المجاز العرفي . انتهى . (٥) أي السبب الثاني للانفراد في الوضع وفي مقابلته الاشتراك . (٦) والاشتراك على خلاف الأصل ومثاله ما احتج به الجمهور من الأصوليين على أن أمر النبي صلى الله عليه وسلم محمول على الوجوب . انتهى . (٧) أي على الوجوب . (٨) لقوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم . صلى الله على النبي الكريم . (٩) أي فإن قال المخالف يحتمل أن يريد بظاهره الأمر القولي ويحتمل أن يريد الشأن والفعل . انتهى . (١٠) نحو وما أمر فرعون برشيد . (١١) وإذا صح إطلاق لفظ الأمر على غير القول المخصوص والأصل في الإطلاق الحقيقة لزم اشتراك لفظ الأمر بين المعنيين ومع الاشتراك يبطل الاستدلال . اهـ . (١٢) فمال الأمر في هذه المسألة إلى تعارض المجاز والاشتراك وإذا تعارضا فالمجاز أولى من الاشتراك مقدم عليه والاشتراك مؤخر عنه في السلك - إذ الأصل في الألفاظ الانفراد لا الاشتراك فوجب انفرد لفظ الأمر بأحد المعنيين بالوضع وأن يكون دلالة على المعنى الآخر بالمجاز وقد أجمعنا على أنه حقيقة في القول فوجب كونه مجازا في الفعل وقد تقدم أن اللفظ يجب حمله على حقيقته دون المجاز .
(١٣) الاشتراك مؤخر هن المجاز . (١٤) أي لدى اجتماعهما .
(١٥) السبب الثالث التباين وفي مقابلته الترادف . اهـ . (١٦) بدل من التباين يعني أن الأصل في اللفظ أن تكون مباينة لا مترادفة ومثاله ما احتج به أصحابنا . اهـ . (١٧) بالتباين . (١٨) أي على جواز التميم بكل ما صعد على وجه الأرض . اهـ . (١٩) « فتييموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم » والصعيد مشتق من الصعود فكان عاما في كل ما صعد على وجه الأرض . اهـ . (٢٠) في كل ما صعد على وجه الأرض . (٢١) أي وقال أصحابنا والشافعي الصعيد مرادف التراب . (٢٢) وقد قال صاحب الصحاح الصعيد التراب وقال الشافعي وهو من أهل اللغة الصعيد لا يقع إلا على التراب . (٢٣) يعني أن الجواب عند أصحابنا أن الصعيد إذا صدق على التراب فاما أن يسمى به لأنه صعد على الأرض وأما أن يسمى به من غير اعتبار هذا الاشتقاق بل كتسميته بالتراب وعلى التقدير الثاني يلزم الترادف وهو خلاف الأصل فوجب كون الصعيد مباينا للفظ التراب ووجب اعتبار الاشتقاق فيه وحيث أنه يصدق على كل ما على وجه الأرض أنه صعيد . اهـ .

وَقَابِلَ^(١) الإِضْمَارُ الاسْتِقْلَالُ من غيرِ إِضْمَارٍ^(٢) فكان^(٣) أَصْلًا
حِجَّةً^(٤) بعضنا على تحريم أكل السباع خبر^(٥) الكريم^(٦)
صلى عليه الله أكل كل ذي ناب من السباع حَرَمٌ^(٧) يَحْتَذِي^(٨)
مُخَالَفَ^(٩) إِضْمَارَ مَا كَوَّلَ^(١٠) لَنَا^(١١)

فَالْأَصْلُ الاسْتِقْلَالُ قد تَعَيَّنَا
وَقَابِلَ^(١٢) التَّاسِيسُ بِالتَّأْكِيدِ وَالْأَوَّلُ الْأَصْلُ بِلَا تَرْدِيدٍ
أَصْحَابُنَا^(١٣) الْمُتَعَمِّدُ^(١٤) لم تجب على مُطَاقٍ إِذِ اخْتِصَاصُهَا^(١٥) جَلَا
بِمَحْسِنٍ وَمُتَّقٍ وَالْمُعْتَرِضُ يَقُولُ تَأْكِيدُ لِمَا قَدْ^(١٦) افْتَرَضَ
لِيُبَيِّنَ الْمَكْلُفِينَ لِلْعَمَلِ^(١٧)

فَلَمَّا^(١٨) خِلَافُ الْأَصْلِ وَالْأَصْلُ^(١٩) فَفَضَّلَ
وَقَابِلَ^(٢٠) التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ تَرْتِيبًا الْأَصْلَ لَنَا^(٢١) تَقْرِيرُ

(١) السبب الرابع الاستقلال وفي مقابلته الإضمار . ا ه . (٢) اعلم
ان الأصل في اللفظ ان يكون مستقلا لا يتوقف على إضمار . (٣) الاستقلال .
(٤) مبتدأ . (٥) خبره - أى النبى . (٦) أى حديث النبى . (٧) أى حرام .
(٨) أى يتبع . (٩) أى من خالف من أصحابنا انما اراد النبى صلى الله
عليه وسلم ما أكلته السباع لأن السباع لا تؤكل ويكون مطابقا لقوله
تعالى « وما أكل السبع الا ما ذكيت » . ا ه . (١٠) أى اكل ما كَوَّلَ
السباع . (١١) أى حوارنا أصحابنا الأولين اما اذا حملنا الكلام على ما
يوافق الآية يلزم الإضمار والحذف وكأنه قال ما كَوَّلَ كل ذي ناب من السباع
حرام فلا يكون الكلام فى الحديث مستقلا والأصل فى الكلام الاستقلال .
(١٢) السبب الخامس التأسيس وفي مقابلته التأكيد . (١٣) مثاله
احتجاج أصحابنا على ان الإئمة غير واجبة على المطلق بقوله تعالى حقا على
المتقين حقا على المحسنين والواجب لا يختص بالمحسنين ولا بالمتقين بل يجب
على المحسنين وغيره . (١٤) للمطلقات . (١٥) أى المتعة . (١٦) أى انما
قال الله سبحانه حقا على ذلك سائر المكلفين على العمل بها رجاء ان يكونوا
من المحسنين والمتقين واذا كان تأكيذا لا وجوب لا يكون دليلا على عدمه .
انتهى . (١٨) التأكيد خلاف الأصل . (١٩) الذى هو التأسيس .
(٢٠) السبب السادس الترتيب وفي مقابلته التقديم والتأخير .
(٢١) مثاله ما احتج به أصحابنا ومن وافقهم على ان العودة فى الظهار
شرط وجوب الكفارة بقوله تعالى ثم يعودون .

- شرطية العود على وجوب كفارة الظهار ذى الذنوب^(١)
 لوله^(٢) : ثم يعودون لما قالوا فتحرير وغيرنا^(٣) سما^(٤)
 فيه إلى التقديم والتأخير^(٥) فلما خلاف الأصل في التحرير^(٦)
 وقابل^(٧) العموم بالخصوص والأول الأصل على المنصوص
 مستغرق اللفظ لما يصلح له هو العموم والخصوص قابله^(٨)
 ثم العموم^(٩) بعضه لغوي^(١٠) ومنه عرفي^(١١) كذا عقلي^(١٢)
 أوها^(١٣) من نفسه العموم ثلاث^(١٤) أو من غيره^(١٥) معلوم^(١٦)
 أسما^(١٧) الشروط عندنا الذمى عم
 حديث من^(١٨) أحيا بأرض^(١٩) ويعم^(٢٠)
 من بدل المرأة^(٢١) في^(٢٢) من قد ملك
 للحنفى^(٢٣) الخال^(٢٤) والعم سلك^(٢٥)

(١) لقوله منكرا من القول وزورا . ا هـ . (٢) والذين يظاهرون من نساءهم الخ . (٣) أى من خالفنا . (٤) أى ارتفع . (٥) فقالوا انما تقدير الآية والذين يظاهرون من نساءهم فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ثم يعودون لما قالوا أى من حرم امرأه بالظهار فعليه الكفارة ثم بعد ذلك يعودون الى حل الوطء سائنا من الاثم وهذا لأن الظهار منكر من القول وزور فكان بمجرد موجبا للكفارة . (٦) لأن الأصل فى الكلام بقاؤه على ما هو عليه من الترتيب وعدم التقديم والتأخير فيه . (٧) السبب السابع العموم وفى مقابلته الخصوص . (٨) وهو كون اللفظ مقصورا على بعض ما يتناول . (٩) فى اللفظ ثلاثة أقسام اما من جهة بعضه . ا هـ . (١٠) من جهة اللغة . (١١) من جهة العرف . (١٢) من جهة العقل . (١٣) وهو العموم اللغوي نوعان الأول ما يكون عمومه من نفسه . ا هـ . (١٤) منه عام . (١٥) أى وهو ثلاث مسائل . (١٦) أى النوع الثانى ما يكن عمومه من لفظ آخر دال على العموم . (١٧) المسألة الاولى من مسائل ما يعم بنفسه أسماء الشروط تفيد العموم فى كل ما تصلح له . (١٨) فمن ذلك لفظ من كما يحثج أصحابنا على ان الذمى يملك بالاحياء بقوله صلى الله عليه وسلم من احيا أرضا ميتة فهي له والذمى يندرج تحت هذا العموم . (١٩) فهي له . (٢٠) والمرأة من فى حديث من بدل دينه فاقتلوه وفيه حجة على قتل المرأة . (٢١) مفعول يعم . (٢٢) متعلق بسلك (٢٣) عند الحنفية . (٢٤) مبتدأ . (٢٥) خبر مبتدأ - أى دخل - يعنى ان العم والخال كل سلك عند الحنفية فى قوله صلى الله عليه وسلم من ملك ذا رحم محرر عتق عليه .

وقوله^(١) ما أَبَتِ السَّهَامُ^(٢) للأكثرين^(٣) حجة تراءى
حديث : ما فاتكم^(٤) فاقضوا^(٥)

قضاء أقوال كذا ما^(٦) فعلا
كذلك^(٧) الاستفهام ما يحل^(٨) لى^(٩) فقال ما فوق الإزار شميل^(١٠)
وهكذا^(١١) الوصول^(١٢) صحب الشافعى يدخل ذمى بقول الشارع^(١٣)
يظاهرون بعد والذين^(١٤) وبعضنا يعم^(١٥) إلحاق^(١٦)
إذ^(١٧) مثل ما يقول فى الأذان يعم^(١٨) ألقاظ الأذان ، الزانى^(١٩)
بامرأة له نكاح أمها^(٢٠) لأن ما طاب^(٢١) لكم يعمها
حديث صلوا خلف من يقول لا إله إلا الله فسقا^(٢٢) شملا^(٢٣)
والعام^(٢٤) فى مدخوله^(٢٥) أى^(٢٦) والـ
مُضاف عرف ، نفى^(٢٧) نكرو^(٢٨) ثم كل^(٢٩)

(١) عليه السلام - من ذلك لفظ ما كما يحتج أصحابنا وجمهور العلماء
على أن ما فضل عن ذى السهام فهو للنسبة لقوله عليه السلام . الخ .
(٢) فلاولى عصبه . (٣) أى جمهور العلماء . (٤) ما أدركتم فصلوا وما
فاتكم . (٥) أى ظهر ولذلك يحتج به بعض أصحابنا على ابن المسيوق قاض
فى الأقوال والأفعال . (٦) أى الأفعال . (٧) المسألة الثانية الاستفهام .
(٨) من امرأة وهى حائض . (٩) أى جعله شاملا يعنى احتج أصحابنا على
تحريم الاستمتاع بما تحت الإزار من الحائض بما روى أن رجلا قال
يا رسول الله ما يحل لى من أمرأتى وهى حائض فقال صلى الله عليه وسلم
لنشد عليها إزارها ثم شأنك لاعلاها . وصلى الله على من أرسل بجوامع
الكلم . (١٠) المسألة الثالثة أسماء الموضولات . (١١) أى الله تعالى .
(١٢) احتج أصحاب الشافعى على أن الذمى يازمه الظهار بعموم قوله
تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الآية . والسلام . (١٣) يعنى يحتج
أصحابنا على حكاية جميع ألقاظ الأذان بقوله صلى الله عليه وسلم إذا
سمعت المؤذن فقولوا مثل ما يقول . ١ هـ . (١٤) حديث إذا سمعتم
المؤذن فقولوا مثل ما يقول . ١ هـ . (١٥) جميع ألقاظ . (١٦) مبتدأ -
وكاحتجاج بعضهم على من زنا بامرأة له نكاح أمها وابنتها بقوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم من النساء . (١٧) وابنتها . (١٨) فانكحوا .
(١٩) أى إذا فسق . (٢٠) وكاحتجاج بعضهم على حواز الصلاة خلف
الفاسيق بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف من قال لا إله إلا الله وأمثال
هذه كثيرة آه . (٢١) أى وأما النوع الثانى من أنواع العموم اللغوى
فهو ألعام بلفظ آخر . (٢٢) فى المفرد والجزم . (٢٣) الشرطية
والاستفهامية . (٢٤) أى حرق نفى إذا دخل على فكرة . (٢٥) فهذه
كلها تفيد العموم فيما دخلت عليه . (٢٦) أى لفظ كل ومرادفة .

- فَأَيُّهَا^(١) امرأة قد أنكحت^(٢) حرة بالغة قد عمت^(٣)
 حديثُ أعلاها^(٤) لدى ابن القاسم^(٥) لكافر أغلى من المعمم
 من بعد قول سائل أى الرقاب^(٦) ثم أتى له بذلك الجواب^(٧)
 وثمن الكلب^(٨) حرام عمماً كلاب صيد عندنا فحراً^(٩)
 لا تبطلوا أعمالكم نفلاً^(١٠) شمل كذا^(١١) صلاة الجمع القَدْ فضل
 عم^(١٢) كثير الجمع والقليل فلا نرى بينهما تفضيلاً
 أيمانكم^(١٣، ١٤) للشافعي يعم كفارة^(١٥) الغموس فهي^(١٦) حتم
 حديث^(١٧) لا^(١٨) زكاة في مال إلى حلول حول حجة لنا^(١٩) على
 كون الذى استفيد لا يضم إلى الذى^(٢٠) الحول له مقيم

(١) مثاله في أى الشرطية قوله عليه السلام . (٢) نفسها بغير إذن وليها فنداحها بطل بطل . (٣) فإذا أنكحت نفسها فنداحها باطل لهذا الحديث إذ قوله أيما امرأة نعمها . ا هـ . (٤) مثاله في أى الاستفهامية لأنها تفيد العموم فيما دخلت عليه ولذا يعم جوابها . ا هـ . (٥) يعنى احتج ابن القاسم من أصحابنا على أن عتق الذافر إذا كان أغلى ثمننا أفضل من عتق المسلم إذا كان دونه في الثمن بما روى أنه صلى الله عليه وسلم سئل أى الرقاب أفضل فنادى أعلاها ثمننا . (٦) أفضل . (٧) فدان عاماً كما كان أى عاماً . (٨) مثاله في آل إذا دخلت على اسم مفرد قوله صلى الله عليه وسلم ثمن الكلب حرام لأنه معرف بآل . انتهى . (٩) أر احتج به جمهور أصحابنا على أن يبيع كلب الصيد لا يجوز . (١٠) ومثاله في الجمع المضاف إلى معرفة قوله تعالى : ولا تبطلوا أعمالكم احتج به أصحابنا على أن من دخل في المنافلة التي يرتبط أهلها بآخرها كالصلاة والصيام لا يجوز له قطعها لأن المنافلة عمل فاندرجت تحت هذا العموم . وصلى الله على سيد الوجود . (١١) مثاله في المفرد المضاف إلى معرفة وهو حديث صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة فحكم أن كل صلاة الجماعة تفضل كل صلاة الفذ بهذا العدد المخصوص ولا يكون ذلك إلا إذا كانت الجماعة كلها في درجة واحدة وبه احتج أصحابنا على أن صلاة الجماعة لا تتفاضل بالكثرة والسلام . (١٢) قوله صلاة الجماعة . (١٣) ذلك كفارة أيمانكم . (١٤) مثال للجميع المضاف أيضاً يعنى احتج أصحاب الشافعي على وجوب الكفارة في اليمين الغموس بقوله تعالى : « ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم » . واليمين الغموس مدرجة في عموم الايمان . ا هـ . (١٥) اليمين . (١٦) أى كفارتها عندهم . (١٧) قوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة على مال حتى يحول عليه . (١٨) مثاله في حرف النفي إذا دخل نكرة . ا هـ . (١٩) أى احتج به أصحابنا . (٢٠) المال .

وعقدنا حديث^(١) لا صيام
كل مسكر^(٢) نبيذا شمل^(٣)
بقوله^(٥) كل فكاك محضر^(٦)
وليه وخاطب وشاهدا
والثان^(٩) فلعموم محذوف^(١٠) جلا
إذ عين العرف بالاستمتاع^(١٢)
وإن خلا يعم ما يقدر^(١٤)
قدر ضرورة كما في حرمت
والثالث العقلي جافى الحكم^(١٨)
كذلك في مفعول^(١٩) فعل منفي^(٢٠)
فحيزه بكل ما^(٢١) ما كول^(٢٢)
وجوب تبيت بنفل عم
والشافعي^(٤) الزوج النكاح لا يل
أربعة به سفاح لا يتر
عدل، وعدهم بذلك^(٧) ما بدا^(٨)
عرفا بأمرائكم تمثلا^(١١)
محرم يعم بالألوان^(١٣)
لنفيه الإجمال قيل يضمر^(١٥)
عليكم الميتة نفعا عممت^(١٦)
لعلة إلى القياس فأنهم
كلا أكلت آلات بعد الحلف
فإن يكن صرح بالمفعول

(١) يعني احتج أصحابنا بسوله عليه السلام : لا صيام لمن لم يبيت
الصيام من الليل على وجوب التبييت في صوم الصوم . اهـ .
(٢) ومثاله في لفظ بل قوله عليه السلام : بل مسكر حرام احتج به
أصحابنا على تحريم النبيذ . (٣) أى اجعله . (٤) أى احتج أصحاب
الشافعي على أن الزوج لا يمتنع وليا في النكاح بقوله الشيخ . اهـ .
(٥) عليه السلام . (٦) أى لم يحضره أربعة فهو سفاح خاطب وولى وشاهد
عدل . (٧) بالنسبة الذى عقده . (٨) وما أنهى الدلام على أول أقسام العموم
وهو العموم اللغوي أشار الى الثانى بقوله . (٩) وهو العموم العرفي .
(١٠) أى عموم المحذوف الذى عينه العرف . (١١) أى مثاله قوله تعالى :
حرمت عليكم أهنتكم . (١٢) المحذوف لزم تعلق التحريم بجميع أنواع
الاستمتاع . اهـ . (١٣) أى أنواع الاستمتاع . (١٤) أى ان لم يكن عرف
فى معين بمحذوف معين فمنهم من يرى العموم فى جميع المفردات لأنه أن
لم يعم فى جميع ما يصح اضماره فاما ان يعين بشئ ما للاضمار فيلزم
ترجيح بلا مرجح أولا فيلزم الاجمال وهو الأصل . (١٥) قدر الضرورة
والضرورة لا تدعو الى اضمار الجميع ومثاله ما احتج به أصحابنا على تحريم
الانتفاع بشئ من الميتة مطلقا بقوله حرمت عليكم الميتة فإنه لما تعذر
أن يتعلق التحريك بالميتة نفسها علق بالانتفاع وهو ما تدعو اليه الضرورة
ومنهم من يرى أن العرف عين المراد فيه وهو الأكل . (١٦) الآية تحريم
نفع بها . (١٧) أى العموم العقلي . (١٨) أى عموم الحكم لعموم علته .
(١٩) أى عموم المفعولات التى يقتضيها الفعل المنفى . (٢٠) كقول الحالف
والله لا أكلت . (٢١) زائدة أو بمعنى شئ . (٢٢) فإنه يحدث بكل ما كول
ان لم يصرح بالمفعول .

أى (١) زاد شيئاً ونوى (٢) مخصوصاً فعدلنا تنفعه (٣) خصوصاً (٤)
وذو (٥) حقيقة (٦) مجاز هل يعم (٧)

والحق (٨) لا (٩) فالشهداء (١٠) لا تنضم (١١)
من يتحمل الشهاداتِ دَعِ (١٢) إذ شاهد فيه مجاز (١٣) فاسمع (١٤)
كذى اشتراك (١٥) واقتفا طلاق كره (١٦) للإطلاق في إغلاق (١٧)
للشافعي وبالجنون الحنفى (١٨) ردّ وردّ بالعموم إذ يفى (١٩)
وقابل (٢٠) الإطلاق بالتمييد والطلاق الأصل بلا ترديد
أى شائع (٢١) فى (٢٢) جنسه والحنفى إطلاق (٢٣) رقبة بآية تفى
كفارة (٢٤) الأيمان والظهار دل (٢٥) على الإجزاء بالكفار
إذ لم يقيد (٢٦) فيهما (٢٧) وعندنا (٢٨) فقيدها فى القتل (٢٩) ريم (٣٠) هاهنا (٣١)

(١) أى قال والله لا أكلت شيئاً ونوى شيئاً مخصوصاً بعينه . اهـ .
(٢) شيئاً . (٣) نيته ولا بحيثٍ بغير ما نوى لأن العموم فيه يسرى ولو لم
يصرح بالمفعول لدان عموماً عقلياً ضرورة لأن الابل يستندعى ما كولا . (٤) أى
لا عند الحنفية فلا يسمع نيته عندهم لأن العموم عندهم عقلي لا يسبل
التخصيص . (٥) اختلف فى لفظ . (٦) و . . . (٧) الحقيقة والمجاز معا .
(٨) قيل نعم . (٩) يعم الا بقرية . (١٠) فى قوله تعالى « ولا ياب للشهداء
إذا ما دعوا » . (١١) أى لا مدخل عند الجمهور . (١٢) أى المدعو الى
تحمل الشهادة وقيل تلزمه الإجابة كالمدعو بعد التحمل إلى الأداء . اهـ .
(١٣) باعتبار ما يؤول إليه . (١٤) والشاهد حقيقة تحمل وغير الجمهور
يسلمون أن اللفظ مجاز فى المدعو الى التحمل ويزعمون عموم
اللفظ الواحد فى حقيقته ومجازه . اهـ . (١٥) بين المعنيين هل يعمها
أم لا خلاف . (١٦) أى ذكر الكراه . (١٧) أى ثابت عند الشافعى بقوله
صلى الله عليه وسلم لا طلاق فى اغلاق والاغلاق فى اللغة الاكراه .
(١٨) أى فيقول الحنفية لفظ الاغلاق مشترك بين الجنون
والاكراه فلا يحمل على الاكراه الا بقرينه . اهـ . (١٩) أى
أجاب الشافعية ان الاغلاق لما كان مشتركاً فى الجنون والاكراه كن تاماً
فيهما . (٢٠) السبب الثامن الاطلاق فى مقابلة القيد . اهـ . (٢١) أى
إذا كان اللفظ شائعاً فى جنسه سمى مطلقاً والأصل فى اللفظ المطلق
ابقاؤه على إطلاقه . اهـ . (٢٢) مثاله ما احتج به الحنفية على أن الرقبة
الكافرة تجزئ فى كفارة الأيمان بقوله تعالى « أو تحرير رقبة » وفى
كفارة الظهار بقوله « فتحرير رقبة » انتهى . (٢٣) مبتدأ . (٢٤) أى فى
كفارة . (٢٥) خبره . (٢٦) الرقبة . (٢٧) أى فى اليمينين المتقدمتين .
(٢٨) الإنالكية والشافعية . (٢٩) وهو قوله فتحرير رقبة مؤمنة . (٣٠) أى
أريد . (٣١) الإشارة الى كفارتى الظهار والأيمان حملاً للمطلق .

قالوا^(١) خلاف الأصل والتخصيص مع
تقييد في فصل^(٢) تأويل يقع

تتممة^(٣)

والعام في الأفراد^(٤) كلاً ظاهراً وفي أقل الجمع^(٥) قطعاً^(٦) ساعراً
والخلف في أفله قولان^(٧) أقواها ثلاثة لا إثنان
نحلف زيد^(٨) وابن عباس^(٩) بنى عليه^(١٠) في الأخوين زيد يعنى^(١١)
يحجب أم بهما عن الثلث^(١٢) قال ابن عباس بلى ذاك^(١٣) ترث
معترف لغيره دراهماً^(١٤) عن مالك ثلاثة^(١٥) قد الزمنا
ولما جشوني^(١٦) درهمين يلزم وهو^(١٧) مجاز فيه^(١٨) فيما يعلم^(١٩)

المؤول^(٢٠)

مؤول^(٢١) ما^(٢٢) بدليل^(٢٣) منفصل^(٢٤)

رجحانه^(٢٥) لذا اتضاحه يقل^(٢٦)

(١) أى الختمية أن ذلك بغير للفظ المطلق والأصل بقاؤه على إطلاقه .
(٢) يعنى لما كان التخصيص والتقييد تأويلاً آخرنا الدلام فى مسائلها الى
فصل المؤول . اهـ . (٣) للعموم . (٤) يعنى أن العام ظاهر فى جميع
أفراده لكنه قطعى فى أقل الجمع . اهـ . الذين قالوا قولاً . (٥) فقالوا
المشركين . (٦) عمومته . (٧) فيل ثلاثة وقيل إثنان . (٨) ابن ثابت .
(٩) عبد الله . (١٠) الأصل . (١١) وعلى ذلك اختلف زيد بن ثابت وابن
عباس بأن الأم تحجب عن الثلث الى السدس بالأخوين الاثنين أو لا تحجب
فزيد يحجبها وابن عباس لا يحجبها الا بالثلاثة . اهـ . (١٢) الى السدس
لقوله تعالى وإن كان له أخوة فلأمه السدس على أن أقل الجمع فى أخوة
الأثنان . اهـ . (١٣) أى الثلث . (١٤) يعنى اختلف المذهب عهدنا فى
المقر لغيره بدرهم فقال مالك يلزمه دراهم . اهـ . (١٥) لأنها أقل الجمع
عند الجمهور . (١٦) يعنى أن ابن الما جشون قال يلزمه درهمان بناء على
أنهما أقل الجمع . (١٧) أى أقل الجمع . (١٨) أى فى الاثنين .
(١٩) فى القول الذى يعلم للجمهور لأن أقل الجمع عندهم حقيقة فى الثلاثة
ويطلق لفظ الجمع على الاثنين مجازاً وعليه يبنى غاية ما يخرج عنه
بالتخصيص . انتهى . (٢٠) وهو الفصل الرابع . (٢١) خبر مقدم .
(٢٢) موصول مبتدأ مؤخر . (٢٣) متعلق برجحانه . (٢٤) خبر له .
(٢٥) مبتدأ ثان . (٢٦) يعنى أن المؤول متوضح الدلالة فى المعنى الذى
تأول فيه أنه راجح فيه الا أن رجحانه لما كان بدليل منفصل كان فيه قليلاً
ليس كالظاهر .

أسباب تأويلاتنا ثمانية^(١) كمثل أسباب الظهور الماضية
 حمل^(٢) على مجاز لفظ شرعى أو لغوى^(٣) أو عرفي^(٤) مرعى
 فقولنا^(٥) فى واجد سـلمـتـه
 فى^(٦) فلس^(٧) أولى بها^(٨)؛ ^(٩) حقيقة
 قول الرسول^(١٠) صاحب المتاع أحق بالمتاع^(١١) بانزع
 للحنفى^(١٢) ذلك المفلس حقيقة دليله التلبس
 فلنا^(١٤) تعيين^(١٥) المجاز اللغوى فى غيره^(١٦) بذكر تفليس^(١٧) لغوى
 وقوله^(١٨) لا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء أوضحا
 بحرمة المصاهرات بالزنا لحنفية وبعض أصحابنا^(١٩)
 فالشافعى^(٢٠) وبعضنا المراد العقد إذ حقيقة يراد
 فى الشرع، فالنكاح فى الوطء مجاز^(٢١)

جواب الأولين ذلك الجار^(٢٢)

(١) مقابلة أسباب الظهور الماضية ا هـ . (٢) أى التأويل الآون حمل
 اللفظ على ما يراه لأعلى حقيقته وقدمنا أن الحقيقة لغوية وشرعية وعرفية
 وفى مقابلة بل حقيقة مـسـاز . والحمد لله رب العالمين . (١١) مجاز .
 (٤) مجاز . (٥) أما المجاز اللغوى فمثاله احتجاج أصحابنا على أن من
 وجد بملعة الخ . (٦) أى فى التلبس . (٧) هو . (٨) من سائر
 الغرماء . (٩) أى ما ذكر . (١٠) صلى الله عليه وسلم ، أيما رجل فليس
 فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجد بدينه . (١١) يـسـمـى من بالمتاع .
 (١٢) متاعه . (١٣) يعنى تقول الحنفية صاحب المتاع هو حقيقة فيمن متاع
 بيده وهو المفلس مجاز فيمن لم تكن بيده لأن اطلاق اللفظ المشتق بعد
 ذهاب المعنى المشتق منه مجاز ولذلك لم يطرد الا ترى أن من كان كافرا
 ثم أسلم فانه لا يسمى كافرا فدل على أن اطلاق اللفظ باعتبار المسامحة
 مجاز . ا هـ . (١٤) أى والجواب عند أصحابنا ان الدليل دل على تعيين
 المجاز الا ترى أنه لو أريد به المفلس لم يكن لاشتراطه التفليس معنى ولتلك
 هو أحق بمتاعه . (١٥) مبتدأ . (١٦) أى غير المفلس . (١٧) خبره .
 (١٨) مثال ايجاز الشرعى احتجاج الحنفية ومن وافقهم من أصحابنا على
 أن الزنا يوجب حرمة المصاهرة بقوله تعالى : ولا تنكحوا الخ . (١٩) لأن
 المراد لا تطأوا من زنا بها الأب فهى موطوءة له فوجب أن يحرم وطؤها على
 الابن . ا هـ . (٢٠) قال الشافعية ومن وافقهم من أصحابنا انما المراد
 العقد لأن النكاح حقيقة فيه ومجاز شرعى فى الوطء . (٢١) فى الشرع .
 (٢٢) أى الوطء .

عَيْنَهُ^(١) استثنائه ما قد سلف إذ كلهم إياه في الوطاء خلف
من غير^(٢) عقد ترثوا^(٣) النساء تدل^(٤) مع^(٥) فاحشة^(٦) أى وطءاً
دليلنا^(٧) أن الظهار يلزم في^(٨) أمة سيدها^(٩) ما^(١٠) يعلم
في آية الظهار من نسائهم^(١١) والحنفى والشافعى كصحيحهم^(١٢)
مخصص في العرف بالزوجات لذاك^(١٣) شاهد من الآيات
فإننا^(١٤) طلاقاً^(١٥) الظهار^(١٦) رَسَخاً^(١٧)

في جاهلية^(١٨) فلما نسخا^(١٩)
وعاد^(٢٠) في تحريم الاستمتاع^(٢١) عم^(٢٢) الإمام دون الامتناع^(٢٣)
قالوا ففسخ الحكم ليس يلزم نسخ محله كالإيلاء يعلم^(٢٤)

(١) أى يتعين أن يكون هو المراد فى الآية بقوله تعالى : إلا ما قد سلف
وركت أن العرب فى الجاهلية بخلف الأباء فى نسائهم وإنما كانوا يعرفونهم
فى الوطاء لا فى البعد . اهـ . (١) أى لا بهم لم يسووا يجددون عقد عيهن
بل كانوا ياحدوهن بالارت ولذلك فإن تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا يحل
لهم أن يرتوا النساء كرها » . (٢) ومبتدأ أى إيه يرتوا النساء كرها .
(٣) خبره . (٤) على ذلك . (٥) أى مع قول تعالى « أن كان فاحشه »
والفاحشة الوطاء لا العقد . اهـ . (٦) مبتدأ - ومثال المجاز العرفى
احتجاج المالكية على أن الظهار النسخ . (٧) معنى بهار . (٨) معون
يلزم . (٩) خبره . (١٠) « والذين يظاهرون من نسائهم الآية والأئمة
من نسائنا » . اهـ . (١١) يقولون لفظ النساء مخصص النسخ . (١٢) بذلك
قال تعالى « قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن
والمراد بنساء المؤمنين الحرائر بالإنفاق وأيضاً فإن امرأة فلان مخصوصه
فى العرف بالزوجة ولا يتناول فى العرف أمته ونساء المؤمنين دل على
مذلول جمع امرأة ، وإن كان من غير لفظه ، ولذلك استمنى به عن جمع
المرأة . والسلام . (١٣) أى والجواب عند المالكية أن الظهار كان طلاقاً
فى الجاهلية فإن مخصوصاً للزوجات . (١٤) حان من فاعل رسخ .
(١٥) مبتدأ . (١٦) خبره - أى ثبت . (١٧) فكان حينئذ مخصوصاً
بالزوجات . (١٨) كونه طلاقاً فى الاسلام . (١٩) رجع الى . (٢٠) وكان
الاستمتاع عاماً فى الزوجات والأماء . (٢١) الظهار فى الآية . (٢٢) فى
ذلك فكان النساء فى الظهار عاماً فى الحرائر والأماء . (٢٣) يعنى أن
جوابهم أن يقال ، كان للظهار حكم مخصوص وهو الطلاق ، ومحل
مخصوص وهو الزوجة ، وقد نسخ حكمه فلا يلزم منه نسخ محله ، ألا ترى
أن الإيلاء كان طلاقاً ثم نسخ وبقي محله وهو الزوجة غير منسوخ .
وستأتى فى هذه المسألة فى القياس أن شاء الله . اهـ .

والذان^(١) الاشتراك^(٢) للاجمال^(٣) أقرب^(٤) لكن صاحب الاستدلال^(٥)
لأحد معينين قد يرجح^(٦) بما^(٧) على حقيقة^(٨) قد يرجح^(٩)
ترجيحنا^(١٠) القروء^(١١) في الأطهار لا الحيض بالمرجحات^(١٢) جار^(١٣)
والثالث الإضمار^(١٤) منعنا^(١٥) الجنب

دخول مسجد لقوله^(١٦) وجب^(١٧)
لاقربوا الصلاة^(١٨) مع إضمار مواضع الصلاة^(١٩) من يمازى^(٢٠)
قال^(٢١) خلاف^(٢٢) الأصل^(٢٣) فلنا عابري^(٢٤)
دل^(٢٥) عليه ليس^(٢٦) بالمسافر^(٢٧)
والرابع^(٢٨) الزائف^(٢٩) انتفاع بجلد ميتة به امتناع^(٣٠)

(١) أي والتحويل الثاني . (٢) وهذا في الحقيقة ليس بتأويل ، ومن
الاستدلال أقرب إلى الإجمال مما قال في الأصل . (٣) (٤) من التأويل . (٥) في نسخة الاستدلال لأن محمد بن - ان ليس إذا
ثبت للمستند أن اللفظ حقيقة في كل واحد من المعنيين ، فلهذا يرجح
اللفظ ، فيه يمد ذلك أن يرجح أحد المعنيين بالتأويل مرجح ، ويعنى في ذلك
ما إذا كان اللفظ مبالا في مراد المستند ، فربما من بين مرجح أقوى من
الأصل المقضي لإرادة الحقيقة ، فلذلك يدخل في كلام المسند - ويسمع
به . اهـ . (٦) أي فمرجح أقوى من الأصل المقضي لإرادة الحقيقة .
(٧) التي هي الأصل . (٨) أي المالكية . (٩) في قوله والمطهات يتربصن
بأنفسهن ثلاثه قروء ، والمشتك بين الأعشار والحيض . (١٠) (١١) ومن
بعضها وانظر بقرينتها في المفتاح . (١٢) ومثاله احتجاج أصحابنا على أن
الجنب لا يدخل المسجد بقوله تعالى « لا تنربوا الصلاة » الآية . اهـ .
(١٣) أي المالكية . (١٤) تعالى . (١٥) خبره . (١٦) « وأنتم سكارى »
إلى قوله « ولا جنبا الا عابري سبيل حتى يغسلوا » . (١٧) مبتدأ .
(١٨) أي من يجادلنا في ذلك ويخالفنا . (١٩) خبره . (٢٠) الاضمار .
(٢١) وتقديرهم هذا فيه الاضمار . (٢٢) سبيل . (٢٣) أي على الاعصار
الذي هو خلاف الأصل . (٢٤) عابر سبيل . (٢٥) يعني أن الجواب عند
أصحابنا أنه لما استثنى منه عابري سبيل دل على أن المراد موضع الصلاة
لافس الصلاة لاستحالة العبور في الصلاة فتنسها - وقولنا ليس بالمسافر
مستأنف استثنافا بيانيا ولذا لم يعطف لأنه جواب لسؤال مقدر كأن قائل
قال لم لا يكون معنى عابري سبيل بالمسافر لأن العبور إنما يكون في
المسافة القريبة كما يقال عبرت القنطرة ولا يقال عبرت ما بين افرقية
وخراسان . انتهى . (٢٦) الأول . (٢٧) ومثله احتجاج بعض أصحابنا
على أنه لا يجوز الانتفاع بجلد الميتة . (٢٨) خبر .

ولو^(١) يدبغ قال^(٢) لا ينتفع من ميتة أى بالإهاب الشارع^(٣)
وخصص^(٤) الإهاب من قد خالفا بغير مدبرغ ننى الترادف^(٥)
والخامس^(٦) التأکید^(٧) مسح الرأس

بوامسحوا^(٨) عمن^(٩) جميعا^(١٠) رأسى^(١١)

فالبراء للتأکید ، قال الشافعى^(١٢) خلاف أصل وجوابنا رعى

لدى تيمم بالاتفاق^(١٣) فليرفع فى الوضوء للوافق^(١٤)

والسادس^(١٥) التقيم والتأخير^(١٦) يجوز قبل حنثنا التكفير^(١٧)

أى عندنا^(١٨) لقوله^(١٩) فكفر^(٢٠) ثم أتت خيرا وطريق المنكر^(٢١)

الحنفى^(٢٢) أن به تقدم^(٢٣) فلناخلاف الأصل^(٢٤) قالوا يحكم

(١) أى لقرن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينتفع من الميتة بأهاب ولا
عصب . (٢) الشارع . (٣) فاعل قال - أى النبي صلى الله عليه وسلم .
(٤) أى يقول المخالف من أصحابنا وهم الجمهور إنما الإهاب مخصوص
بما لم يدبغ كما قال الجوهرى ولأيه لم يوسع للجلد غير المدبوغ اسم
يخصه غير الإهاب فلا يعرف إلا بتقييد الجلد ووضعه فاستحق اسم
موضوعا له للحاجة إلى ذلك . (٥) والجواب عن الأولين أو الخليل قد
فعل أنه الجلد من غير أن يقيد بأنه غير مدبوغ وهو اعرف باللغة من
الجوهرى - وقال أن جعلناه مرادفا للجلد لزم ماله الأصل وتخلف
الوضع عن الحاجة التى هى عليه وكان خصص الإهاب بالجلد غير
المدبوغ أولى . (٦) التأويل . (٧) ومثاله احتجاج أصحابنا على وجوب
مسح جميع الرأس . (٨) بقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم . (٩) أى
المالكية . (١٠) ثابت . (١١) لأنه لو قل وامسحوا رؤوسكم لوجب فيه
التعميم فكذلك مع الباء لأن الباء لو كانت مانعة من التعميم لما وجب التعميم
فى مسح الوجه فى التيمم فى قوله وامسحوا بوجوهكم وإذا قالوا
للتأکید . (١٢) فيقول الشافعية ومن وفقهم لو كان التيمم واجبا لم
يكن لذكر الباء معنى لأن وجدها وعدمها حينئذ سواء فإن قلتما أنها
للتأکید قلنا التأکید على خلاف الأصل . (١٣) أى إنما كان الباء
فى مسح التيمم تأكيذا بالاتفاق وجب أن يكون كذلك ها هنا ليوافق ما
هناك ما هنا . (١٤) فى الوضعين . (١٥) التأويل . (١٦) مثاله إذا قلنا .
(١٧) إخراج الكفارة . (١٨) المالكية . (١٩) صلى الله عليه وسلم
لعبد الرحمن بن سمرة ياعبد الرحمن بن سمرة إذا حلفت على يمين فرأيت
غيرها خيرا منها فذكر عن يمينك ثم أتت الذى هو خير انتهى . (٢٠) عن
يمينك . (٢١) للتكفير قبل الحدث وهى الحنفى . (٢٢) بديل من المنكر -
يعنى أول الحديث على التقديم والتأخير أى أتت الذى هو خير ثم كفر .
(٢٣) وتأخر . (٢٤) والأصل بقاء الترتيب على حاله .

على خلاف الأصل إذ (١) يحتم (٢) تقديمها (٣) حينئذ وليس يُعلم
والسابع (٦) التخصيص بانذى اتصل (٧) ثلثيا (٨) ووصف غاية شرط حصل (٩)
الشافعي (١٠) ونحن (١١) الاستثناء (١٢)

نقيض (١٣) حكم الصدر (١٤) اقتضاء (١٥)

في (١٦) عشرة (١٧) إلا ثلاثة ترد (١٨) أفرادها الإخراج (١٩) ناض ورد
والحنفي قصد (٢٠) فيها (٢١) الباقي (٢٢) أى سبعة بجوار (٢٣) الإطلاق (٢٤)
فبيع حنفية بحفنة يُبنى على تخالف القولين
نمنعه (٢٥) لقول ذى المقام (٢٦) لاتبع الطعام بالطعام
إلا سواء بسواء فاقضى (٢٧) منع المساوى والقليل عارضا
آخره (٢٨) فاخرج المساويا فغيره (٢٩) يبقى لمنع (٣٠) حاويا (٣١)

(١) الأصل • (٢) أى يوجب الأصل • (٣) أى الكفارة • (٤) أى
على الحنث • (٥) يعنى قالوا اذا أبقيناه على ترتيبه لزم وجوب تقديم
الكفارة على الحنث ولا يعلم قائل ذلك لما فى دلالة ثم من الترتيب والأمر
من الوجوب • (٦) التأويل • (٧) أى يكون بمتصل ومنفصل والمتصل
أربعة الأول الاستثناء وهو المعبر عنه بالثيا • ا هـ • (٨) بمعنى الاستثناء
(٩) نعمت لما قبله • (١٠) قال أصحاب الشافعي الأول الاستثناء وفيه
مسألتان الأولى اختلف فيه فقال أصحاب الشافعي وأصحاب الاستثناء
يقتضى نقيض حكم صدر الجملة فى المستغنى • (١١) المالكية •
(١٢) مبتدأ • (١٣) مفعول اقتضاء • (١٤) للجملة • (١٥) فى المستثنى -
خبره - والتقدير الاستثناء عندنا وعند أصحاب الشافعي اقتضاء النقيض
حكم صدر الجملة فى المستثنى • (١٦) قول الحنفى عندى • (١٧) متعلق
بتردد • (١٨) أى تقصد ، الأصل تردد فحذف الالف للوزن • (١٩) أى العشرة
أى هى مرادة لابد منها وانما أخرج المستثنى لعارض لأن الاستثناء معارض
للصدر يقتضى نقيض حكم الصدر فى المستثنى • والسلام • (٢٠) أى قال
أصحاب أبى حنيفة كأنه تكلم بالباقي فى جنس المستثنى وسكوت على حكم
المستثنى فإذا قال عندى عشرة إلا ثلاثة فكانه قال سبعة وسكوت عن الثلاثة
وعلى ذلك جرى الخلاف بين الفريقين فى بيع الحنفية بالحنفية كما أشار الى
ذلك بقاء التفرق بقوله فبيع حنفية الخ • انتهى • (٢١) أى فى العشرة أولا •
(٢٢) من أفرادها بعد الاستثناء • (٢٣) أى على تحوز • (٢٤) أى من مجاز
إطلاق الكل على بعضه • (٢٥) نحن المالكية • (٢٦) أحمدود صلى الله عليه
وسلم • (٢٧) أى فانه يقتضى بصدده لئىع من يسم الطعام بالطعام كثيرا كان
أو قليلا بحيث لا يمكن كيله عليه وسواء كان الكثير متفاضلا أو مساويا
بالكيل • (٢٨) فاعل عارض والمفعول محذوف لدلالة الآخر عليه أى أوله -
أى آخر الحديث حكم صدر الكلام فى المساوى فحكمنا فيه بنقيض حكم
الصدر وهو الحواز • ا هـ • (٢٩) أى غير المساوى • (٣٠) فبقى الصدر
محكما عليه بالمنع فى القليل والكثير غير المساوى • (٣١) أى جامعا •

لحنفى جاز^(١) قال^(٢) لما قال سواء بسواء علما^(٣)
إرادة المكمل ذى التساوى^(٤) فغيره^(٥) إلى^(٦) الجواز يابى
من قال^(٧) طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً^(٨) إلا واحداً^(٩) قد تिला
تلمزه^(١٠) واحدة^(١١) والأشهر إلزاه بطليقتين أظهر^(١٢)
وإن^(١٣) أتى^(١٤) عن^(١٥) جمل^(١٦) بالواو

منسوقة^(١٧) قطعاً لآخرين يابى
وفى سواها الخلف رد الحنفى شهادة التائب^(١٨) بعد القذف
كذا قبول الشافى عليه^(١٩) لا تقبلوا^(٢٠) لهم^(٢١) وما يليه^(٢٢)
آيته^(٢٣) والحق مجعلاً^(٢٤) جعل^(٢٥) يابى لدى المفهوم باقى المتصل^(٢٦)
مفعوله^(٢٧) الكتاب^(٢٨) بالكتاب^(٢٩) وسنة^(٣٠) بسنة فى الباب^(٣١)

(١) أى جاز بيع الحنفية بحنفتين عند الحنفية . (٢) المتبى صيل الله عليه وسلم . (٣) وكانت المساواة فى العرف إنما هى حال من أحوال المكمل كان ذلك كأنه تكلم بالساقى من جنس المساويات وهو المكمل الذى ينقسم الى المفاضلة والمساواة ، ا هـ . (٤) والتناضل فكانه قال لا تبيعوا الطعام بالطعام كيلاً متفاضلاً . (٥) وهو القائل الذى لا تساوى فيه بالكيل عرفاً . (٦) أى فحينئذ تخرج الحنفية بالحنفتين على حكم المنع فيأوى الى الجواز . (٧) وعلى هذا الاصل اختلاف المذهب عندنا فى القائل لزوجته أنت طالق الخ . (٨) واحدة . (٩) طلقة . (١٠) لأنه لما قال فى المستثنى ثلاثاً إلا واحدة فكانه تكلم باثنتين فقال أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين ولو قال كذلك لزمته واحدة . (١١) لأنه لما قال إلا ثلاثاً صار ذلك كالمعارض لصدر المستثنى منه ولما استغرقه بطلان لبطان الاستثناء عنه المستغرق فوجب أن يلغى ويرد الاستثناء الآخر الى الصدر الأول فكانه قال أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة ولو قال كذلك لزمته اثنتان . ا هـ . (١٢) المسألة الثانية . (١٣) الاستثناء . (١٤) أى بعد . (١٥) متعلق بمنسوقة . (١٦) أى معطوفة مرتبة . (١٧) أى وفى رجوع الاستثناء الى سوى الأخيرة وهو ما قبلها . (١٨) المحدود من القذف . (١٩) أى مبنى على ذلك الخلاف . وعلى ذلك اختلاف الشافعية والحنفية فى قبول شهادة المحدود فى القذف بعد التوبة والشافعية قبلها والحنفية لا قبلها وسبب الخلاف منهم قوله تعالى : ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا وكما أشار اليه بقوله . (٢٠) أى الآية . (٢١) شهادة . (٢٢) الى قوله الا الذين تابوا . (٢٣) أى آية هذا الخلاف بمعنى هى سبب الخلاف بينهم فالشافعية تصرف الاستثناء الى هوى الجمع والحنفية تخصه بالآخر . (٢٤) لا يترجح فيه أحد الأمرين الا فى خارج . (٢٥) وأما التخصيص بالشرط والغاية والصفة وهم بقية التصانيف . (٢٦) حكما فى المفهوم . (٢٧) أى التخصيص المنفصل أنواع والمفهوم من مسائله ثلاثة المسألة الأولى يجوز تخصيص الكتاب الخ . (٢٨) تخصيص . (٢٩) أى فى باب التخصيص .

وسنة (١) به (٢) ولا جاهر (٣) يجوز عكسه (٤) لدى التواتر
 كذا (٥) بالآحاد للأكثرين (٦) والحنفى التخصيص يشترطون (٧)
 ميثمة (٨) البحر حلال عندنا (٩) لقوله (١٠) الحل ميثمة هنا
 والحنفى (١١) معارض (١٢) بحرمت عايكم الميثمة (١٣) ما تخصصت (١٤)
 فآية (١٥) المضطر لم تخصص

ميثمة (١٦) بل (١٧) مضمر (١٨) يخص (١٩)
 جوابنا العموم (٢٠) بالآحاد (٢١) خص (٢٢) بعقد النص فى الأفراد
 وخصص (٢٣) القرآن بالقياس للجمل (٢٤) كالآحاد (٢٥) باقتباس
 لأكثر القائل بالمفهوم (٢٦) جازبه (٢٧) تخصص العموم
 أصحابنا (٢٨) تمنع أهل الطول (٢٩) تزوج الإمام فهم (٣٠) تجلى (٣١)
 آية (٣٢) من لم يستطيع والحنفى (٣٣) عارضه (٣٤) ما طاب (٣٥) قلنا لا يفي (٣٦)

(١) تخصيص . (٢) أى بالكتاب . (٣) جمع جمهور . (٤) أى يجوز عند
 الجمهور تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة ولا نزاع فيه عندهم . ا هـ .
 (٥) يجوز تخصيص الكتاب بخبر الآحاد . (٦) مطلقا أى كان مخصوصا
 بشئ آخر أم لا لأنه جمع بين الدليلين . ا هـ . (٧) والمحققون من الحنفية
 يشترطون فيه كون الكتاب مخصوصا بشئ آخر حتى تضعف دلالاته . فحينئذ
 يجوز تخصيصه بخبر الواحد والسلام . (٨) مثاله ما احتج به أصحابنا على
 حل ميثمة البحر . (٩) الإنالكية . (١٠) صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه
 الحل ميثته . (١١) قال - أى أصحاب أبى حنيفة (١٢) هذا الحديث - بقوله
 تعالى . (١٣) فهى عام فى ميثمة البحر وغيره . (١٤) أى ولما لم يتقدم فيها
 تخصيص من غير هذا الخبر لم يجز تخصيصه بهذا الخبر . (١٥) أى فلا
 يقال أن قوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه مخصص لها لانا
 نقول انما خصص ضمن الخطاب فى قوله حرمت عليكم الميثمة . (١٦) فى
 قوله حرمت عليكم الميثمة . (١٧) خصصت بمضمر . (١٨) لأنه ظاهر فى
 افراده وليس بنص فيها فتخصيصه به جمع بين الدليلين . ا هـ . (١٩) فى
 قوله عليكم . (٢٠) أى عموم القرآن . (٢١) متعلق بخص . (٢٢) عندنا .
 (٢٣) والمسألة الثانية . (٢٤) أى عند الجمهور وجمهور الحنفية يشترطون
 تخصيص القرآن بغير القياس كما يشترطونه بخبر الواحد . (٢٥) كما
 يجوز تخصيص خبر الآحاد بالقياس . (٢٦) المسألة الثالثة يجوز تخصيص
 العموم بالمفهوم عند أكثر القائلين به . ا هـ . (٢٧) أى بالمفهوم .
 (٢٨) مثاله . (٢٩) أى الأحرار الواجدين طول حرة . (٣٠) أى بالمفهوم
 ومن قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات فإن مفهوما
 يقتضى أن لا يجوز نكاح الأمة لمستطيع الطول . (٣١) أى تظهره
 (٣٢) فاعل تحلى . (٣٣) قال . (٣٤) قوله تعالى فانكحوا . (٣٥) لكم من
 النساء . (٣٦) أى لا يجزى التعارض إذ يجوز تخصيص العموم بالمفهوم لما
 فى ذلك من الجمع بين الدليلين . ا هـ .

والحق^(١) إن عام أتى على سبب خاص فقصره عليه ما وجب^(٢)
فالشافعي^(٣) يابدأوا بما بدأ^(٤) وجوب ترتيب الوضوء قد بدأ^(٥)
فإن^(٦) نقل هذا أتى على سبب^(٧) يقول قصره عليه ما وجب^(٨)
والثامن التتبع ذو أقسام^(٩)

أن كان^(١٠) في الأسباب^(١١) والأحكام
اتحد المطلق بالمقيّد عليه^(١٢) فاحمله^(١٣) بلا تردد^(١٤)
حديث^(١٥) لا ينكح إلا بولي^(١٦) وشاهدين قيّد^(١٧) بالعَدَل
إذ جاء^(١٨) في رواية^(١٩) فالحنفي لنفها^(٢٠) بالفاسقين يكتفى^(٢١)
في^(٢٢) عكسه^(٢٣) لا قيّد باتفاق كآية^(٢٤) الوضوء^(٢٥) والسرّان^(٢٦)
إذ قيّد الأيدي بالمرافق في^(٢٧) أول وأُطلِقت في السارق^(٢٨)

(١) أي القول الذي عليه المحققون من الأصوليين . (٢) فإنه لا يقتصر عليه . (٣) مثاله ما أحج به الشافعيه على أن الوضوء يجب ترتيبه لقوله صلى الله عليه وسلم ابدأوا بما بدأ الله به . ١ هـ . قال بقوله عليه السلام . (٤) الله به . (٥) لأن ما من الفاظ العموم فاندرج الوضوء فيها فوجب الابتداء فيه بغسل الوجه ثم الذي يليه إلى آخره . ١ هـ . (٦) أي فإن قال من خالفهم منا ومن احنفية هذا وارد على سبب خاص . ١ هـ . (٧) خاص وهو أن الصحابة رضوان الله عليهم سألوا النبي صلى الله عليه وسلم حين نزلت ان الصفا والمروة من شعائر الله فقالوا بماذا نبدأ به يا رسول الله فقال ابدأوا بما بدأ الله به والعام اذا ورد على سبب خاص فإنه يقتصر على سببه . (٨) على الأصح عند أهل الأصول أن العام لا يقتصر على سببه بل يحمل على عمومته لأن مقتضى للعموم قائم والسبب لا يصلح أن يكون مانعا لانه يجوز أن يقطع للسبب حظه منه ويستحب حكم العموم على باقي أفراد العموم . ١ هـ . (٩) أربعة الأول أن تتحد صورة التقييد مع صورة الإطلاق في السبب والحكم معا واليه أشار بقوله . (١٠) الشأن . (١١) متعلق ما قبله . (١٢) على التقييد . متعلق بقا حمله . (١٣) أي المطلق . (١٤) أي لا خلاف حينئذ أنه يحمل المطلق على الإقيّد . والسلام . (١٥) مثاله . (١٦) وصدّق . (١٧) في رواية الآخرين . (١٨) القيد . (١٩) أخرى لا نكاح الا بولي وصدّق وشاهدي عدل فإنه هنا يجب تقييد الشهود بالعدالة . (٢٠) أي هذه الرواية . (٢١) أي وانما لم يقيّد أبو خنيفة الشاهدين هنا وأما في النكاح لحضور الفاسقين لأن الخبر لم يثبت عنده . (٢٢) والقسم الثاني أن يخلفا في الحكم والسبب والآية أشار بقوله . (٢٣) أي لا خلاف في عدم حمل المطلق على القيد . (٢٤) قوله تعالى وأيديكم إلى المرافق فاليد مقيدة فيها بالمرافق . (٢٥) آية . (٢٦) وهو قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فاليد مطلقة فيها فلا تحمل على ذلك . (٢٧) أي الوضوء . (٢٨) فلا حمل إذ سبب الوضوء الحدث وسبب القطع السرقة والحكم في الأول الغسل وفي الثاني القطع . ١ هـ .

وإن^(١) يكن حكم فقط ند اتحد فالحمل^(٢) عندنا بجامع ورد^(٣)
فشرط^(٤) رقة الظهار^(٥) عندنا لقيدها في^(٦) قاتل أن تؤمن^(٧)
والحنفي^(٨) لاختلاف^(٩) في سبب رد ظهارنا لقتل ماوجب
فلنا على المعتق صدقة^(١٠) فلا يجزىء دفعها لكافر فلا^(١١)
في عكسه^(١٢) الخلف نفى من أوسط ماتعمون حتم رعى الوسط
في كسوة حملا على الطعام^(١٣) ورد^(١٤) بالخلاف في الأحكام
إن جاء حكمان^(١٥) على سببين عن^(١٦) حكم مطلق^(١٧) لأحد ذين
فبعضنا^(١٨) بغيره ماقيدا إن تاب مرتد وضوءا جلدًا
لنص من يهقر إلى فقد حبط^(١٩) وبعضنا^(٢٠) بالسبين يرتبط

(١) القسم الثالث أن يخلو في السبب ويحد في الحكم فقط. واليه أشار بقوله . (٢) للمطلق على المقيد . (٣) ولا يحمل أن لم يكن جامع وقيل يحمل ولو بغير جامع . ا هـ . (٤) مبتدأ خبره أن تؤمن . (٥) أن تؤمن أي أن تكون مؤمنة . (٦) في كفارة . (٧) يعني أحج أصحابنا بقوله في كفارة القتل فتحرير رقبة مؤمنة دلي اعتبار الأيمان في كفارة الظهار فإن الكفارة في آية القتل مقيدة فتحمل عليهن الكفارة في آية الظهار . (٨) قال . (٩) لا تجب أن ترد آية الظهار إلى آية القتل لاختلاف السبب . (١٠) واجبة . (١١) يعني أن الحواب عند أصحابنا أن الجميع كفارة والمعتق صدقة على المعتق بنفسه ومن شرط العتاق للرقاب الواجبة الإيمان كالزكاة فانها لا تجزى إلا بد دفعها لمؤمن وهذه علة اعتبار الإيمان في كفارة القتل وذلك بعينه موجود في كفارة الظهار فوجب اعتبار الإيمان فيها . والسلام . (١٢) وهو القسم الرابع أن يختلفا في الحكم ويتحد لسببهما فقد اختلف فيهما أيضا في حمل المطلق على المقيد . (١٣) لما قال تعالى في الاطعام في كفارة اليمين بالله من أوسط ما تطعمون أهليكم ثم قال أو كسوتهم فاتي بالكسوة ملقا وحب تقييدها بالأوسط لأن السبب واحد . (١٤) أي فيقال يجب رد المطلق إلى المقيد إلا عند تشابه الأحكام وتماثلها وأما إذا اختلف بالأنواع فلا إلا ترى أنه قيد الصيام في كفارة الظهار بالتتابع والتتابع لا يجب في اطعام سبتين أحصاها أي لا يجب أن يطعم بعضهم عقب بعض وما ذاك إلا لاختلاف الأنواع ا هـ . (١٥) مرتبان . (١٦) أي بعد . (١٧) أي مطلق فيه حكم واحد وهـ أحد الحكمين على سبب واحد هـ أحد السببين يعني ومما يبحث أيضا أن يرد مطلق فيه حكم واحد على سبب واحد ثم يرد حكمان مرتبان على سببين الحكم الأول أحد الحكمين والسبب الأول أحد السببين . آ هـ . (١٨) أي بعض أصحابنا . (١٩) أي قبل ذلك البعض أن مجرد الرد تنقض الوضوء فلو تاب هذا الرائد لزمه الوضوء وإن لم يحدث له ثمة لكن أشركت الآية وقوله ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله . ا هـ . (٢٠) أي ويقوا من خالف من بعض أصحابنا هذه الآية وإن وردت مخالفة فإنه يجب أن تقيد بالوفاء على الكفر بقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فمدته كافرا فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون لأن المطلق يجب رده إلى المقيد . آ هـ .

لنص من يرتد^(١) منكم فيمت يليه خالدون بعد حببط
الأولين^(٢) رتب^(٣) الحكمين الحبط^(٤) والخلد^(٥) على وصفين^(٦)
ردته^(٧) وموته في الكفر^(٨) اسكل وصف حكمه في الشر

تتمة

والاحتمال^(٩) الشرط في التأويل وقصده^(١٠) راجح الدليل^(١١)
على دليل الظاهر الأصيل إن لم تبين^(١٢) أبطل^(١٣) بالتأويل
قوته^(١٤) يضعف بالتأويل^(١٥) إن لم ينل راجح ذا الدليل^(١٦)
تكرار^(١٧) باطل وتأكيده بما يضعف تخصيص عموم أيما^(١٨)

المفهوم^(١٩)

دلالة^(٢٠) المفهوم بالموافقة فحوى^(٢١) الخطاب الأولي^(٢٢) حقيقة

(١) أي جواب الأولين . (٢) أي الله تعالى . (٣) في قوله فأولئك حببط
أعمالهم إلى قوله هم فيها خالدون اهـ . (٤) لدى الحكمين . (٥) على وصفين
بعدهما . (٦) بدل من الوصفين في قوله من يرتد من (٧) فإذا كان كذلك
فمن الجائز أن يكون الحكم الأول وهو حببط العمل مرتباً على الوصف الأول
فقط وهو الردة والحكم الثاني وهو الخلود في النار مرتباً على الوصف
الثاني وهو التوفى على الكفر اهـ . (٨) أعلم أن التأويل الظاهر يفتقر
إلى بيان ثلاثة أمور أحدها كون اللفظ محتملاً للمعنى الذي يصرف اللفظ
إليه أشار بقوله الاحتمال الخ . - للمعنى الذي يصرف اللفظ إليه .
(٩) الثاني كون ذلك المعنى مقصوداً بدليل . (١٠) الثالث رجحان ذلك
الدليل على الأصل المقتضى للظاهر . (١١) أي أن تعذر بيان أحد هذه
الأمور الثلاثة . (١٢) أي أبطل لتأويل والباء زائدة . (١٣) أي قوة الأصل
المقتضى للظاهر حتى يصير الظاهر قريباً من النص اهـ . (١٤) فيه فلا يؤول
إلا بأقوى من دليل الظاهر . (١٥) المقتضى للظاهر . (١٦) فمن القوى قوله
صلى الله عليه وسلم أيما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل
باطل باطل . (١٧) امرأة الحديث فإن العموم فيه بنسب أي هي من ألفاظ
العموم مؤكداً بما في دلالتها عليه وباطل مؤكداً بالتكرار فبذلك يضعف
تأويل الحنفية بأن أخرجوا منه الحرية البالغة العاقلة وأبقوه مقصوراً على
الاماء والمجنونة والنسبية فإن الإرادة بهذا الاسم هذه الأقراء النادرة
الخطورة بالبال يصير الحديث كاللغو . - وتأويل باطل بأنه يؤول إلى
البطلان أن وقع في غير كنه فيكون للولى حق الفسخ . انتهى . (١٨) وهو
الجهة الثانية في دلالة القول . (١٩) عام قسمين لأنه إما بالموافقة أو
بمخالفة اهـ . (٢٠) مبتدأ . (٢١) أي الذي هو أولى بالحكم من المنطوق .

كآية التأنيف^(١) والقنطار^(٢) وآية اذرة^(٣) والدينار^(٤)

هذا الجلي^(٥) والخفي فهمنا^(٦) قضاء عامد^(٧) يكون أقمنا^(٨)

لما قضى ناسي الصلاة^(٩) الشافعي^(١٠)

كفارة^(١١) الغموس^(١٢) أولى مارعى^(١٣)

والقتل^(١٤) عمداً^(١٥) وجوابه فذا أعظم من جبر خفاؤه^(١٦) لذا

فاختلموا^(١٧) فيه وهذا أكثر ما في مسائل الخلاف يذكر

لحن^(١٨) الخطاب^(١٩) في المساوى^(٢٠) مثل ما

في أكل أموال اليتامى ظالماً^(٢١)

وسم ما^(٢٢) خالف^(٢٣) بالخالف^(٢٤)

أو بدليل^(٢٥) للخطاب^(٢٦) الحنفى^(٢٧)

(١) أى قوله تعالى ولا تقل لهما أف فإن الشرع إذا حرم التأنيف كان تحريراً الضرب أولى . ١ هـ . (٢) قوله ومن أهل الكتاب من أن تأمنه بقنطار يؤده إليك وأولى بالدينار إيه (٣) فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره وأولى مثقال قيل . (٤) ومنهم من أن تأمنه بدينار لا يؤده إليك وأولى بالقنطار إيه . (٥) ينقسم مفهوم الموافقة الى جلي وخفي فالجلي ما قدمناه . (٦) نحن المالكية (٧) أى تارك الصلاة متممداً . (٨) أى يجب عليه بالأولى . (٩) بقوله عليه السلام من نام عن صلاة أو نسيها فليصل إذا ذكرها قال أصحابنا فان قضاء النائم أو الناسي وهما غير مخاطبين فلأن يقضيها العامد أولى . (١٠) قال الشافعي . (١١) اليمين . (١٢) وهو الذى يتعمد الحالف فيها الكذب . (١٣) فإذا شرعت الكفارة حيث لا ياثم الحالف فلأن يشرع حيث ياثم أولى . (١٤) أى كذا قول الشافعي في كفارة القل . (١٥) أى أنه يجب فيه الكفارة لأنها لما وجبت على القاتل خطأ كان وجوبها على القاتل عمداً أولى . (١٦) أى وإنما كان خفياً لأن يقول لا يلزم من قضاء صلاة النائم والناسي قضاء العامد لأن لما منع أن يمنع الأولوية بأن يقول لا يلزم من قضاء صلاة النائم والناسي قضاء العامد لأن القضاء جبر ولعل صلاة العامد أعظم من أن تجبر وكذا فى الكفارة لاحتمال أن تكون جنابة العامد أعظم من أن تكون . (١٧) أى فبسبب بقائه اختلفوا فى المسائل وهذا النوع هو أكثر ما يوجد فى مسائل الخلاف (١٨) والنوع الثانى من مفهوم الموافقة . (١٩) وهو . (٢٠) أى حيث يساوى المفهوم المنطوق فى الحكم . (٢١) ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ومثل الأكل جميع أنواع الاتلاف . ١ هـ . (٢٢) مفهوماً . (٢٣) حكمه حكم المنطوق بأن يشعر المنطوق بأن حكم السكوت عليه مخالف لحكمه . (٢٤) أى سمة بالمفهوم المخالف وهو مفهوم المخالفة . (٢٥) سمة . (٢٦) ويسمى دليل الخطاب . فقد اختلف فيه . (٢٧) مبتدأ .

ينسكركه^(١) وصحبنا^(٢) كالشافعي^(٣) يثبت^(٤) بعد شروط فاستمع
أن^(٥) لا يكون غالباً^(٦) كاللآتي أي في الحجور إن أردن^(٧) يأتي
ولا^(٨) جواب سائل معين نحو صلاة الليل مني^(٩) لا تأتي
ولا^(١٠) تهويل فليل^(١١) حقاً المتقين^(١٢) الفهم^(١٣) كان وقتاً^(١٤)
الحنفي^(١٥) كفارة^(١٦) القتل خطأ

نصت لرفع الوهم^(١٧) إذ لها^(١٨) الخطأ^(١٩)
وليس^(٢٠) حصراً ذكره^(٢١) للقيس عليه^(٢٢) لا خلفه كخمس^(٢٣)
فواسق يقتلن حلاً^(٢٤) حرماً^(٢٥) إلخافاً مثلها بضرراً أعاماً^(٢٦)
من^(٢٧) عترب وفارة ذراب وحداة وعافر^(٢٨) السلاب^(٢٩)

(١) خبره - أي ينكر مفهوم المخالفة كله . (٢) أي أكثرهم . (٣) أي أكثر أصحاب الشافعي . (٤) أي اعتماداً على النقل عن أئمة اللغة ومن شروطه عند القائلين به خمسة شروط أشار إلى الأول منها بقوله . ١ هـ . (٥) الأول . (٦) أي أن لا يخرج مخرج الغالب كقوله وربائبكم اللاتي في حجوركم لأن الغالب كونهن في الحجور . (٧) في قوله ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصننا والبغاء الزنا ومفهومه أن الفتيات يكرهن عليه إن لم يردن تحصننا لكن يقال هذا خرج مخرج الغالب فإن من لم يرد التحصن من الفتيات فمن شأنها ألا تحتاج إلى اكراه . ١ هـ . (٨) الشرط الثاني أن لا يكون . (٩) مثني فإن هذا الحديث خرج من سؤال عن صلاة الليل مثني مثني فإذا خشي أحدكم الصبح فليركع ركعة توتر له ما قد صلى . ١ هـ . - فإذا كان هذا الحديث وقع فيه التخصيص بالليل لاجل في وقوعه بالسؤال فلا مفهوم له في صلاة النهار . (١٠) الشرط الثالث أن لا يقصد الشارع تهويل الحكم وتفخيمه كما في قوله تعالى حقاً على المحسنين حقاً على المتقين . ١ هـ . (١١) أي قالت الحنفية . (١٢) أي على - وحققاً للمحسنين . (١٣) المفهوم فيه . (١٤) موافقاً للمنطوق لا يشعر بسقوط الحكم عن من ليس بمحسن ولا بمتق . ١ هـ . (١٥) قال أصحاب أبي حنيفة . (١٦) والشرط الرابع أن لا يكون المنطوق من أشكال في الحكم فيزال بالتنصيص . (١٧) أنها لا تجب على القاتل خطأ - إلى أن الخطأ معفو عنه فرفع الشرع هذا الوهم بالنص عليه وليس المقصود المخالفة بين العمد والخطأ في الكفارة . (١٨) أي لكفارة الخطأ أي لنفيه . (١٩) أي ذهب . (٢٠) الشرط الخامس أن لا يكون الشارع ذكر حداً محصوراً لبقائه عليه لا المخالفة بينه وبين غيره . (٢١) أي ذكر المذوق . (٢٢) أي لا مخالفة بينه وبين غيره . (٢٣) كقوله صلى الله عليه وسلم خمس قواسق يقتلن في الحل والحرم فإن مفهوم هذا العدد لا يقتل ما مواها . (٢٤) أي في الحل . (٢٥) أي في الحرم . (٢٦) أي إنما ذكرهن الشارع لينظر إلى آذانهن فيلحق بهن ما في معناه . (٢٧) بساق للخمس . (٢٨) أي الكلب الطقور . (٢٩) فإذا عذمت هذه الشروط صارت المخالفة موافقة .

ومنه (١) وصف (٢) فاحتجاجنا بأن (٣)

ما ليس مأثوراً لمشترى (٤)
ابتاع بخلاف أئوت فتمرها لبائع مفهومه لا غيرها (٥)
وثيب (٦) أحق من ولها بنفسها (٧) يفهم جبر غيرها (٨)
والشرط (٩) من (١٠) لم يستطع (١١) قد أفهم

منع ذوى الطول النكاح للإمام (١٢)
وغاية (١٣) فالمنع (١٤) قبل (١٥) حتى تغسلوا (١٦) عن غسلنا تأتي (١٧)
وتعد (١٨) فالشافعي إذا بلغ الماء نلتين لم يخبث (١٩) نبع (٢٠)
من (٢١) فهمه حمل الذى دونهما نجاسة لو غير (٢٢) قد علما
والوقت (٢٣) فى (٢٤) صلاة ليل مثنى (٢٥)

فهم (٢٦) النهار ليس (٢٧) فيه عينا

(١) اعلم أن مفهومات المخالفة ترجع الى سبعة وإن كان قد عدّها بعضهم عشرة أولها منهزم الصفة واليه أشار بوليه (٢) مثالة (٣) بمر المحل غيم المأثور للمبتاع (٤) يشتر الميم أى بقوله عليه السلام من ابتاع (٥) أى مفهوم هذا الوصف أن النحل أن لم يؤبر فتمرها للمشتري (٦) أى وبذلك احتجاج أصحابنا على أن البور تميز على النكاح بعد البلوغ لقوله صلى الله عليه وسلم الثيب النخ (٧) متعلق بحق (٨) أى فإن منهزمه أن غير الثيب لا تكون أحق بنفسها فيكون وليها أحق منها وإذا كان كذلك فله إجبارها (٩) والثانى مفهوم الشرط (١٠) مثاله احتجاج أصحابنا على أن واجد الطول لا يجوز له نكاح الأمة بقوله تعالى ومن لم يستطع (١١) متكم طرلا أن يتكح المحضنات فمن ماملكت إيمانكم (١٢) جمع أمة فإن مفهوم هذا الشرط أن من استتاع الطول فليس له نكاح القتيات (١٣) مثاله احتجاج أصحابنا على أن الغسل مجزئ عن الوضوء بقوله تعالى حتى تغسلوا فإن منهزمه أن اغتسلتم فلكم أن تقربوا الصلاة (١٤) أى المنوع (١٥) من قربان الصلاة - من قوله لا تقربوا الصلاة (١٦) أى بعد غسلنا (١٧) أى المنهزم أنه تأى أى صلح بعد غسلنا ولولا أن الغسل يجزئ عن الوضوء لم يكن للمغتسل أن يقرب الصلاة (١٨) الرابع مفهوم العدد مثاله احتجاج الشافعي على أن النجاسة إذا أصابت ما دون القلتين تخبثه بقوله عليه السلام إذا بلغ الخ انتهى (١٩) أى لم يحمل خبثا (٢٠) أى ظهر (٢١) أى من مفهومه (٢٢) أى لو فقد تغير (٢٣) الخامس مفهوم الزمان مثاله احتجاج أهل الظاهر على أن النوافل بالنهار لا تنقيد بدت معين بقوله عليه السلام صلاة الليل مثنى مثنى - خبر مقدم (٢٤) حديث (٢٥) مثنى (٢٦) مبتدأ مؤخر (٢٧) مفهومه أن صلاة النهار لا تقدر مثنى مثنى

ولم تقل نحن بذا المفهوم إذ جاء عن سؤالة المعلوم (١)
 كذا (٢) المكان فهم (٣) في المساجد فباشروا في سائر (٤) المقاعد (٥)
 ولم تقل به (٦) لأنه خرج نخرج ذال (٧) اعتكاف ودرج (٨)
 ولقب (٩) فالشافعي التيمم على سوى التراب قال يحرم
 بفهم (١٠) ما (١١) في (١٢) جعلت لي مسجدا الأرض (١٣) ترابها طهورا (١٤) وردا (١٥)
 تفاوتت (١٦) وطرح مفهوم القب لغير دقائق وصير في (١٧) وجب

الضرب (١٨) الثاني الفعل (١٩)

وفعل سيد الوصي (٢٠) الصوم (٢١) إن كان من حيلة كالنوم (٢٢)
 والشرب فافتدأه ما ألزما فيه (٢٣) كذا ما خصه تكرر ما (٢٤)

(١) كما تقدم . (٢) السادس مفهوم المدان ومثاله احتجاج الظاهرية على
 أن المعتد فباح له مباشرة النساء في غير المسجد بقوله تعالى ولا تبشروهن
 وأنتم عاكفون في المساجد . وصلى الله على سيد الوجود . (٣) أى مفهوم
 قوله وأنتم عاكفون . (٤) أى باقى المقاعد بعد المساجد . (٥) أى ذين نتم
 في غير المساجد فباشروهن . (٦) أى بهذا المهوم . (٧) اذ غالب أحوال
 المعتكف أن يكون في المسجد ولا يخرج عنه الا للضرورة . (٨) أى وتقدم
 أنه لا يعمل بما خرج مخرج الغالب من المهوم . (٩) الساب مفهوم اللقب
 ومثاله احتجاج الشافعي على أن التيمم لا يجوز بغير التراب لقوله عليه
 السلام جعلت لي الأرض مسجدا وبراها طهورا - فنبدا خبره قال يحرم .
 (١٠) أى بمفهوم . (١١) أى منطوق . (١٢) قوله عليه السلام .
 (١٣) وجعلت . (١٤) صلة ما وفصل بينه وبين موصوله للضرورة .
 (١٥) فإن مفهومه أن غير التراب لا يؤون طهورا . (١٦) أى أعلم أن هذه
 المفهرمات تتفاوت في القوة والضعف على حسب ما هو مشروح في الكتب
 الكبار وأضعفها مفهوم اللقب . السلام . (١٧) لم يقل به أحد من العلماء
 الا الدقاق وبعض الحنابلة وهو الصيرفي . (١٨) من أقسام المتن .
 (١٩) وأغنى بذلك فله عليه السلام . (٢٠) واخذ في حكم فعله عليه
 السلام على أقوال أشهرها القول بوجوبه الا لقرينة لقوله تعالى قل ان كنتم
 تحبون الله فاتبعوني وقوله وما آتاكم الرسول فخذوه والتحقيق ان ظهر
 منه أنه قصد بفعله ذلك القربة الى الله فهو مندوب والا فباح لأن صدوره
 منه دليل على الاذن فيه والزيادة على ذلك منفية بالأصل وذلك هو معنى
 الاباحة فاذا تقرر هذا فحمل الكلام في الأفعال مشروط بأربعة شروط
 الشرط الأول أن لا يكون جبليا واليه أشار بقوله . ا ه . (٢١) بما تقرر
 في أصول الدين عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عن المعاصي علمنا
 أن كل ما فعله عليه السلام ليس بمعضية . (٢٢) والقيام والقعود والأكل
 والشراب . ا ه . (٢٣) لأن الأفعال الجبلية لا يلزمنا الناسى به صلى الله
 عليه وسلم فيها . (٢٤) أى الشرط الثاني أن لا يكون الفعل خاصا به
 صلى الله عليه وسلم .

تهجد الليل وجوباً^(١) وامنع
 وجعل^(٢) عتق أمة صداقها
 وأتبع البيان^(٧) بالمبين^(٨)
 وإن يكن معلوم حكم^(١١) قبله^(١٢)
 أو قرينة^(١٣) فذاله^(١٤) الوجوب^(١٥)
 تقول^(١٦) في وجوبه بيان
 ينفي^(١٩) وجوبه كذا الزيام^(٢٠)
 وغير قرينة^(٢١) جوازاً أعلماً
 سواه في الزوجات فوق أربع^(٢)
 فعندنا^(٤) للغير^(٥) لا يبيحها^(٦)
 في الحكم بالقول^(٩) وبالقرائن^(١٠)
 من الوجوب أو سواه فله
 كالطهر للطواف أو مندوب
 لأمر^(١٧) وليطوفا^(١٧) النعمان^(١٨)
 في خطبة عنا له احتام
 الحنفى ينكح^(٢٢) من قد حرماً^(٢٣)

(١) فانه خاص به في الوجوب . (٢) فانه خاص به في الإباحة .
 (٣) أي ومن ذلك أنه عليه السلام اعتق صفيه وتزوجها وجعل عتقها
 صداقها . ا هـ . (٤) أي المالكية لا تجوز ذلك لغيره والمخالف يرى أن ذلك
 ليس بخاص . (٥) أي غيره عليه السلام . (٦) أي لا يبيح العتق المعتقة
 لمعتقها بلا صداق بل لابد في تزوجها من صداق . (٧) بشرط الثلاث أن
 لا يكون بيان لما ثبت مشروعيتها فانه إذا كان بينه وبينها فسخ ما هو بيان
 له . ا هـ . (٨) أي حكم تابع لما هو بيان له . (٩) أي يكون البيان
 بالقول كقوله عليه السلام صلوا كما رأيتموني أصلي فانه بيان لقوله تعالى
 أقيموا الصلاة وكذا قوله خذوا عني مناسككم . ا هـ . (١٠) أي وقد يكون
 البيان بقريئة كما روى أنه صلى الله عليه وسلم قطع السارق من الكوع فانه
 بيان لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . (١١) أي قبل
 فعله . (١٢) فان علم أنه واجب أو سنة في أصل للمشروعية له فانه مثله .
 (١٣) فان ظهر أنه قصد به القرينة إلى الله تعالى فغاية ولم يتقدم له حكم
 وليس بياناً ولم يختص به ما يدل عليه الجواز . (١٤) كان فعله عليه
 السلام . (١٥) احتج أصحابنا على وجوبه بما روى أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم طاف بالبيت وهو على طهارة . ا هـ - في حقه وحققنا .
 (١٦) الشرط الرابع أن لا يكون قد علم حكمه قبل ذلك . (١٧) بالبيت
 العتيق وهو في المناسك وقال عليه السلام خذوا مناسككم وإذا كان بياناً
 للواجب فهو واجب . (١٨) أي أبو خديفة وهو على طهارة . (١٩) لأن فعله
 عليه السلام لا يدل على الوجوب . (٢٠) كذا احتج أصحابنا على وجوب
 القيام في الخطبة بما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطب
 قائماً والحنفية لا تحمل فعله عليه السلام على الوجوب فلا توجب القيام
 وأصحابنا يشبّهون أنه للوجوب بما في أصول الفقه ويرون أنه بيان لصلاة
 الجمعة وتوابعها الواجبة وبيان الواجب واجب . انتهى . (٢١) أي أما
 الذي لا يظهر فيه قصد القرينة إلى الله تعالى فغاية ما يدل عليه الجواز .
 انتهى . (٢٢) أي قال أصحاب الحنفى يتزوج . (٢٣) للحج .

لأنه (١) مَيِّمُونَةٌ (٢) قد نكحنا أى محرماً (٣) وفيه ما قد وضحا
والترك (٥) كالمعل (٦) الوضوء مما مسته نار لا نراه (٧)
إِذَا أُنِيَ أَنْ النى (٨) أكلا . كِتْفًا (٩) لَشَاةٍ شُويت فَصَلَّى (١٠)
كلاحتجام وسكوت (١١) على حكم لشافعية كَرِيلُ لَا (١٢)
من فى قضاء رمضان فطرًا فلا قضا (١٣) عليه ناسياً (١٤) يُرْسَى (١٥)
لقوله (١٦) اللَّهُ سَقَى (١٧) وَأَطْعَمَا (١٨) بعد (١٩) نَسِيتُ فَأَكَلْتُ (٢٠) صَائِمًا (٢١)
ولا على المرأة فى الوقاع كفارة فى رمضان (٢٢) راع
حديثُ اعْتَقَ رَقَبَةً من بعد ما واقعت فى رمضان أهلى صائماً (٢٣)
فلنا (٢٤) بذا (٢٥) التأخير للبيان لم يمتنع فى ذلك الزمان (٢٦)

(١) عليه السلام . (٢) معمول نكح . (٣) أى فاذا كان مباحاً فى حقه
فهو فى حقنا بذلك . (٤) أى ما ظهر عـ من يعرف من أنه نكح ميمونه
وهما حلالان ما يأتى . ان شاء الله ! ! ! (٥) أى ويلحق بالبعن فى
الدلالة الترك لما يستدل بفعله على عدم التحريم يستدل بتركه على عدم
الوجوب . (٦) مثال قوله . (٧) أى لا نوجه نحن المالكية . (٨) صلى
الله عليه وسلم . (٩) بكسر الهمزة وسكون الهمزة . (١٠) ولم يتوضأ فى
تركه الوضوء لذلك على عدم وجوبه . انتهى . (١١) أى مما يلحقون به
أيضاً فى الدلالة على عدم الحدم سكوت . - أى وهذا بالاحتجاج على أن
الحجامة لا تنقص الوضوء بما روى أنه صلى الله عليه وسلم احتجم فصلى
ولم يوضأ . اهـ . - عليه السلام . (١٢) أى لا حكم ولو كان مشروعاً
لبينه ومثاله احتياج الشافعية على من أفر ناسياً فـ قضاء عليه بما
يأتى انتهى . (١٣) عند الشافعية . (١٤) حال من فاعل أفر . (١٥) نعت
لقضاء . (١٦) لقوله عليه السلام لرجل قال له يارسول الله نسيت
فأكلت وشربت وأنا صائم فقال له الله أطعمك وسقاك . اهـ . (١٧) أى
سقاك . (١٨) وأطعمك . (١٩) قول من سأل . (٢٠) وشربت .
(٢١) قالوا فلو كان القضاء واجباً لبينه صلى الله عليه وسلم . اهـ .
(٢٢) أى وكاحتجائهم على أن المرأة لا كفارة عليها فى الوقاع لما روى
أن رجلاً قال واقعت أهلى فى رمضان فقال صلى الله عليه وسلم اعتق رقبة
فكر وجبت على المرأة كفارة لبينه صلى الله عليه وسلم ولأمره بتبليغ ذلك
لامرأه كما أمر أنيساً فى حديث الرجل الذى فجرت امرأته فقال واغد
يا أنيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمي . (٢٣) واعلم أن من شرط
هذا الاستدلال بيان الوقت وقت حاجة البيان بحيث يكون التأخير معضية .
(٢٤) الشافعية . (٢٥) متعلق بالبيان . (٢٦) فلا يسقط بالقضاء عن
من أفر ناسياً ولا الكفارة عن المرأة فى الوقاع .

لأن ذا القضاء والكفارة لم يجب فوراً^(١) فلا دلالة

الضرب^(٢) الثالث التقرير^(٣)

تقريره^(٤) للفعل أو للحكم حجتاً إن كان بعد العلم^(٥)
يقدر^(٦) إنكاراً ولم يبين من قبله بحكمه المعين^(٧)
والفعل^(٨) من بين يديه واقع أو في زمانه ومنه شائع^(٩)
الشافعي^(١٠) فوائت النوافل تقضى بوقت النهي قول^(١١) القائل^(١٢)
بعد صلاة الصبح قد رأي رسولنا^(١٣) فقال ما هاتان^(١٤)
قلت^(١٥) له فتان ركعتا الفجر فسكت الرسول^(١٦) ثم^(١٧) ما مشر^(١٨)
واحتج^(١٩) صحب الشافعي في اقتداء مؤترض ذا النفل بالذى بدا^(٢٠)
أن معاذاً مع رسولنا^(٢١) العشاء^(٢٢) صلى وبعده لقومه^(٢٣) مشى

(١) فلا يلزم من تركه صلى الله عليه وسلم بيان الحكم على الفور سقوط الحكم . اهـ . (٢) في اضراب المتن . (٣) أى أعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر على الخطأ ولا على المعصية لأن التقرير على المعصية معصية (٤) اذ تقريره لا يخلو اما أن يكون على الفعل أو على الحكم وكل ذلك حجة لنا مع شروط أشار إليها بقوله . (٥) ومن شرط التقرير الذى هو حجة لنا أن يعلم به النبي صلى الله عليه وسلم وهو الشرط الأول . (٦) الثانى أن يكون قادراً على الإنكار عليه . (٧) أى الشرط الثالث أن لا يكون قد بين حكمه قبل ذلك فيسقط عنه وجوب الإنكار . (٨) الذى يقره عليه السلام لا يخلو من ثلاثة أوجه الأول أن يكون واقعاً بين يديه والثانى أن يكون واقعاً فى زمانه مشتهراً والثالث أن يكون واقعاً فى زمانه خفياً وإلى ذلك أشار بقوله والفعل الخ . - أما . (٩) أى مشتهر ومنه خفى ومثال الواقع بين يديه احتجاج الشافعية على قضاء فوائت النوافل فى الأوقات المتنوعة بالحديث الآتى . اهـ . (١٠) أى قال أصحاب الشافعي . (١١) أى لأجل قول القائل (١٢) وهو قيس بن فهر قال رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلى ركعتين بعد صلاة الصبح . (١٣) فاعل رأى - أصلى ركعتين . (١٤) الركعتان يا قيس . (١٥) يا رسول الله لم أكن صليت ركعتي الفجر وهما هاتان الركعتان اهـ . (١٦) صلى الله عليه وسلم . (١٧) الوجه الثانى من الفعل . (١٨) أى ما وقع فى زمانه صلى الله عليه وسلم وكان مشهوراً . (١٩) ومثاله ما احتج به الشافعية على جواز اقتداء المفترض بالمتنفل . (٢٠) أى بما روى وظهر عند كل محدث . (٢١) أى كان يصلى العشاء منع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ينصرف الى قومه فيصلّى بهم . انتهى . (٢٢) مفعول صلى . (٢٣) متعلق بمشى .

فَأَمَّهُمْ فِيهَا^(١) بِهِمْ^(٢) يُصَلِّي^(٣) فَرِيضَةً^(٤) لَهُمْ لَه مِنْ تَقَل^(٥)
 وَذُو الْخَفَاءِ^(٦) قَوْل^(٧) بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
 غَسَّلاً بِقَوْلِ الصَّحْبِ^(٨) كَمَا نَكْسُلُ
 وَالْحَكْمَ إِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَقَعَا
 فَالْحَدُّ حَكْمٌ قَذْفِ زَوْجٍ عِنْدَنَا
 إِذْ سَكَتَ النَّبِيُّ عَنِ الْعَجَّالَيْنِ
 كَذَا سَكَوْتُهُ عَلَى حِلْفٍ مُهْرَمٍ
 أَنْ ابْنَ صَائِدٍ هُوَ الدَّجَالُ^(١٦) قَرَّ

الباب الثالث من القسم الأول

فِي كَوْنِ أَصْلِ الثَّقَلِ مُسْتَمِرٍّ الْحَكْمِ

وَالْمُسْتَمِرُّ مَا سِوَى الْمَنْسُوخِ^(١٧) وَالنَّسْخُ حُدُّهُ لَذِي الرِّسْوَخِ^(١٨)
 رَفْعٌ بِحَكْمِ الشَّرْعِ لَا انْتِهَاءً^(١٩) بِحَكْمِهِ شَرِيعٌ^(٢٠) بَعْدَهُ يَجَاءُ

(١) أَي فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ • (٢) مُتَعَلِّقٌ بِصَلَاةِ • (٣) حَالٌ • (٤) هِيَ •
 (٥) أَي هِيَ فَرِيضَةٌ لَهُ وَلَهُمْ نَطْرُوعٌ وَلَيْسَ هَذَا فِي الْقُوَّةِ كَالْأَوَّلِ لِاحْتِمَالِ أَنْ
 يَكُونَ لَمْ يَبْلُغْهُ لَكِنْ غَالِبُ الظَّنِّ يُلَوِّغُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ •
 (٦) أَي الْوَجْهَ الثَّلَاثُ مِنَ الثَّقَلِ مَا وَقَعَ فِي زَمَانِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَكَانَ خَفِيصًا وَالسَّلَامُ • (٧) مِثَالُهُ • (٨) لِلخَتَانِ أَيِ الْخَتَانَيْنِ مِنْ دُونَ
 الْإِزَالِ • (٩) أَيِ الصَّحَابَةِ • (١٠) أَيِ عَلَى عَهْدِ • (١١) وَهَذَا يَقْضَى فِيهِ
 احْتِمَالُ عَدَمِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِذَلِكَ كَانَ الصَّحِيحُ أَنْ يُمِثَّلَ هَذَا
 لَيْسَ بِحُجَّةٍ بِخِلَافِ الْأَوَّلَيْنِ (١٢) أَيِ إِذَا حَكَمَ حَكَمًا بَيْنَ يَدَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ فَأَثَرُهُ عَلَى ذَنْبِكَ كَانَ ذَلِكَ دَالًا عَلَى أَنَّهُ حَكَمَ الشَّرْعَ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ
 وَذَلِكَ كاحتِجَاجِ أَصْحَابِنَا عَلَى أَنْ حَكَمَ قَذْفِ الزَّوْجِ لَزَوْجَتِهِ الْخَدَّ وَإِنْ اللَّعَانِ
 مُسْقَطٌ لَهُ • انْتَهَى • (١٣) خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِأَنْ حَكَمَ اللَّعَانِ بِأَنْ
 فَإِنْ تَعَذَّرَ وَجِبَّ الْحَدُّ • ا. هـ • (١٤) لِلنَّبِيِّ الرَّجُلِ يَجِدُ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا إِنْ
 قَتَلَ قَتَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَكَلَّمَ جَلَدْتُمُوهُ وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَنْ غَيْظٍ فَسَكَتَ عَنْهُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَلَّ عَلَى إِصَابَتِهِ فِي الْحَكْمِ • (١٥) أَيِ الْكَثِيرِ الْحَلَمِ
 يُقَالُ رَجُلٌ أَنْ أَيِ كَثِيرِ الْحَلَمِ • ا. هـ • ذَمْتُ لِلْعَجَّالَيْنِ أَيِ كَثِيرِ الْحَلَمِ لِأَنَّهُ
 حَلَمٌ وَتَأَنَّى عَنْ قَتْلِ مَنْ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ • (١٦) وَاعْلَمْ أَنَّ الصَّحَابَةَ قَدْ فَهَمُوا
 الصَّوَابَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَرْكِ الْإِنْكَارِ أَلَا تَرَى إِلَى حَدِيثِ
 جَابِرٍ قَالَ أَلْحَفْتُ بِاللَّهِ أَنْ ابْنَ صَيَّادٍ هُوَ الدَّجَالُ لَأَنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ يَحْلِفُ بِاللَّهِ أَنْ ابْنَ صَيَّادٍ هُوَ الدَّجَالُ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ فَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِ • (١٧) أَيِ مَعْنَاهُ غَيْرُ مَنْسُوخٍ • (١٨) الثَّبُوتُ فِي
 عَلَيْهِ • (١٩) وَقِيلَ انْتِهَاءُ الْحَكْمِ الشَّرْعِيِّ • (٢٠) أَيِ بِالْأَدْلِيلِ الشَّرْعِيِّ
 الْمُلْتَزَمِ عَنْهُ •

والفرق^(١) بين الرفع وانتهاء^(٢) في هدم دار صاحب الكراء^(٣)
رفع له إن كان في أثناء مدته وبعد ذواته
والرفع يقتضى بأقوى رافع^(٤) والمنتهى بنفسه من واقع^(٥)
الحنفى^(٦) نكاح^(٧) ثان هدم ما دون الطلاقات الثلاث فاعلم
لأنه^(٨) رفع^(٩) لحكمها^(١٠) فما من دونها أولى برفع فافهم
أصحابنا^(١١) بل^(١٢) غاية^(١٣) للزوم^(١٤) عن الثلاث^(١٥) لا لدون^(١٦) ينتمى
فخرجت براءة أصلية^(١٧) وما^(١٨) بفعل^(١٩) رفعه وغايه^(٢٠)
كغالب^(٢١) الأحكام^(٢٢) مع^(٢٣) صيام^(٢٤) من جن ما^(٢٥) بالليل ذو تمام^(٢٦)

(١) مبتدأ . (٢) خبره . (٣) أى فمن استأجر دارا سنة فتمت السنة
يقال قد انتهى عقد الأجرة ولا يقال ارتفع ولو تهدمت الدار في أثناء السنة
لقليل ارتفع العقد ولا يقال انتهى . اهـ . (٤) يعنى أن الرفع يقتضى كون
الرافع أقوى من المرفوع لاستحالة أن يرفع الأضعف ما هو أقوى منه
وأما الانتهاء فلا يلزم منه ذلك لأن المنتهى ينتهى بنفسه ولا يلزم أن يكون
ما ينتهى إليه أقوى منه وعلى هذا الأصل اختلف أصحابنا وأصحاب
أبى حنيفة فى نكاح الزوج الثانى هل يهدم ما دون الطلقات الثلاث أولا
فأصحابنا يقولون لا يهدم ما دون الثلاث بنكاح الزوج الثانى واليه الاشابة
بالآيات الآتية . انتهى . (٥) مال . (٦) زوج . (٧) أى نكاح الزوج
الثانى . (٨) أى لحكمه الثالث الذى هو التحريم وحكم الثلاث أقوى من
حكم ما دونها فلما كان رافعا للأقوى كان رفعه لما دونه أولى . (٩) قالوا
أفى نكاح الثانى ليس رفعاً لحكم الثلاث بل الخ . (١٠) نكاح الزوج
الثانى . (١١) أى للتحريم اللزوم . (١٢) بقوله تعالى فلا تحل له من بعد
حتى تنكح زوجا غيره فلا يهدم ما دون الثلاث أذ لا يلزم من كونه غاية
لشيء أن يكون غاية لما دونه . انتهى . (١٣) لأن رفع البراءة الأصلية
ليست بنسخ والا لزم أن يكون كل حكم مشروع ناسخا لأنه رافع للبراءة
الأصلية . انتهى . (١٤) خرج أيضا . (١٥) كمن كان صائما وجن فإن
الحكم يرتفع عنه بالجنون وليس رفعه بدليل شرعى بل عقل فليس نسخا
أذ شرطنا أن يكون بدليل شرعى . (١٦) وخرج أيضا ما رفعه بالنية
باشترائط أن يكون متأخرا عن الحكم . (١٧) لأن كل حكم مشروع رافع
للبراءة الأصلية . (١٨) مثال رفع البراءة الأصلية . (١٩) هذا مثال لما
رفع بالعقل . (٢٠) أى الصوم الذى رفع بالليل . (٢١) أى ذواته
الى غايته فلا يسمى كل ذلك نسخا وفى هذا البيت نشر لما فى البيت
قبله على الترتيب . اهـ .

مسألة

الحنفي (١) ما (٢) زاد ناسخ (٣) على (٤) مطلق نص شافعي ونحن (٥) لا (٦)
فليس ناسخا لما تيسر (٧)
حديث (٨) لا صلاة (٩) بل زيد (١٠) عرا (١١)
حديث (١٢) حتى تطمئن راسكما زيد على (١٣) اركعوا وليس رافعا (١٤)
تغريب (١٥) عام جاء (١٦) زائدا على (١٧) نص أجلدوا (١٨) وليس نسخا فاعقلا
إذ المبادات (١٩) التي قد أطلقت (٢٠) ليست تنافي ما بها قد قيدت (٢١)

مسألة

هل نسخ مفهوم للمنطوق لزيم (٢٢) فالحنفي (٢٣) الحر بالعبد (٢٤) فصم (٢٥)
قوله (٢٦) من عبده (٢٧) قد قتلا (٢٨) فعبد غيره بأولى قتلا (٢٩)

(١) أي مال للحنفية • (٢) مبتدأ • (٣) خبره • (٤) متعلق بـ زاد •
(٥) يعني أن الزيادة على النص المطلق ليست بنسخ عندنا وعند الشافعية
خلافًا للحنفية انتهى • (٦) تكون الزيادة نسخا لأنها لم ترفع حكما شرعيا
نعم لو تقدم حكم في تلك الزيادة ثم ارتفع لكان نسخا ويتبين بمثالين
أشار إلى الأول بقوله : والسلام • (٧) لقوله تعالى فاقرأوا ما تيسر من
القرآن • والسلام • (٨) اسم ليس • (٩) لمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب •
(١٠) يوجب الفاتحة في الصلاة عندنا • (١١) وقالت الحنفية القراءة
المطلقة هي الواجبة من قوله تعالى فاقرأوا ما تيسر والفاتحة زيادة ناسخة
للمطلق وهي ثابتة بالأحاد والأحاد لا يكون ناسخا للقرآن • (١٢) الأعرابي
ثم أركع حتى الخ • (١٣) قوله تعالى • (١٤) له بل زاد وجوب الطمأنينة
في الركوع والسجود عندنا وقالت الحنفية الركوع المطلوب هو الفرض
من قوله تعالى اركعوا والطمأنينة زيادة ناسخة له وهي ثابتة فالأحاديث
لا ينسخ به القرآن • انتهى • (١٥) الزاني • (١٦) في الحديث •
(١٧) قوله تعالى • (١٨) كل واحد منهما مائة جلدة • (١٩) وإنما يرى
أصحابنا أنها ليست بنسخ العبادات • (٢٠) المأمور بها من حيث هي •
(٢١) بالأحاد من القيود لأن القيود أيضا عبادات أخر فهي عبادات زيدت
على عبادات • ا ه • (٢٢) أم لا يعني اختلف إذا نسخ المنطوق هل يلزم
من ذلك نسخ المفهوم أم لا ولمسألة مسألة نظر وبحث مثال مفهوم الموافقة
احتجاج الحنفية على أن الحر يقتل بالعبد الخ • ا ه • (٢٣) أي فقال
الحنفية • (٢٤) لغيره • (٢٥) أي قتل • (٢٦) عليه السلام • (٢٧) مفعول
قتل • (٢٨) من قتل عبده قتلناه ومن جرحه جرحناه وإذا وجب ذلك
في عبده فوجوبه في عبد غيره أولى وأحرى • ا ه • (٢٩) البناء للمفعول
متصل بقوله قد قتلا وهو جواب الشرط •

قلنا (١) الحديث عندكم منسوخٌ قالوا : فبحواه له رُسوخ (٢)
لا نوجب (٣) الوصاة (٤) للأجانب بالوالدين (٥) خُص (٦) والأقارب (٧)
فالظاهر (٨) قال (٩) لا وصية لوارث نسخ الحكم ذيه (١٠)
قلنا (١١) فتنسخ مقتضى المنطوق لا يلزم نسخ مقتضى فهم (١٢) جلا

مسألة

فالنسخ (١٣) بالنص (١٤) كزوروا ادخروا (١٥)
فانبدلوا (١٦) من بعد نهي - تذكروا (١٧)
الحنبل (١٨) أيما (١٩) إهاب (٢٠) ناسخه (٢١) إن جاءكم كتابي (٢٢)
هذا فلا تتفجعوا بعصب من كل ميتة (٢٣) ولا إهاب
قلنا إشارة إلى ما رخصا (٢٤) في الجلد مطلقا (٢٥) وبعد (٢٦) خصصا (٢٧)

(١) أى فيقول لهم أصحابنا هذا الخبر عندكم منسوخ لانكم لا تقولون
بأن الحر يقتل بعينه . (٢) أى ثابت فيستبدل بفحوى هذا الخطاب وإن
أصله منسوخ اذ لا يلزم من نسخ الفحوى نسخ أصلها . (٣) مثال
مفهوم المخالفة احتجاج أصحابنا على أن الوصية للأجانب غير واجبة بقوله
تعالى كتب عليكم الى قوله والأقربين . (٤) أى الوصية . (٥) أى لأنها .
(٦) الوصية . (٧) بقوله فللوالدين والأقربين فمفهومها أنها لغير
الوالدين والأقربين غير فرض . (٨) أى أهل الظاهر . (٩) حديث .
(١٠) هذه الآية . (١١) أن الآية لها جهتان فى الدلالة جهة منطوق وجهة
مفهوم فلا يلزم من نسخ احدى الجهتين بنسخ مقتضى الأخرى . ا هـ .
(١٢) أى مفهوم . (١٣) للأصل النقل يعلم لوجوه منها متفق عليه ومنها
مختلف فيه فمن الأول أن ينقل عن الثبى صلى الله عليه وسلم بالنص
الصريح . ا هـ . (١٤) أى كحديث كنت نهيتكم عن زيارة القبور
فزوروها . ا هـ . (١٥) أى قوله عليه السلام كنت نهيتكم عن ادخال
الحوم الأضاحى فادخروها . ا هـ . (١٦) فى قوله كنت نهيتكم عن الانتباذ
فانبدلوا . (١٧) كما ذكر . (١٨) أى قال الحنابلة . (١٩) قوله عليه
السلام . (٢٠) دبغ فقد طهر منسوخ . (٢١) قوله عليه السلام كنت
رخصت لكم فى جلود الميتة فاذا اتاكم كتابي هذا فلا تتفجعوا من الميتة
بإهاب ولا عصب . (٢٢) فهذا يدل على عدم طهارة جلد الميتة بعد
الدبغ . ا هـ . (٢٣) فهذا يدل على عدم طهارة جلد الميتة بعد
الدبغ . ا هـ . (٢٤) أى الجواب عند أصحابنا أن الحديث أشار أنها
له إلى ما رخص فيه حين مر بشاة ميمونة فقال هلا انتفعتم بجلدها قيل
يا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها ميتة فقال إنما حرم أكلها قلنا أباح
صلى الله عليه وسلم الانتفاع بجلدها أباحة مطلقة من دون تقييد بدبغ
أشار فى هذا الخبر الى تحريم الانتفاع بالجلد قبل الدبغ . انتهى .
(٢٥) دبغ أم لا . (٢٦) فى هذا الحديث . (٢٧) الرخصة بالمذبوغ
وتبدل عليه أن الإهاب اسم للجلد الذى لم يدبغ .

إن خالف^(١) الإجماعُ حكماً عندنا فليس ناسخاً بلى تضمننا
 قتل^(٢) شريب^(٣) الخمر بعد^(٤) الرابعة والإجماع^(٥) قد أقر^(٦) رافعه^(٧)
 وعندنا من ذلك المعنى عمل أهل^(٨) مدينة لغيره فضل
 كذا إذا الراوى ينسخ صرحاً إطعام^(٩) مرضع وحامل ضحاً
 لبعضنا^(١٠) بفدية طعام^(١١) بعد يطيقون به يرام^(١٢)
 يقول من خالف منسوخاً رعى^(١٣) بما رواه سلمة^(١٤) بن الأكوع^(١٥)
 بأنهم في أول الإسلام قد خيروا^(١٦) في الفطر والصيام
 فنسخت^(١٧) بقوله فمن شهد والخلف^(١٨) في إجمال زاوية^(١٩) يرو^(٢٠)
 أن يستدل^(٢١) فيه^(٢٢) في التقدّم^(٢٣) بمجمل^(٢٤) للاجتهاد يتقوى
 أصحابنا^(٢٥) الإمام في الفداء خير^(٢٦) والنقص^(٢٧) جاني

(١) أى ومن الناسخ المتفق عليه انعقاد الإجماع على خلاف الحكم وإن لم يعلم الناسخ لكن الإجماع عندنا ليس هو الناسخ بل متضمن الناسخ مثاله ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل شارب الخمر بالمرّة الرابعة ثم انعقد الإجماع بعد ذلك على أنه يجلد ولا يقتل فعلمنا أن الخبر الأول منسوخ . (٢) مبتدأ . (٣) أى كثير شرب الخمر . (٤) المره . (٥) الذى جاء فى الحديث - مبتدأ ثان . (٦) خبره . (٧) أى ناسخه . (٨) فهو متضمن لناسخ ما خالفه . (٩) أى كما إذا احتج بعض أصحابنا على أن الحامل والمرضع يفطران ويطعمان . (١٠) أى بعض أصحابنا . (١١) بقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين . (١٢) يراد بما ذكر أى أريد بالذين يطيقون المرضع والحامل . (١٣) أى حفظ هذا منسوخاً أى علم نسخه . (١٤) يسكون اللام تخفيفاً . (١٥) قال أن الناس كانوا فى ابتداء الإسلام مخيرين بين الفطر والصيام ثم نسخ ذلك بقوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه . انتهى . (١٦) بهذه الآية . (١٧) الآية . (١٨) منكم الشهر فليصمه . (١٩) ثم أشار إلى النسخ المختلف فيه . (٢٠) أى وأوى التشيع . (٢١) قال لم يصرح بتقدّم الناسخ - بأن يقول هذا منسوخ بهذا لكذا فإن كثيراً من الأصوليين لا يجعل قول الراوى دليلاً لأنه يحتمل أن يكون عن الاجتهاد لا عن نقل . انتهى . (٢٢) أى ومثاله أن يستدل الراوى . (٢٣) أى فى الناسخ . (٢٤) أى فى تقدّمه بدل بأعادة الجاز - فى بيان التقدّم . (٢٥) أى بأمر الجمالى - متعلق بيسئل . (٢٦) مثاله - قالوا . (٢٧) فى الأسرى : (٢٨) وهو قوله تعالى فأما منا بعد وأما فداء . اهـ .

لُحْنَفِي (١) الْآيَةُ (٢) فِي بَرَاءَةٍ أَى مَا تَمَتَّلُوا (٣) لِنَسْخِهِ آرَاءَهُ (٤)
 إِذْ عِلْمُ التَّأْخِيرِ فِي إِنْزَالِ بَرَاءَةٍ (٥) عَنْ سُورَةِ الْقِتَالِ (٦)
 تَأْخِرُ (٧) الْإِسْلَامَ (٨) أَى لِلرَّأْيِ نَسْخَ تَقْيِضِ مَا رَوَاهُ يَحْيَى (٩)
 لِلْحَنْفِيِّ (١٠) قَوْلُ (١١) طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ أُنْتِ (١٢) سَيِّدَ الْوَرَى الْمُبْجَلِ
 يُوَسِّسُ (١٣) الْمَسْجِدَ فِي الْمَدِينَةِ قَالَ (١٤) لِسَائِلِ يَسُوسَ (١٥) دِينَهُ
 أَيْتَقِضُ الْوُضُوءَ مَسَّ الذِّكْرِ هَلْ (١٦) هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْكَ أَدْرَ (١٧)
 جَوَابَنَا حَدِيثٌ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ (١٨) فَلْيَتَوَضَّأْ نَاسِخٌ لَذَا الْخَبَرِ (١٩)
 لِأَنَّ إِسْلَامَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَاوَاهُ (٢٠) كَانَ بَعْدَ ذَا بَمْدَةٍ (٢١)
 إِذْ جُهِلَ التَّارِيخُ نَسْخُ الْخَبَرِ لَيْسَ بِلَا زَمٍ بِذِي التَّأْخِرِ
 حَدِيثُ (٢٢) قَدْ نَهَى عَنْ اسْتِقْبَالِ بِالْغَائِطِ الْقَبْلَةِ (٢٣) وَالْأُبْوَالِ (٢٤)
 لَا يُلْزَمُ النَّسْخُ (٢٥) بِقَوْلِ جَابِرٍ رَأَيْتُ بِالنَّبِيِّ ذِي الْمَفَاحِ—
 مِنْ قَبْلِ مَوْتِهِ بَعَامٌ (٢٦) بَالَا مُسْتَقْبِلًا (٢٧) إِذْ يَقْبَلُ احْتِمَالًا (٢٨)

(١) قَالَ — أَى يَقُولُ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ هَذِهِ الْآيَةُ مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى
 أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ . آ هـ . (٢) مَبْتَدَأٌ — التَّيْ .
 (٣) الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ . (٤) خَبْرُهُ — أَى أَعْلَامُ لِنَسْخِ قَوْلِهِ تَعَالَى
 فِي سُورَةِ الْقِتَالِ فَمَا مَنَا بَعْدَ وَأَمَّا فِدَاءُ . (٥) وَوَجْهُهُ أَجْمَالُهُ أَنْ تَأْخُرَ
 السُّورَةُ عَنِ السُّورَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى تَأْخُرِ جَمِيعِ آيَاتِ التَّأْخِرَةِ عَنْ جَمِيعِ آيَاتِ
 الْمَتَقَدِّمَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . آ هـ . (٦) وَمِنْ الْعِلْمِ أَنَّ بَرَاءَةَ مُتَأَخِّرَةٌ عَنِ الْقِتَالِ
 فِي التَّرْوِيلِ . آ هـ . (٧) مَبْتَدَأٌ . (٨) أَى وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا عِلْمُ تَارِيخِ الْحُكْمِ
 وَعِلْمُ تَأْخِرِ إِسْلَامِ الرَّأْيِ لِلْخَبَرِ الْمَعَارِضِ عَنْ ذَلِكَ التَّارِيخِ . (٩) خَبْرُهُ
 (١٠) قَالَ — حُجَّةٌ لِلْحَنْفِيَّةِ عَلَى أَنَّ مَسَّ الذِّكْرِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ .
 (١١) مَبْتَدَأٌ خَبْرُهُ لِلْحَنْفِيِّ . (١٢) مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
 (١٣) وَهُوَ — حَالٌ . (١٤) رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . (١٥) أَى
 يَحْسَنُ . (١٦) مَحْكِيٌّ قَالَ . (١٧) أَى أَعْلَمُ مَا ذَكَرَ . (١٨) أَى ذَكَرَهُ
 فَنَابَتْ أَلَّ عَنْ الضَّمِيرِ . (١٩) هَلْ هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْكَ . (٢٠) أَى رَاوَى
 حَدِيثٌ مِنْ مَسِّ ذِكْرِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ — أَى بِسَنَيْنِ فَقَدْ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَدِمْتُ
 الْمَدِينَةَ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَيْرٍ وَعَلَى الْمَدِينَةِ سَبَاغُ بْنُ عَرَفَةَ .
 (٢١) يَعْنِي فَاِنَّ لَمْ يَتَّعِنْ تَارِيخَ الْخَبَرِ الْمَنْسُوخِ لَمْ يُلْزَمِ نَسْخُهُ بِتَأْخُرِ
 إِسْلَامِ الرَّأْيِ لِلْخَبَرِ الْمَعَارِضِ لَهُ وَلَا بِقُرْبِ أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ فِي التَّارِيخِ مِنْ
 مَوْتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . (٢٢) رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
 (٢٣) مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ اسْتِقْبَالِ إِلَيْهِ وَفَضْلُ بَيْنِ الْمَضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ
 بِالْإِذَازِ وَالْمَجْرُورُ لِلْمَعْمُولِ الْمَضَافِ وَهَذَا جَائِزٌ كَثِيرٌ تَقَرَّرَ وَتَعَزَّاهُ .
 (٢٤) جَمْعُ بَرٍّ مَعْطُوفٌ عَلَى الْغَائِطِ . (٢٥) كَمَا يَقُولُ الْمَخَالِفُ هَذَا مَنْسُوخٌ
 بِحَدِيثِ جَابِرٍ . (٢٦) أَى بِسَنَةِ . (٢٧) لِلْقَبْلَةِ . (٢٨) أَى وَأَمَّا لَمْ يَتَّعِنْ
 بِهَذَا كَوْنُ الْخَبَرِ الْأَوَّلِ مَنْسُوخًا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مُتَأَخِّرًا عَنْ حَدِيثِ جَابِرٍ .

كذا ارتفاع سبب للحكم^(١) لا يلزم نسخا كاحتجاجنا^(٢) على
تخليل^(٣) خمر^(٤) لم يحز إذ سئلا عن اتخاذها^(٥) الرسول^(٦) قال : لا
الحنفى^(٧) حُرِّمَ بدءَ الأمرِ لشدة اشتياقهم للخمر
حسماً^(٨) لها أن تقتنى^(٩) تتخللا^(١٠) قرأل تحريم اقتناء^(١١) إذ جلا^(١٢)
زوال ما كان بذلك الآن^(١٣) كما أمر خرق الظرف والدنان^(١٤)
جوابنا^(١٥) ذلك ليس لازماً^(١٦) ألا ترى^(١٧) رمل الطواف ألزماً
إظهار جلد^(١٨) إذ قرش تستبي^(١٩) قد نهكت أولاء حتى يثرب^(٢٠)
فلم يزل ذا الحكم^(٢١) إذ زال السبب^(٢٢)

في حجة الوداع^(٢٣) إذ بان القلب وهذه^(٢٤) ترجع في اقتباس^(١٥) إلى جواز النسخ بالقياس
وفيه^(٢٦) خلف^(٢٧) فاحتجاجنا على سور السباع طهره أن سئلا^(٢٨)

(١) أى سبب مشروعية الحكم ويستقر خلاف ذلك السبب فان ذلك لا يدل على أن الحكم الأول منسوخ . (٢) أى احتجاج أصحابنا .
(٣) أى على أن تخليل الخمر محظور ولا يجوز لحديث أنس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمر تتخذ خلا فقال لا . هـ . (٤) أى اتخاذها خلا بأن تقتنى حتى تتخلل . (٥) أى الخمر حلا . (٦) أى فاعل سئل . (٧) أى قالت الحنفية انما كون ذلك فى ابتداء الأمر لاجل شدة شغفهم بالخمر فحرم اقتناؤه للتخليل حسماً للباب . (٨) أى لبايها . (٩) أى اقتناؤها وهو نائب فاعل حرم أى حرام أن تقتنى .
(١٠) أى للتخليل . (١١) للتخليل . (١٢) أى ظهر بقوة الاسلام فى القلوب ونفرتها عن الخمر . (١٣) أى الوقت من الاشتياق اليها .
(١٤) أى ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم أمر بكسر الدنان وتخريق الظروف حينئذ ولا يجب اليوم باجماع . (١٥) أى الجواب عند أصحابنا أن الحكم اذا شرع للسبب فلا يلزم رفعه لارتفاع ذلك السبب ألا ترى الخ . أى ارتفاع السبب . (١٦) من زوال السبب . (١٧) ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالرمل فى الطواف . (١٨) أى لأظهار جلد أهل الاسلام . (١٩) حين كفار قريش تريد أخذهم وسبيهم يقولون . (٢٠) أى يقولون أن أصحاب محمد نهكتهم حتى يثرب وقد زال هذا السبب ثم لم يزل الحكم . (٢١) الذى هو الرمل . (٢٢) الذى هو اظهار الجلد المنطوق خلافه . (٢٣) اذ رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع ورمل أصحابه ولم يكن اذ ذاك بمكة مشرك . هـ .
(٢٤) المسألة أعنى مسألة تخليل الخمر . (٢٥) أى مما تتعلق بالنظر فى جواز النسخ بالقياس . هـ . (٢٦) أى فى جواز النسخ بالقياس .
(٢٧) مثاله . (٢٨) لأن التبي صلى الله عليه وسلم كما رواه جابر بن عبد الله أن رسول الله عليه وسلم سئل أيتوضأ بما أفضلت الخمر قال جنم وبما أفضلت السباع كلها .

أَبْتَوْضاً بِفَضْلِ الْخَمْرِ قَالَ ^(١) وَبِالسَّبَاعِ ^(٢) خَيْرٌ ^(٣) الشَّرِ
الْحَنَفِيُّ ^(٤) طَهَّرُ ذَلِكَ ^(٥) كَانَ إِذَا حَلَّ ^(٦) السَّبَاعُ فَيَنْبَذُهُ ^(٧) ثُبُذَ ^(٨)
قَلْنَا فَنَسَخُ أَحَدَ الْحَكَمِينَ لَا يُلْزَمُ رَفْعَ غَيْرِهِ لِمَا جَلَّ ^(٩)
فِيهِ ^(١٠) إِنْ حُكِمَ ضَمَّنَ الْخَبَرَ هَلْ نَسَخَ وَاحِدٌ لغيره يُقَرَّ ^(١١)
وَالْحَقُّ ^(١٢) إِنْ كَانَ ارْتِبَاطُ ^(١٣) فَدَجَلَا بَيْنَهُمَا ^(١٤) نُلْزِمُهُ ^(١٥) أَوْ لَا فَالَا ^(١٦)
فَنَسَخُ ^(١٧) نَهَى الْاِتِّبَازَ رُفْعًا وَجُوبَ حَدِّ شَارِبِهِ الْمُدَّعَى
وَنَسَخَ خَبَثِ صَنْعَةِ الْحُجَامِ لَا يَنْسَخُ ^(١٨) خَبَثِ ثَمَنِ السَّكَلَبِ وَلَا
جَارِحُ شَاهِدٍ بِفَعْلِ نَسَخَا ^(١٩) تَحْرِيمُهُ فَجَرَحُهُ مَا رَسَخَا ^(٢٠)
وَمَنْعُهُ ^(٢١) مَا اسْتَلْزَمَهُ خَفِيَ يُظَنُّ ^(٢٢) فَالْخَلْفُ بِهِ مَا تَنَى ^(٢٣)

(١) نعم • (٢) أى وبما أفضلت السباع • (٣) فاعل قال • (٤) قال •
(٥) أى سؤر السباع • (٦) أى انما كان ذلك حين كانت السباع حلالا
فلما نسخت إباحت السباع نسخت طهارة أسرارها فكانهم قاسوا نسخ
أحد الحكمين على نسخ الآخر بناء على اتحادهما فى العلة فلما زال أحد
الحكمين زال اعتبار علة ولزم من ذلك زوال الحكم الآخر • ا ه • (٧) أى
نسخ حل السباع • (٨) أى نسخ طهارة سؤرها • (٩) أى ظهر من أن
الرصف الواحد يجوز أن يكون علة لحكمين من جهتين فلا يلزم من رفع
اعتباره من إحدى الجهتين رفع اعتباره من الجهة الأخرى • (١٠) أى يتعلق
بما نحن فيه اذا كان الدليل والخبر يتضمن حكمين هل النسخ • (١١) أى
هل يلزم من نسخ أحد الحكمين نسخ الآخر أم لا • (١٢) التحقيق فيه
التفصيل وهو • (١٣) وتلازم • (١٤) أى بين الحكمين • (١٥) أى فلزم
رفع أحد الحكمين بسبب رفع الآخر • (١٦) يلزم من رفع أحدهما رفع
الآخر • (١٧) مثال الأول - يعنى اذا ادعينا حد شارب النبيذ بالقياس
على الخمر أو غيره يقول الحنفية قد نسخ الحد عنه بقوله صلى الله عليه
وسلم كنت نهيتكم عن الانتباز فانتبذوا ولم نسخ التحريم فيه لزم نسخ
وجوب الحد عن شاربيه • (١٨) أى ومثال الثانى احتجاج أصحابنا على
أن بيع الكلب حرام بقوله صلى الله عليه وسلم كسب الحجام خبيث وثنى
الكلب خبيث فيقول المخالف قد نسخ حكم خبيث كسب الحجام بخبيث
أبى طيبة أنه حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاه أجرة فاذا نسخ
كسب الحجام لزم نسخ التحريم بهذا وهذا ضعيف • ا ه •
(١٩) من الأفعال • (٢٠) أى يلزم نسخ تحريم ذلك الفعل بنسخ التحريم
به وهذا من القسم الأول • ا ه • (٢١) أى من القسم الأول • (٢٢) أى
مظنون • (٢٣) أى أت لسبب الخفاء فيه • - يعنى فان كان أحد الحكمين
لا ارتباط بينه وبين الآخر من حيث اشتمل عليهما نص واحد من كتاب
أو سنة • ا ه •

تحريم^(١) أثمان الكلاب الشافعي^(٢) بحتم^(٣) قتلها^(٤) بأمر^(٥) الشارع^(٦)
 فلا على^(٧) المتلف قيمة^(٨) فلا^(٩) لتأكل الكلاب أثمان^(١٠) جلا
 الحنفى^(١١) قتلها^(١٢) منسوخ^(١٣) قيمتها في متلف^(١٤) رسوخ^(١٥)
 فجازت^(١٦) الأثمان ذو^(١٧) خفاء^(١٨) قابل^(١٩) منع^(٢٠) عند ذى ذكاء
 إيجاب^(٢١) قيمة^(٢٢) على القاتل لا يلزم^(٢٣) حل^(٢٤) بيعها^(٢٥) للعقلا

مسألة

قد ينسخ^(١٧) الناسخ^(١٨) كالصيام^(١٩) ناسخ^(٢٠) عاشوراء^(٢١) أو إطعام^(٢٢)
 ومين الصوم^(٢٣) نكاح^(٢٤) المتعة^(٢٥) حرم^(٢٦) مرتين^(٢٧) عن إباحة

الباب الرابع من القسم الأول

في كون الأصل^(٢٤) راجحا^(٢٥)

وقد يرى ترجيحه من السند وقد يرى من مقتنه وقد ورد^(٢٦)

(١) مبتدأ : مثاله احتجاج الشافعي على تحريم ثمن الكلب بما روى
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب وما وجب قتله فلا
 قيمة على متلفه وما لا قيمة على متلفه فلا ثمن له . والسلام . (٢) قال
 الشافعي . (٣) خبره . (٤) أى ثابت بوجوب قتلها . (٥) متعلق بحتم .
 (٦) عليه السلام بقتل الكلاب . (٧) ما وجب قتله . (٨) فى قتله .
 (٩) فما لا قيمة على متلفه لا ثمن له . (١٠) أى قال . (١١) أى قبل
 نسخ حكم قتل الكلاب . (١٢) أى ثابت أى فوجب بذلك القيمة على متلفه
 فاذا وجبت القيمة حل الثمن . والسلام . (١٣) لما وجبت القيمة جازت
 الأثمان . (١٤) خبر مبتدأ محذوف . (١٥) أى هذا الاستلزام خفى يقبل
 المنع مع أنه لا يلزم من وجوب القيمة على القاتل جواز البيع . اهـ .
 (١٦) مع أنه . (١٧) علم أن الناسخ فقد ينسخ إما بغير الحكم
 الأول وإما بمثله فقد نسخ صوم يوم عاشوراء بالتخيير بين
 صوم رمضان والإطعام ثم نسخ ذلك التخيير بالتعيين .
 (١٨) بومضان للمخير . (١٩) عطف على الصيام أى كالصيام أو الإطعام
 فى رمضان الناسخ لوجوب عاشوراء . (٢٠) أى فنسخ الصوم للمخير
 بتعيين الصوم . اهـ . (٢١) مبتدأ . (٢٢) يبنى قد صح أن نكاح المتعة
 أباحه الله تعالى ثم حرمه ثم أباحه ثم حرمه فاستقر فيه التحريم ذكر ذلك ابن
 حزم وهو ثقة فى النقليات . (٢٣) خبره . (٢٤) النقلي . (٢٥) جميع
 ما يعارضه . (٢٦) أعلم أن الترجيح يقع إما من جهة السند وإما من
 جهة المتن .

لأَوَّلِ^(١) ترجيحُ راوٍ أكبر^(٢) لما روى الأفراد^(٣) ابنُ عمرَ
فضلٌ عندنا^(٤) على القرآنِ
وما رَوَى^(٦) أَتَقَنُ ذُو رُجْجَانِ
وذلك^(٨) عن عائشةٍ يبين^(٩)
وكونه^(١٣) مباشرَ القضيةِ^(١٤)
قولُ أبي رافعٍ المباشرِ^(١٧)
وكونُ^(٢٠) راوٍ^(٢١) صاحبِ الواقعةِ^(٢٢)
وكونه^(٢٥) أكبرَ^(٢٦) صحبةٍ^(٢٧) فما^(٢٨)
لِأَمِّ سَلَمَةَ وَعَائِشَ^(٢٩) انتمى^(٣٠)

(١) أى ترجيح السند أسباب عشرة السبب الأول كبر الراوى .
(٢) لأنه أثبت وأضبط لما يرويه . (٣) مثاله احتجاج أصحابنا على أن
الأفراد بالحج أفضل لحديث ابن عمر أن رسول الله صلى عليه وسلم أفرد
بالحج حين أحرامه . أ هـ . (٤) المالكية . (٥) إذا عارض الحنفية المروى
بحديث أنس أنه سمع رسول الله صلى عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة
جميعا قلنا أن ابن عمر كان فى حجة الوداع كبيرا وأنس صغيرا وكانت
رواية ابن عمر أرجح وقد روى الثقة عن زيد بن أسلم وغيره أن رجلا أتى
ابن عمر فقال بم أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بلى ولكن أنس
بن مالك زعم أنه أفرد فقال ابن عمر أن أنس بن مالك كان يدخل على النساء
وهن متكشفات الرؤوس وإنى كنت تحت ناقه رسول الله صلى الله عليه
وسلم يمسنى لعابها أسمعه يلبي . أ هـ . (٦) السبب الثانى أن يكون
الراوى لأحد الخبرين أعلم وأتقن ممن روى الآخر . (٧) صلى الله على من
لأنبى بعده . (٨) أى الأفراد . (٩) نائب فاعل يبين . (١٠) أى عائشة .
(١٢) وأعلم من أنس . (١٣) السبب الثالث أن يكون الراوى مباشر
القضية بنفسه . أ هـ . (١٤) فروايته أرجح من غير المباشر - مثاله .
(١٥) النكاح - أى تزوجه عليه السلام . (١٦) أى حال كونه حلالا .
(١٧) قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال وبني
بها وهو حلال وكنت أنا السفير بينهما . أ هـ . (١٨) وقال ابن عباس
تزوجها وهو محرم . (١٩) فأبو رافع باشر القضية فهو أعرف بها . أ هـ .
(٢٠) السبب الرابع . (٢١) من أحد الراويين . (٢٢) فهو أولى بعلمها .
(٢٣) تزوجنى رسول الله ونحن . (٢٤) فهذا رجح أصحابنا حديث
ميمونة قالت تزوجنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان على
رواية ابن عباس المذكورة . والسلام . (٢٥) السبب الخامس .
(٢٦) أى أحد الراويين . (٢٧) للنسب من غيره ومثاله ترجيح أصحابنا
حديث عائشة وأم سلمة الخ . (٢٨) أى الحديث الذى . (٢٩) ترجيح
عائشة . (٣٠) أى اتسبب .

أن رسول الله كان يصبحُ أي جنباً^(١) ثم يصومُ يرجحُ^(٢)
 ما قد^(٣) روى أبو هريرة^(٤) فمن أصبح جنباً^(٥) فلا صوم^(٦) إذن
 وكثرة^(٧) الرواة^(٨) قد ترجح^(٩) حديث^(١٠) إيجاب الوضوء^(١١) أرجح
 أي عندنا^(١٢) مما رواه^(١٣) طلقُ فقد روى الأول^(١٤) منهم خلق^(١٥)
 أبو هريرة^(١٦) مع ابنِ عمر^(١٧) زيد^(١٨) وسعد^(١٩) منهم قد ذكر^(٢٠)
 أم حبيبة^(٢١) وأروى عائشةُ وأم سلمة^(٢٢) روتهُ عائشةُ^(٢٣)
 وكونهُ^(٢٤) أقرب^(٢٥) مثل ابنِ عمر مع أنس في الحج^(٢٦) مثل ما غبر^(٢٧)
 وكونهُ^(٢٨) روى^(٢٩) بلا حجاب^(٣٠) عتق^(٣١) بريرة على الصواب^(٣٢)
 كان^(٣٣) وعبد زوجها^(٣٤) عن عروة^(٣٥)

وقاسم^(٣٦) قالاه^(٣٧) عن^(٣٨) عائشة^(٣٩)

لا مارواه عن حجاب^(٤٠) أسود عنها^(٤١) وحر زوجها^(٤٢) لا يعفد^(٤٣)

(١) من جماع . (٢) لأن الأدم ضجة أعرف بما يدوم من السنن
 وما لا يدوم ولذلك لما بعث مروان بن الحكم إلى أبي هريرة من يرد عليه
 ما روى به حديث عائشة وأم سلمة قال أبو هريرة أهما قالتاه قال نعم
 قال أبو هريرة هما أعلم . انتهى . (٣) أي الحديث الذي . (٤) أن
 رسول الله قال من أصبح الخ . (٥) أي جنباً . (٦) فلا صوم له .
 (٧) السبب السادس . (٨) لأحد الخبرين . (٩) على الأصح .
 (١٠) أبي هريرة المتقدم في إيجاب . (١١) من مس الذكر .
 (١٢) المالكية . (١٣) ابن علي المتقدم . (١٤) من الرواة . (١٥) كثير .
 (١٦) عبد . (١٧) ابن الخطاب . (١٨) ابن خالد . (١٩) ابن أبي
 وقاص . (٢٠) هؤلاء من الرجال . (٢١) وروتها من أمهات المؤمنين
 غيرهن . (٢٢) رضي الله عنهن . (٢٣) أي رافعة له إلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم . (٢٤) السبب السابع - أي أحد الراويين .
 (٢٥) إلى النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع كلامه . (٢٦) في
 الأفراد والقرآن . (٢٧) تقدم . (٢٨) السبب الثامن . (٢٩) الراوى .
 (٣٠) سمع الحديث . (٣١) مثاله ترجيح أصحابنا حديث القاسم بن
 محمد وعروة عن عائشة أن بريرة عتقت وزوجها عبد . (٣٢) عندنا .
 (٣٣) واو الحال . (٣٤) روى . (٣٥) ابن الزبير . (٣٦) ابن محمد بن
 أبي بكر الصديق . (٣٧) كلاهما . (٣٨) أي رويها عنها بلا واسطة .
 (٣٩) رضي الله عنها . (٤٠) أي من وراء حجاب . (٤١) عن عائشة .
 (٤٢) أي كون عتق الحال أن زوجها حر . (٤٣) لا يرجعه شيء .

أو^(١) عنه لم تختلف الرواة^(٢) لما روى ابن عمر الثبات^(٣)
 إن زادت الإبل على عشرين ومائة في كل أربعين
 بنت لبون حقة خمسين^(٤) لا ما إلى ابن حزمهم^(٥) يعززون^(٦)
 إن زادت الإبل على عشرين^(٧) استؤنفت فريضة^(٨) الساعين^(٩)
 إذ جاء^(١٠) ما روى عن ابن حزم كما عن ابن عمر المسمي
 وكونه الآخر في الإسلام ما^(١١) عن^(١٢) أبي هريرة العلام
 من اثنتين^(١٣) سلم النبي^(١٤) ثم^(١٥) على ابن مسعود^(١٦) عن النبي لا
 والحنفي احتج به^(١٧) وأبطلا^(١٨) إن في الصلاة شغلا
 في المتن^(١٩) رجع^(٢٠) ما يكون قولاً على الذي يكون منه فعلاً
 لا ينكح^(٢١) المحرم^(٢٢) راجحاً^(٢٣) على^(٢٤) نكح
 ميمونة محرماً^(٢٥) جلاً^(٢٦)

(١) السبب التاسع أن يكون أحد الراويين لم يختلف (في) الرواية
 بخلاف الآخر . (٢) جمع راوٍ . (٣) أي الترجيح عندنا أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال إذا زادت الإبل الخ . (٤) أي ففى . (٥) وفى
 كل خمسين حقة . (٦) أي لا حديث عمرو بن حزم أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال إذا زادت الإبل الخ . (٧) ومائة . (٨) الفريضة . (٩) جمع
 ساع . (١٠) أي روى عن عمرو بن حزم مثل ما رواه ابن عمر .
 (١١) مبتدأ . (١٢) أي الحديث الذي روى . (١٣) متعلق بسلم .
 (١٤) قال كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الصلاة فيرد
 علينا فلما قدمنا من عند النجاشى سلمنا عليه فلم يرد علينا فقال : إن
 فى الصلاة شغلا وفى رواية إن الله يحدث من أمره ما يشاء وإن مما
 أحدث ألا تكلموا فى الصلاة فجمع الروایتين فى النظم بقوله لا تكلموا
 الخ . (١٥) أي ثم تكلم وبني على صلاته . (١٦) أي قصد
 ترجيحه . خبره . (١٧) حديث . (١٨) فى الصلاة . (١٩) مخففة من
 الثقيلة . (٢٠) أي بهذا الحديث . (٢١) أي أختجت الحنفية بهذا
 الحديث على أن الكلام فى الصلاة يبطلها مطلقاً كالحديث . (٢٢) فهذه
 نبذة من ترجيحات السند ثم أشار الى ترجيحات المتن فقال . (٢٣) فإن
 القول أقوى على الصحيح ومثاله ترجيح أصحابنا حديث عثمان قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح واليه أشار
 بقوله . (٢٤) بأسباب عشرة الأول رجع . (٢٥) حديث . (٢٦) مبتدأ .
 (٢٧) أي رجلاً راجحاً . (٢٨) حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نكح الخ . (٢٩) حال كونه . (٣٠) خبره . وذلك أن الفعل
 محتمل للخصم به ولا يدل على دوام الحكم والقول بخلافه .

وَرَجَّحَ^(١) الدال^(٢) بمنطوق^(٣) على
فالحنفي^(٥) رَجَّحَ الجار^(٦) أحق
حاضر^(١٠) شفعة^(١١) بما لم يقسم
فانعكس الترجيح إذ فيه^(١٤) فإن
وَرَجَّحَ المقصود بالحكم^(١٧) على
جبريل^(٢٠) بالنبي صلى العصر
على الذي^(٢١) به دليل^(٢٢) الحنفى
إفهام^(٢٣) أن أول العصر^(٢٤) بأن
إذ دل^(٢٧) ما بين صلاة العصر
دال بمفهوم^(٤) فنخذ ما نقلا^(٥)
بشفعة^(٧) الجار^(٦) بفهم^(٨) ما^(٩) نطق
وعيدنا^(١٢) للوجهين^(١٣) ينتهى
صُرقت الحدود^(١٥) لاشفعة^(١٦) دين^(١٧)
سواء خذ ترجيحنا^(١٨) ما نقلا^(١٩)
إذ ظل^(٢١) كل^(٢٢) مثله قد صار
أى إنما^(٢٣) مثلكم^(٢٤) الحديث فى
يصير^(٢٥) مثليه^(٢٦) وإلا^(٢٧) لم يبين^(٢٨)
ومغرب^(٢٩) أقل مما يجرى^(٣٠)

(١) السبب الثانى والثالث . (٢) المتن . (٣) متن . (٤) فى ذلك
وهو ما أشار إليه بقوله . (٥) أى أصحاب أبى حنيفة . (٦) أى ما روى
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفعة جاره . (٧) أى
على مفهوم . (٨) أى المنطوق الذى . (٩) أى نطقه . (١٠) فاعل نطق .
(١١) أى حديث حاضر الشفعة فيما لم يقسم وهو قوله عليه السلام
الشفعة فيما لم يقسم بمفهومه لا شفعة للجار لأن نصيبه مقسوم .
(١٢) المالكية . (١٣) أى ينتسب هذا الحديث إلى الوجهين المنطوق
والمفهوم إذ جاء فيه فإذا صُرقت الحدود فلا شفعة . (١٤) أى فى
الحديث . (١٥) فهذا يدل بمنطوقه وبمفهومه على أن لاشفعة للجار فهو
راجع على قوله الجار أحق بشفعة جاره وقد اشتمل هذا على سببين ،
السبب الأول الدلالة بالمنطوق والثانى الدلالة بالمنطوق والمفهوم معا .
(١٦) أمر من دأب يدين . (١٧) السبب الرابع أن يكون أحدهما قصد به
الحكم والآخر ليس كذلك فرجح . والسلام . (١٨) فى الصحيح .
(١٩) أى حين صار ظل كل شئ مثله . (٢٠) أى على الحديث الذى تمسك
به الحنفية من أن أول الوقت أن يصير ظل كل شئ مثليه . والسلام .
(٢١) وهو حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما
مثلكم ومثل أهل الكتب قبلكم مثل رجل استأجر أجيرا فقال من يعمل
فيما بين غد والى نصف النهار على قيراط فعملت اليهود ثم قال من يعمل
فيما بين نصف النهار الى العصر على قيراط فعملت النصارى ثم قال من يعمل
فيما بين العصر والمغرب على قيراطين فعملتم أنتم فغضبت اليهود والنصارى
فقالوا ما لنا أكثر عملا وأقل عطاء فقال هل نقتصمكم من حقكم شيئا فقالوا
لا قال إنما هو فضلى أوتيه من أشياء قالت الحنفية فدل هذا
الحديث أن ما بين صلاة العصر والمغرب أقل مما بين الزوال والعصر ولا
يصح ذلك إذ كان أول وقت العصر أن يصير ظل كل شئ مثليه . (٢٢) أى وان
(٢٣) هذا الحديث . (٢٤) يكون . (٢٥) ظل كل شئ . (٢٦) أى وان
لم يكن ذلك أول وقته . (٢٧) أى لم يظهر الحديث أى لا يصح ما فيه .
(٢٨) الحديث أن . (٢٩) من الزمان .

بين الزوال وصلاة العصر
جوابنا^(٢) بالأول الحكم قصد
ورجع الوارد أى على سبب^(٣)
حديث^(٧) أيما إهاب دُفعا^(٨)
على حديث^(١١) قال لا تلتفعوا
لكنه^(١٤) يرجح أو لا لدى
وظاهرا^(١٦) رجع على المؤول^(١٧)
وقد مضت أمثلة في الظاهر
كذلك ما يرجح بالدليل
ورجح^(٢٢) المثبت للحكم على
قد دخل^(٢٤) البيت^(٢٥) فصل^(٢٦) أى على^(٢٧)

فلا يصح في سوى ذا فأدر^(١)
وذا لضرب مثل فقد يرد
على^(٤) سواء^(٥) فترجيح وهب^(٦)
إذ مرر شاة ميتة لهم^(٩) أنفا^(١٠)
من ميتة أى بإهاب^(١٢) يمنع^(١٣)
ما ليس مأكولا فجعله أرددا^(١٥)
إن لم يكن^(١٨) أرجح منه بالدلي^(١٩)
تبين هذا عند كل متأهر^(٢٠)
مثله قد مر في التأويل^(٢١)
نافيه رجع ما بلال^(٢٣) نقلا
ما قاله أسامة^(٢٨) النافي الصل^(٢٩)

(١) أى ما ذكر من أن أول العصر أن يصير كل شيء مثليه . (٢) أى أصحابنا يقولون أن هذا الحديث إنما قصد به ضرب المثل ولم يقصد به شرع الحكم وأما حديث جبريل فهو مقصود في شرع الحكم . (٣) السبب الخامس والسادس أن يكون أحد المتين أرادوا على سبب والآخر وأرادوا على غير سبب فرجح الخ اهـ . (٤) فإن الوارد على سبب أرجح في السبب الوارد على غير سبب أرجح في غير السبب . (٥) مثال الأول . (٦) أى يعطى . (٧) رسول الله صلى الله عليه وسلم . (٨) فقد ظهر . (٩) أى الناس وهى الميمونة . (١٠) أى ملغوة . (١١) فيرجح . (١٢) ولا عصب . (١٣) الانتفاع بالاهاب فإن الخبر الأول أرجح في جلد ما يؤكل لحمه لأنه كالنص فيه إذ هو السبب لكن الثانى يرجح الأول . (١٤) وإن دبح لأنه قد اختلف في اعتبار العام الوارد على سبب في غير السبب فعلم بهذا احتمال هذا المحل على سببين . (١٥) لسبب السابع ترجيح الظاهر على المؤول متنا . (١٦) المتن . (١٧) أى لا أن يكون دليل التأويل أرجح من الأصل يقتضى للظاهر اهـ . (١٨) أى الدليل وهذا من الاكتفاء . (١٩) فضل . (٢٠) فلتراجع أمثله هناك . (٢١) فينظر هناك . (٢٢) فصل . (٢٣) ما بلال . (٢٤) أنه دخل البيت ولم يصل الكعبة . (٢٥) فيه . (٢٦) أى رجع . (٢٧) أنه دخل البيت ولم يصل الكعبة . (٢٨) أى الصلاة وهو من الاكتفاء . اهـ . (٢٩) النافي الصل

ورجّح الناقل^(١) عن أصل^(٢) على^(٣) ذى النفى فالثانى إلى النسخ^(٤) جلا
لنا^(٥) حديث الطلق نافى^(٦) وأبى^(٧) هريرة ناقل^(٨) أصل^(٩) فاجتبى^(١٠)
وذو احتياط^(١١) راجح^(١٢) إن^(١٣) على^(١٤) فأكملوا^(١٥) على^(١٦) فتمّ^(١٧)

القسم الثانى^(١٨)

ما تضمن أصلا نقليا وهو الإجماع وقول الصحابي

إجماعنا^(١٩) تضمّن الدليلا شرعا كما عن الصحابي^(٢٠) قولا^(٢١)
إذ يحرم^(٢٢) الحكم بلا استناد^(٢٣) عليهما^(٢٤) إلى دليل الهادى^(٢٥)
إجماعنا^(٢٦) الوفاى من مجتهد أمتنا فى حادث^(٢٧) عن أحمد^(٢٨)
والإجماع حجة الجاهل^(٢٩) لمنعنا خلافة^(٣٠) فى ظاهر^(٣١)

(١) السبب التاسع أن يكون أحدهما ناقلا عن أصل البراءة والآخر
نافيا فإن الناقل أولى . والسلام . (٢) البراءة . (٣) أى لو قدم الثانى
أى النافى لكان ناسخا للناقل بخلاف العكس لما قدمنا من أن النقل عن
البراءة الأصلية ليست نسخا . اهـ . (٤) أى دليلنا على ترجيح حديث
أبى هريرة المقدم على حديث طلق أن حديث الطلق الخ . (٥) الوجوب
الروضه من مس الذكر وذلك هو الأصل أى البراءة الأصلية . (٦) حديث
(٧) الذى هو عدم التكليف الى إيجاب الوضوء من مس الذكر . (٨) أى
اختير لذلك اذ لو رجح حديث طلق على حديث أبى هريرة لكان ناسخا
لحديث أبى هريرة بخلاف العكس وما لا يؤدى الى شىء أولى . (٩) السبب
العاشر كون أحدهما يتضمن احتياطا فانه أرجح . اهـ . (١٠) مثاله
ترجيح أصحابنا قوله صلى الله عليه وسلم فإن غم . (١١) أى الهللال -
عليكم . (١٢) العبد ثلاثين . (١٣) أى على رواية من روى فاقبروا .
(١٤) والله الحمد - أى تم منّا القسم الأول من الكتاب وهو الأصل النقي
الشامل للكتاب والسنة . (١٥) من أقسام الكتاب . (١٦) أى إجماع
الامة . (١٧) كقول الذى قيل عن الصحابي . (١٨) وانما كان متضمنا
للدليل الشرعى اذ يحرم الخ . اهـ . (١٩) فى مسألة من المسائل .
(٢٠) متعلق ببحر - على الامة وعلى الصحابي . (٢١) عليه السلام - أى
من غير استناد الى دليل شرعى . (٢٢) أى حده . (٢٣) أى من أى ما أمر .
(٢٤) أى بعد أحمد عليه السلام من أى عصر كان . (٢٥) أى جمهور
العلماء ويحتجون على ذلك . (٢٦) أى خلاف الإجماع . (٢٧) قوله تعالى
ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين
نوله ما تولى الآية . اهـ .

غير^(١) سبيل^(٢) للمؤمنين يتبع وأمتي على الخطأ لا تجتمع^(٣)
جاء به تواتر بالمعنى بعصمة الأمة^(٤) فيه ضمناً
إن حكم الواحد من صحابة^(٥) والتابعين^(٦) محض العصابة^(٧)
من غير^(٨) إنكار^(٩) فهل إجماع وحجة^(١٠) أو لا به نزاع
جمهورهم^(١١) ذا حجة تدع وظاهر لا إجماع^(١٢) يقطع
أصحابنا^(١٣) المرأة إن قد زكدا لها وليها لزوجين غدا
زوجاً لها الثاني إذا بها دخل^(١٤) لم يعلم الأول إذ كذا حصل
أى بقضاء عمر^(١٥) بمحض صحابة^(١٦) وكلهم لم ينكر
بذا قضى^(١٧) للحسن^(١٨) المعاوية^(١٩) على ابنه يزيد فاف رابوياً
خالف فيه ابن عبد الحكم فقال للسابق عدداً تنتمى^(٢٠)

مسألة

وحجة إجماع^(٢١) صحب إلا واحد^(٢٢) كاليجر ينفى العولا^(٢٣)

(١) ويتبع . (٢) فمن خالف الإجماع فقد أنبع غير سبيل المؤمنين
فانذر في الوعيد . (٣) أى فقد قال صلى الله عليه وسلم لا تجتمع أمتي
على الخطأ . اهـ . (٤) يعنى قد رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم
أحاديث متواترة المعنى تتضمن عصمة الله عن الخطأ فيما أجمعوا عليه .
وصلى الله على النبي الكريم . (٥) الرسول رضوان الله عليهم . (٦) رحمة
الله عليهم . (٧) أى الجماعة وشاع ذلك . (٨) أحداث . (٩) فقد اختلف
فى ذلك هل هو . (١٠) أى ويكون حجة . (١١) قالوا . (١٢) لا إجماع
قطعى . (١٣) ومثاله احتجاج أصحابنا على أن المرأة الخ . (١٤) إذا دخل
بها الثاني . (١٥) ابن الخطاب رضى الله عنه . (١٦) رضوان الله عليهم .
(١٧) أى يكونها الثاني . (١٨) ابن على رضى الله عنه . آمين . (١٩) ابن
أبى سفيان رضى الله عنهما . (٢٠) أى تنتمى المرأة السابق بالعقد فهو
أولى . اهـ . (٢١) يعنى إذا اجتمع الصحابة على قول وخالفهم واحد منهم
فقد اختلف فى ذلك والأظهر أنه حجة . اهـ . (٢٢) لأنه بعيد أن يكون
ما تمسك به المخالف النادر أرجح . اهـ . (٢٣) مثاله احتجاج أصحابنا
على القول فى الفرائض بإجماع الصحابة رضى الله عنهم إلا ابن عباس وهو
المراد به بالبحر . والسلام .

قالوا^(١) فنسخ الحكم الوجوب لا يلزم نسخ التبييت^(٢) فاعقلا
نظيرها الظهار في الإماء قد مر^(٣) في التأويل باستيفاء
وليس^(٤) معذول^(٥) قياس خصا بالحكم بالإجماع أو مانصا
أو عدم^(٦) النص^(٧) وليس يعقل معناه لا إلخاف حين مجهل
أو عدم الشركة في معناه^(٨) أو لها^(٩) تضاوؤه جلا^(١٠)
بشاهد^(١١) خزيمة^(١٢) لو ألحقا لا بطل اعتبار^(١٣) عد مطلقا
خص^(١٤) أبي بردة بالعناني^(١٥) قر^(١٦) وبالرضاع^(١٧) سالما^(١٨) مع الكبير
منه خصائص النبي تمتلئ^(١٩) والخلف^(٢٠) في الفروع منها قد جلا
مبناه^(٢١) هل خص بذى الأحكام^(٢٢) ومنعه أظهر في الخصام^(٢٣)

(١) أي الحنفية - أنا لم نقس الفرع على الأصل في الحكم المنسوخ بل في حكم آخر . (٢) حكم التبييت المقيس على الأصل فيه . (٣) يقال أن الظهار كان طلاقا مخصوصا بملك النكاح فلو لم ينسخ لم ينعد في الأمة ظهار لأن الطلاق لا ينعد في الأمة لكنه لما نسخ عنه حكم الطلاق وصرف إلى مجرد تحرير الاستمتاع والاستمتاع مشترك فيه بين الزوجة والأمة ووجب أن ينعد الظهار في الزوجة والأمة وقد يقال كان للظهار حكم مخصوص وهو الطلاق ومحل مخصوص وهو الزوجة وقد نسخ حكمه فلا يلزم منه نسخ محله إلا ترى أن الإيلاء كان طلاقا ثم نسخ وبقي محله وهو الزوجة غير منسوخ . (٤) أي أن لا يكون معذولا به عن سنن القياس . اهـ . (٥) الشرط الثالث أن لا يكون الأصل مخصوصا بالحكم فإنه إذا كان مخصوصا به تعذر إلحاق غيره به في الحكم والآن بطل الخصوص وهذا الشرط ينفصل إلى ثلاثة أقسام قسم نص الشرع على الخصوص فيه أو ثبت الإجماع على ذلك واليه أشار بقوله آ هـ . (٦) قسم لم ينص الشرع فيه . (٧) أي ألا أنه لا يعقل معناه فتعذر إلحاق غيره له لأجل الجهل بالمعنى الذي لأجله شرع الحكم في نزاع الأصل . (٨) وقسم عقل معناه ألا أنه فقد ما شاء في ذلك المعنى فلذلك تعذر إلحاق به . (٩) أي القسم الأول من الثلاثة . (١٠) أي أظهره . (١١) بشهادة واحد . (١٢) يدل من شاهد - فإنه كان مخصوصا بذلك مشهودا به من بين الصحابة . (١٣) أي ولأنه لو الحق به غيره لحرم القياس في كل شاهد وبطل اعتبار المد في الشبهة . آ هـ . (١٤) تخصيص . (١٥) في قوله عليه السلام لا يرودة في العتاق تحدي عنك ولا تحريم عن أحد غيرك آ هـ . (١٦) أي ثبت . (١٧) تخصيصه . (١٨) آ هـ . (١٩) كان خصا سالما بالرضاع وهو كبير حتى يدخل على عائشة رضي الله عنها من غير حجاب آ هـ . (٢٠) وفي معناه هذا ما اختص به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الأحكام فلا بد من ذلك . (٢١) يعني قد أختلف في فروع من ذلك . (٢١) في الخلاف . (٢٢) آ هـ . (٢٣) أي فإذا وقع البناء بين الخصمين فيكون الأصل مانعا من الخصم بالبناء فإن الأظهر حمله على عدم الخصوص آ هـ .

إِذَا فَلَا يُصَارُ لِلْخُصُوصِ إِلَّا بِإِجْمَاعٍ أَوْ النَّصِّ (١)
عَقْدُ النِّكَاحِ بِالْهَبَاتِ قَدْ مَضَى (٢)
وَالْحَنْفَى (٤) بَرَكْ مَهْرٌ خُصَّصَا (٥)
مِنْ ذَلِكَ الْخِلَافُ (٦) فِي الْإِحْرَامِ
فَيَنْبَنِي تَطْيِيبُهُ (٩) عَلَيْهِ (١٠)
فَلَا تَحْمِرُوهُ فِيهِ نَصٌ (١٢)
وَالغسلُ (١٤) وَالصَّلَاةُ لِلشَّهِيدِ (١٥)
بِقَتْلَى (١٨) صَحَابَةٍ فِي أَحَدٍ (١٩)
تَخْصِيصُ (٢٢) ذَيْنِ الْحَنْفَى (٢٣) لَا الشَّافِعِي (٢٤)

وَعِنْدَنَا التَّفْصِيلُ (٢٥) فِيهِمَا رُعِيَ
فَالْحَرِيمُ (٢٦) الْمَيِّتُ مَخْصُوصٌ بِهِ وَعَمَّ مَا لِلشَّهَدَاءِ انْتَبَهَ
وَالثَّانِ (٢٧) مَا مَعْنَاهُ لَيْسَ يُعْقَلُ بِمَعْظَمِ الْمُتَدَرِّاتِ (٢٨) مَثَلُوا (٢٩)

(١) أَى حَتَّى يَثْبُتَ الْخُصُوصُ بِإِجْمَاعٍ أَوْ نَصٍّ . (٢) مَعَ ذِكْرِ الْخِلَافِ
فِي مَا خُصَّصَ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ خَالِصَةٌ لَكَ مِنْ دُونِ
الْمُؤْمِنِينَ . (٣) أَى قَالَ الشَّافِعِيَّةُ أَنَّ النِّكَاحَ بِلَفْظِ الْهَبَةِ مَخْتَصٌّ بِالنَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَه . (٤) قَالَ . (٥) لِأَنَّ بِهِ يَظْهَرُ الشَّرْفُ وَرَفْعُ
الْحُجُوجِ بِخِلَافِ الْإِخْتِصَاصِ بِلَفْظٍ يَوْجَدُ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنَ الْأَلْفَاظِ وَالشَّافِعِيَّةُ
نَرَى أَنَّ إِخْتِصَاصَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَلْفُظِ تَأْوِيلٌ لِإِخْتِصَاصِهِ بِمَعْنَاهُ
وَلِأَجْلِ ذَلِكَ اخْتَلَفَ فِيهِ عِنْدَنَا فِي الْمَذْهَبِ عَلَى قَوْلَيْنِ . (٦) بَيْنَ الْعُلَمَاءِ .
(٧) أَى هَلْ يَنْقُطِعُ بِالمَوَاتِ أَمْ لَا . (٨) أَى المَوْتَ . (٩) أَى تَطْيِيبِ الْمَحْرَمِ
إِذَا مَاتَ - أَى الْمَيِّتِ . (١٠) أَى عَلَى هَذَا الْخِلَافِ . (١١) أَى عَلَيْهِ .
(١٢) وَقَدْ وَرَدَ فِي الْأَثَرِ أَنَّ أَعْرَابِيًّا وَقَصَتْ بِهِ نَاقَتَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَحْمِرُوا رَأْسَهُ وَلَا تَمْسُوهُ بِطَئِبٍ فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
مَذْبِيحًا أَه . (١٣) أَمْ لَا . (١٤) لِلشَّهِيدِ . (١٥) أَى عَلَى . (١٦) أَى
غَسَلَهُ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِ . (١٧) أَى خِلَافُ . (١٨) شَهَدَاءُ - مَتَّحِقٌ بِخُصٍّ .
(١٩) فَلَا يُلْحَقُ بِهِمْ غَيْرُهُمْ . (٢٠) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَتْلِ أَحَدٍ زَمَلُوهُمْ
بِكُلِّوْمِهِ وَدَمَائِهِمْ فَإِنَّهُمْ يَبْعَثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجَرَاحِهِمْ تَشْغِبُ دَمًا لَدُنْ
لَبَنِ الدَّمِ وَالرَّيْحِ رِيحُ الْفَسْكِ أَه . (٢١) أَى يَظْهَرُ . (٢٢) مَفْعُولٌ يَبْدَى .
(٢٣) فَاعِلٌ يَبْدَى - أَى يَرَى الْحَقِيقَةَ أَنَّ ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِالْأَعْرَابِيِّ
وَبِشَهَدَاءِ (أَحَدٍ) فَلَا يُلْحَقُ بِهِمْ غَيْرُهُمْ . (٢٤) فَإِنَّهُ يَقُولُ غَيْرُ مَخْصُوصٍ
بِهِ فَيُلْحَقُ بِهِمْ غَيْرُهُمْ . (٢٥) فَأَمَّا أَصْحَابُ الْمَالِكَةِ فَفَصَّلُوا وَزَاوَأْ أَنَّ
حَدِيثَ الْأَعْرَابِيِّ مَخْصُوصٌ بِهِ فَلَا يُلْحَقُ بِهِ غَيْرُهُ وَحَدِيثُ الشَّهَدَاءِ عَامٌّ .
(٢٦) الْأَعْرَابِيُّ . (٢٧) الْقِسْمُ . (٢٨) أَى مِثْلُهُ مَعْظَمُ التَّقْدِيرَاتِ .
(٢٩) فَإِنَّهَا غَيْرُ مَعْقُولَةٍ الْمَعْنَى فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا أَه .

فالطرد^(١) والعكس^(٢) والاستدلال^(٣) ليكلمها في بابها مثال

الباب الأول للقسم الثالث

قياس الطرد

بجمل^(٤) ما^(٥) مجهول حكمه^(٦) على معلومه^(٧) بالجامع^(٨) الحد^(٩) جلا^(١٠)

وسم بالعلوم^(١١) أصلا^(١٢) والذي

مجهول^(١٣) فرعاً فالنبذ^(١٤) يمتد^(١٥)

خبراً^(١٦) بحكم من التحريم بجامع الإسكار في التسليم^(١٧)

أركان القياس

أركانه أربعة فالأصل^(١٨)

والفرع^(١٩) والعلة^(٢٠) حكم^(٢١) يجلو^(٢٢)

-
- (١) أي فالأول هو الطرد يعني ما كان مماثلاً لحكم الأصل فلا بد من
المغايرة بين الحكمين في المحل لاستحالة تغاير المثليين وإن تغاير المحلان
فذلك هو قياس الطرد . (٢) الثاني هو قياس - أي أن تان متناقضا لحكم
الأصل فلا بد من المغايرة بينهما في المحل لاستحالة اجتماع النقيضين وذلك
هو قياس العكس . (٣) أي الثالث هو الاستدلال وهو ما كان ليس
بمتناقض ولا مماثل فانحصر الكلام في اللازم عن أصل في ثلاثة أقسام
قياس طرد وقياس عكس واستدلال فلنعقد في كل قسم بابا . أو .
(٤) متعلق بجلا . (٥) أي شي للحاق . (٦) وهو الفرع . (٧) أي على
شيء معلوم الحكم وهو الأصل . (٨) أي لأجل أمر جامع بينهما يقتضي
ذلك الحكم . (٩) حديث قياس الطرد . (١٠) أي ظهر . (١١) حكمه .
(١٢) سم . (١٣) حكمه . (١٤) فرع . (١٥) يتبع - أي فاذا قسنا
النبذ الذي هو مجهول الحكم ومحل النزاع على الخبر الذي هو معلوم
الحكم ومحل الاتفاق فالخبر هو الأصل والنبذ هو الفرع والجامع
الاسكار والحكم المطلوب اثباته في الفرع وهو التحريم . ا هـ .
(١٦) أصل . (١٧) أي في حال تسليم شروط القياس فيه . (١٨) الأول
(١٩) الثاني . (٢٠) الثالث . (٢١) والرابع الحكم . (٢٢) أي يتبين .

الركن الأول : الأصل

من شرطه^(١) في الحكم الاتفاق في ثبوته^(٢) للشافعي ينفى
قياسُ إجزاء نية التطوع في الحج عن فرض على الصوم رُعي
لأن إجزاء نية للنفل في صوم عن الفرض طريقُ الحنفى^(٣)
وأن^(٤) يكون^(٥) مستمرَّ الحكم أى غير منسوخ لأهل العلم
إذ نسخهُ^(٦) والوصف^(٧) فيه حاصلُ يدل أن الوصف لا يُعكَلُ^(٨)
فلم يُلْقَ^(٩) سيلق^(١٠) جمع^(١١) به فلم يكن^(١٢) يجامع ولا لملة زمن
والحكم قد يُنسخ^(١٣) من أحكام أصلي ولم يَسِرْ^(١٤) إلى المرام^(١٥)
في الفرع^(١٦) فالتبَيُّتُ لم يُعَيَّنْ^(١٧) في^(١٨) رمضان الصوم^(١٩) ذى التَّعْيِينِ
للحنفى^(٢٠) كصوم عاشوراء قلنا لحكم الأصل نسخ^(٢١) جاء

(١) وله خمسة شروط . (٢) أى أن يكون الحكم فيه ثابتاً على الاتفاق
لأنه إن لم يثبت لم يتوجه القياس عليه لأن القصد ثبوت الحكم في الفرع
وثبوت الحكم في الفرع فرع ثبوته في الأصل ولذلك في المناظرات إذا
قاس المستدل على أصل لا يقرُّ به فإنه لا تقوم به الحجة على خصمه وإن
كان الخصم يقول بالأصل لأن المستدل معترف بفساد قياسه ومثاله
احتجاج الشافعية على الحنفية في أن نية التطوع في الحج تجزئ عن
نية الفريضة فيه خلافاً للحنفية بقياسهم ذلك على الصوم فإن مذهب
الحنفية فيه أن نية التطوع فيه تجزئ عن نية الفريضة خلافاً للشافعية
فقد قاست الشافعية على الأصل لا القول به . ا هـ . (٣) لا طريق
الشافعي . (٤) الشرط الثاني . (٥) الأصل . (٦) أى نسخ حكم
الأصل . (٧) الجامع . (٨) لتخلو الحكم عنه . (٩) إذا لم يكن علة -
فإن قلت قد يجمع بين الفرع والأصل بغير علة قلت لابد من كون ذلك
الجامع متضمناً للعلة أما أن لم يكن الوصف الجامع علة ولا متضمناً للعلة
لم يصح الجمع به وسيأتى له مزيد بيان إن شاء الله ا هـ . (١٠) أى لم
يصح . (١١) الجمع به . (١٢) لأن ما ليس بعلة يقتضى حكم العلة .
(١٣) يعنى قد ينسخ حكم من أصل الأحكام فيتموهم سريان النسخ إلى
الحكم الذي يطلب مثله في الفرع وليس كذلك . (١٤) من السريان .
(١٥) أى المقصود . (١٦) مثاله أن التبَيُّتَ النحر . (١٧) أى غير واجب .
(١٨) ضد م . (١٩) لأنه صوم متعين فلا يجب فيه تبَيُّت . الخ .
(٢٠) قياساً على صوم يوم عاشوراء فإنه لا يجب فيه التبَيُّت للحديث
الوارد . (٢١) ومن شرط الأصل المقيس عليه أن لا يكون منسوخاً .

مستغرق النوم وضوءاً نقضاً لِكَلَمِهِمْ إِلَّا أَبَا مُوسَى الرضَا (١)

(مسألة)

وفي اجتماع أهل عصرٍ ثانٍ (٢) أحدٍ قولى (٣) أولٍ قولان (٤)
وصحَّحوا (٥) إجماعاً وحجته وبعضهم تقيض ذلك أثبتته
ومنعنا (٦) البيع (٧) لأمِّ الولد إجماع كل التابعين يقتضى (٨)
بعد اختلاف فيه للأصحاب صابت عليهم (٩) رحمة (١٠) الوهاب

مسألة

وحجة (١١) للمالك (١٢) إجماع (١٣) أهل مدينة به نزاع (١٤)
حجتها في (١٥) المد بالإجماع لهم أذنان (١٦) كذا في الصاع (١٧)
وغير ذلك من المنقول المستمر عنه في النقول (١٨)

قول الصحابي (١٩)

قول الصحابي حجة (٢٠) وقيل (٢١) لا (٢٢) واحتج أول (٢٣) بما قد نقل (٢٤)
حديث (٢٥) أصحابي كالنجوم (٢٦) في الاهتداء للعلوم (٢٧)
وقائل (٢٨) لأربع أنتن كظهر أمي أي على عن (٢٩)

- (١) أي وكاحتجاج أصحابنا على أن النوم المستغرق ينقض الوضوء
- باجتماع الصحابة على ذلك إلا أبا موسى الأشعري . (٢) أي على .
- (٣) العصر . (٤) هل ذلك الجماع وحجة أولا . (٥) أي والاصح أنه
- اجماع وحجة . (٦) مبتدأ . (٧) ومثاله احتجاج أصحابنا على أن بيع أم
- الولد لا يجوز باجماع التابعين على ذلك . (٨) خبره . (٩) رضى الله عنهم
- (١٠) أي سبحانه رحمة الله الوهاب وفيه استعارة بالكناية وهي
- التخييلية . (١١) خبر مقدم . (١٢) رحمه الله . (١٣) مبتدأ . (١٤) أي
- خالفاً لما لك في ذلك غيره . (١٥) أي في قدره . (١٦) أي وكذا في كيفية
- الاذان والإقامة . (١٧) أي في قدره . (١٨) فهذا تمام الكلام في الاجماع
- (١٩) وهو النوع الثالث مما يتضمن الدليل . (٢٠) على ما عده .
- (٢١) ليس بحجة . (٢٢) أي ليس بحجة . (٢٣) أي من قال أنه حجة .
- (٢٤) عن النبي صلى الله عليه وسلم . (٢٥) بذل مما قد نقل . (٢٦) بأيهم
- اقتديتم اهتديتم . (٢٧) أي هم كالنجوم في الاهتداء بهم الى العلوم .
- (٢٨) مثاله احتجاج أصحابنا على أن من قال لأربع نسوة أنتن كظهر
- أمي الى . (٢٩) أعرض بمعنى ثبت عليه كفاره .

كفارة عليه مما يذكر^(١) من أنه كذا يقول عمر^(٢)
وحجة يقول أهل الحنفى قول الصحابي إذا كان ينفى
مخالف القياس إذ لا مدخلا للرأى فيه فلتوقيف جلا^(٣)
أما الذى واقفه^(٤) بأن عقل فليس حجة^(٥) برأى يحتمل^(٦)
مثال ما خالفه^(٧) كقول عائشة^(٨) لا يهتدى بعقل^(٩)
أكثر^(١٠) ما يمكنه^(١١) الوليد^(١٢) فى البطن^(١٣) عامان^(١٤) فذا التحديد
لا يهتدى إليه بالقياس نانيهما^(١٥) قول أبى العباس^(١٦)
فى آية الميراث الأخوان ليسا بإخوة فيخرجان^(١٧)
فإنه يؤخذ من قياس لغاتهم لكل ذى اقتباس^(١٨)

القسم الثالث

ما كان ناشئاً عن الأصل النقلي وهو القياس ناشئ عنه

وحكم ناشئ عن الأصل^(١٩) جلا

مثلاً له^(٢٠) أو ناقضاً^(٢١) أو لا ولا^(٢٢)

(١) فاعل على . (٢) لقول عمر رضى الله عنه من ظاهر من أربع نسوة
فانما عليه كفارة واحدة . (٣) يعنى مذهب الحنفية أن قول الصحابي
إذا خالف القياس كان حجة لأنه لا مدخل للرأى فيه فلا يكون إلا بتوقيف
فاذا وافق القياس فلا يكون حجة لاحتمال أن يكون برأى له وليندا
روى عن أبى حنيفة أنه قال ما أتانا عن رسول الله قبلناه على الرأس وما
أتانا عن الصحابة تأخذ بعضها ونترك بعضها وأما ما أتانا عن غيرهم فهم
رجال ونحن رجال . (٤) أى وافق القياس . (٥) عند الحنفية . (٦) أى
لأنه يحتمل أن يكون برأى . (٧) القياس : (٨) رضى الله عنها . (٩)
(٩) جملة حاله اعتراضية بين القول ومقوله أى حال كونه لا يهتدى إليه
بعقل . (١٠) قالت أكثر ما يبقى الولد فى بطن أمه سنتان . (١١) أزمان .
(١٢) الوليد . (١٣) بطن أمه . (١٤) سنتان . (١٥) وهو ما وافق
القياس . (١٦) رضى الله عنهما : (١٧) الأم . (١٨) من كلام العرض
فهذا اتمام الكلام فى القسم الثانى . (١٩) يعنى أن الناشئ عن الأصل
لا بد أن يدل على حكم وذلك الحكم إما أن يكون مماثلاً للأصل وإما أن يكون
مناقضاً لحكم الأصل وإما أن يكون ليس بمماثل ولا مناقض . (٢٠) أى
(٢١) أى مثلاً لحكم ذلك الأصل . (٢٢) أى ليس بمماثل ولا مناقض .

لذا عليها لم تقس نظــــيرا^(١) فإن يقل قد قسّم تقدير^(٢)
أقل^(٣) مهر^(٤) في^(٥) نصاب السرقة كاليد^(٦) في تيمم^(٧) محققه^(٨)
بالكوع في الحار^(٩) بقطع السرقة^(١٠) قلنا فذا ليس قياساً حقه^(١١)
بل ذا بحد^(١٢) شرع إسمشهاد على أقل ما هو المراد^(١٣)
فالشرع في النكاح ما لا أوجبه^(١٤) يظهر أن المنكاح مرتبه^(١٥)
فواجب لدى النكاح المال له بشرع خطر^(١٦) وبال^(١٧)
فلم نجد في شرعنا أقل من ربع دينار إعتبار^(١٨) حل^(١٩)
فدل^(٢٠) أنه^(٢١) أقل مال ذي خطر في شرعنا وبال^(٢٢)
لذلك حدنا^(٢٣) به المهر^(٢٤) ورد واليد بالكوع تيمما تحد^(٢٥)
لأنه أقل تحــــديدات قد وردت في اليد شرعيات^(٢٦)

(١) نظيرها مما لم يقدر . (٢) أقل مهر . (٣) تقديره . (٤) مضاف إليه - أى صداق . (٥) أى على . (٦) كون اليد . (٧) أى كما قسم تحديد اليد بالكوع في التيمم على تحديدها في القطع في السرقة . (٨) أى محدودة عندكم . (٩) أى على تحديدها في القطع . (١٠) على مشهور المذهب وذلك تقدير ثبت بالقياس . (١١) أى حقه . (١٢) أى تحديده . (١٣) أى ما هو معتبر . (١٤) فى قوله أن ثبتوا بأموالكم . (١٥) أى فتقرير ذلك أن الشرع أوجب المال في النكاح فقال تعالى أن تمتعوا بأموالكم وذلك اظهار لخطر النكاح والخطير لا يحصل بأقل ما يسمى صداقاً فإن الفليس والعجه يصدق على كل واحد منهما أنه مال ولا بد من اعتبار مال له خطر وبال وذلك مختلف عرفاً وشرعاً فوجب الرجوع الى الشرع أو هو الموجب لأصل المال في النكاح تشريراً له فوجب اعتبار أقل الاموال التى جعل الشرع لها خطراً ولا أقل من نصاب السرقة فإن اليد ذات خطر فلما قطعت فى ربع دينار دل ذلك على أن ربع دينار له خطر ولما لم تجد أقل مئة يشهد الشرع بخطر عهدها علمنا أن أقل الاموال التى لها خطر فى الشرع ربع دينار فلذلك حددنا به المهر والسلام . (١٦) أى مرتبة . (١٧) أى اعتبار . (١٨) للشرع . (١٩) أى نزل به . (٢٠) ذلك . (٢١) أى ربع دينار . (٢٢) أى اعتبار . (٢٣) متعلق بورد . (٢٤) معقول حدنا . (٢٥) وأما تحديد اليد بالكوع في التيمم فانه ليس بقياس أيضاً بل لما وردت اليد مطلقاً تقبل التحديد بحدود كثيرة فكان أقل التحديدات فى اليد إنما هو الكوع حددنا به الله فى الآراء عندنا على المشهور وعليه الاعادة فى لو ثبت طلباً للكمال والسلام . (٢٦) وأمثال ما لا يعقل معناه كثيرة .

والثالث^(١) المعقولُ معناه^(٢) ولا له نظير فيه^(٣) ربما جلا^(٤)
بسيطا^(٥) أو جمع^(٦) معانٍ وردّا كسفر^(٧) بنوع شق^(٨) أفردا
مؤثر في^(٩) القصر لا يلحق به^(١٠) تعب المريض ليس^(١١) بالناسِبه
بل ناسب^(١٢) التخفيف^(١٣) بالإيماء^(١٤)

أو الجلوس في الصلاة الجائئ^(١٥)
في شفعة^(١٦) العقار نوع ضرر للشركاخص^(١٧) به من^(١٨) مشترى
والمدعى^(١٩) الإيمان ذو ابتداء قسامة^(٢٠) لحققة الدماء^(٢١)
وكثرة الغيلة فالإشهاد^(٢٢) لا يمكن والقاتل^(٢٣) حليفا سميلا
لذلك في القسامة الإيمان بالمدعين بدئت^(٢٤) فدان^(٢٥)
كزائ^(٢٦) ضرب دية الخطأ على عائلة لحكمة^(٢٧) تعيلا^(٢٨)

(١) القسم الثالث ما عقل معناه إلا أنه لا نظير له في الشرع .
(٢) أى فى معناه شرعا فينظر ما يشاركه فى ذلك المعنى . (٣) أى ظهر
ذلك المعنى . (٤) ورد حال كونه . (٥) جملة معان لا يوجد جميعها فى
نوع واحد . (٦) مثال الاول . (٧) فانه مشتمل على نوع من المشقة . اهـ
(٨) أى مقعول التأثير فى القصر ولا يشاركه غيره من الصنائع فى ذلك
النوع من المشقة المناسبة للقصر فلا يلحق به غيره فيه . والمسلم .
(٩) أى بالسفر والقصر . (١٠) وانما ثبت فيه الفطر والجمع بالنص
لا بالقياس وأما القصر فان مشقة الأرض لا تناسبه اهـ . (١١) تعب
المريض . (١٢) بمشروعية . (١٣) له . (١٤) عن الشارح . (١٥) ومن
أمثال هذا القسم الشفعة فى العقار فانها معقولة المعنى وهو لحوق نوع
من الضرر بالشريك فى العقار لأن ا يشترك مع العقار فيه غيره .
(١٦) أى يلحق الشريك ممن يشترى . (١٧) أى لا يشترك مع العقار فيه
غيره اهـ . (١٨) أى ومن أمثلة ابتداء المدعين فى القسامة بالإيمان .
(١٩) أى فى القسامة . (٢٠) تحصيل الدماء للقتلة عند الحنفية .
(٢١) فى القتل بحيث يعسر الاشهاد . (٢٢) أى والقاتل يستخف اليمين
كما يستخف القتل ويصر على الإنكار فى غالب الأمر اهـ . (٢٣) أى
أطلقوا فيما ذكر . (٢٤) وقد يكون هذا مما يجتمع فيه عدة مناسبات
فيكون من الثانى . (٢٥) وأما الثانى وهو ما يجتمع فيه عدة
مناسبات لا تجتمع فى غيره فكضرب الدية على العاقلة فى قتل الخطأ .
(٢٦) أى مصلحة . (٢٧) فانه معقول المعنى ولذلك كانت الجاهلية تفعله
قبل الشروع وكان الشرع مقورا له . والسلام .

ولم يباين - أصله موضوعاً^(١) نكاحنا^(٢) يباين^(٣) البيوعا
فالبيع مبنى على المساومة^(٤) وذلك مبناه على المكارمة
فالشافعى^(٥) إن نكاح قد عقد بالعبد^(٦) فى الذمة لم يوصف^(٧) فسد^(٨)
كالبيع^(٩) من جامع جهل العوض^(١٠) فلما خلاف أصله^(١١) فى الغرض
فالبيع مبنى على المكايسة^(١٢)

وذا^(١٣) على الإكرام^(١٤) والمسايسة^(١٥)
فكان جهله^(١٦) يبيع يفسد^(١٧) وليس تعويضاً صدائ^(١٨) يفسد^(١٩)
بل محلة^(٢٠) كهيئة^(٢١) فالجهل^(٢٢) لا يضر فيه^(٢٣) مثلها^(٢٤) فأصلاً^(٢٥)

الركن الثالث : العلة

تعليلهم^(٢٦) بالإجماع قد بدا^(٢٧) حكماً^(٢٨) وجودياً بوصف^(٢٩) وجداً
أو عدميه^(٣٠) بوصف عدمى وفى سوى هذا اختلافهم^(٣١) نعى^(٣٢)

- (١) الرابع أن لا يباين موضع الأصل موضع الفرع فى الأحكام ا هـ .
- (٢) فلا يصح قياس الذم على البيع وبالعكس . (٣) على المكايسة .
- (٤) أى فاذا قرر هذا فالشافعى الخ . - قال . (٥) أى على عيب فى الذمة
- غير موصوف . (٦) يبنى أن الشافعية يقيسون فاسد النكاح اذا انعقد على
- عيب فى الذمة على فاسد البيع اذا انعقد على عيب فى الذمة غير موصوف
- بجامع الجهالة بالعوض . (٧) أى فسد النكاح . (٨) أى كما يفسد بيع عقد
- على عيب فى الذمة غير موصوف . (٩) بأنه علة الفساد فى البيع بالإجماع .
- (١٠) أى البيع فى قياسكم هذا . (١١) أى المناقصة والمشاحة .
- (١٢) أى النكاح مبنى . (١٣) أى المكارمة . (١٤) أى المراعاة . (١٥) أى
- جهل العوض . (١٦) لأنه مخل بالقصود منه . (١٧) أى ليس المقصود من
- الصدائ أن يكون مقابلاً عوضاً . (١٨) كما قال تعالى وآتوا النساء صدقاتهن
- نحلة ا هـ . (١٩) أى فهو . (٢٠) بالصدائ . (٢١) أى فى النكاح .
- (٢٢) كما لا يضر بالجهل بالهيئة . (٢٣) أى أجعله أصلاً للصدائ ولا تجعل
- البيع أصلاً له (٢٤) أى يجوز تعليل الحكم الوجودى بالوصف الوجودى
- إجماعاً . (٢٥) أى ظهر . (٢٦) معقول تعليلهم . (٢٧) وجودى .
- (٢٨) وكذا يجوز تعليل الحكم العدمى بالوصف العدمى إجماعاً . (٢٩) أى
- أئمة الأصول . (٣٠) وهو تعليل الحكم الوجودى بالوصف العدمى

تحمم^(١) الزكاة بالنصاب^(٢) والعمد^(٣) لقصاص^(٤) ذو^(٥) إيجاب^(٦)
 كذلك^(٧) فقد صحة التصرف^(٨) بالقد^(٩) للعقل كذا بالسرف
 أما^(١٠) الوجودى بوصف عدمى فهو الذى اختلا فهم^(١١) له منى
 لفقده^(١٢) ما^(١٣) على الصحيح الحاضر تيمما^(١٤) توجب للمسافر
 يقال ليس^(١٥) علة الوجوب فى^(١٦) تيمم إذ هو^(١٧) وصف متنى^(١٨)
 ولا^(١٩) يكون^(٢٠) جزء علة عدم^(٢١) فالطوع^(٢٢) جزء علة القصاص^(٢٣) لم
 يجب^(٢٤) على المكروه^(٢٥) عند الحنفى فلنا له ذا^(٢٦) فقد^(٢٧) إكراه نفى
 فلا يكون^(٢٨) علة^(٢٩) إذ تشمل مصلحة لشرع^(٣٠) حكم تحصل^(٣١)
 والعدمى^(٣٢) الحكم بالوجود تعليل مانع بلا جحود^(٣٣)

(١) أى مثاله عليل وجوب الزكاة بملك النصاب ووجوب القصاص
 بالقتل العمد العدوان . اهـ أى تعليل وجوب . (٢) أى يملك النصاب .
 (٣) العدوان . (٤) أى قتل العمد . (٥) أى وجوب القصاص بالقتل العمد
 العدوان . (٦) كل هذا مثال التعليل للحكم الوجودى بالوصف الوجودى .
 (٧) تعليل الحكم العدمى بالوصف العدمى . (٨) الصبى . (٩) أى ائمة
 العقل . (١٠) تعليل الحكم . (١١) أى ائمة الأصول . (١٢) مثاله قياس
 أصحابنا الحاضر الصحيح وجوب التيمم عليه على المسافر عند عدم الماء
 فيقولون حاضر لا ماء معه فيجب عليه التيمم قياسا على المسافر . (١٣) أى
 ماء . (١٤) مفعول توجب . (١٥) عدم الماء . (١٦) أى وجوب التيمم .
 (١٧) أى عدم الماء . (١٨) أى عدمى فالوصف العدمى لا يكون علة فى
 الحكم الوجودى . (١٩) أى وكذلك أيضا لا يكون الوصف العدمى جزءا
 من العلة . (٢٠) الوصف العدمى . (٢١) اسم يكون أى وصف عدمى .
 (٢٢) أى فمثاله جعل الطوعية جزءا من علة القصاص فلهذا لم توجب
 الحنفية قصاصا على المكروه لفقده علة القصاص لفقده جزئها وهو الطوع .
 (٢٣) عند الحنفية . (٢٤) القصاص . (٢٥) بعقد الطوعية منه .
 (٢٦) أى الطوع . (٢٧) أى عدم . (٢٨) يعنى يقول أصحابنا الطوعية
 فى نفسها عدمية لأنها عبارة عن عدم الإكراه له والعدم لا يكون علة ولا
 جزء علة . (٢٩) لأن العلة لابد أن تشمل فى نفسها على مصلحة .
 (٣٠) أى عند . (٣١) أى تحصل تلك المصلحة عند مشروعية الحكم والعدم
 فى نفسه لا يكون مشتملا على مصلحة . اهـ . (٣٢) أى وأما تعليل الحكم
 العدمى بالوصف الوجودى فهو التعليل بالمانع . (٣٣) لكن اختلف
 الأصوليون هل من شرط التعليل بالمانع وجود مقتضى أولا .

فهو طهور^(١) والطهور خالطة^(٢) جامعه^(٣) طهرة^(٤) ذى المخالطة^(٥)
والخامس^(٦) اتفاقهم فى حكمه^(٧) كيلا يقوم مانع^(٨) لهدمه^(٩)
والوفى^(١٠) إن كان لعليتين^(١١) إن ركب^(١٢) الحكم على وصفين^(١٣)
كل فريق^(١٤) وصفه المثل^(١٥) فحكم^(١٦) ذا الأصل به لا يحصل^(١٧)
مثاله قياسنا لقاتل^(١٨) عبد^(١٩) بأنه به لم يقتل^(٢٠)
على^(٢١) مكاتب فأهل الحنفى قد وافقوا^(٢٢) بوصفه المخالف^(٢٣)
علمتنا كون^(٢٤) القتل عيدا^(٢٥) والحنفى لهذه^(٢٦) ما اعتدنا^(٢٧)
بل قال^(٢٨) جهل المستحق بالدم

هل^(٢٩) سيد^(٣٠) أو وارث^(٣١) لم يعلم^(٣٢)
فهذه^(٣٣) العلة^(٣٤) إن صحت بطل^(٣٥) قياسكم^(٣٦) إذ مستحق^(٣٧) ما جهل^(٣٨)
أو لم تصح^(٣٩) عندكم^(٤٠) ممنعا^(٤١) حكم^(٤٢) الذى قسم^(٤٣) عليه قلنا^(٤٤)
يقتل^(٤٥) حكم^(٤٦) قاتل المكاتب^(٤٧) وسم^(٤٨) ذا القياس^(٤٩) بالمركب

(١) اتفاقا . (٢) جامع هذا الفرع بينه وبين أصله . ١ هـ . (٣) أى
طهرة المخالطة . (٤) الشرط الخامس . (٥) أى على حكم الأصل . (٦) أى
هدم حكم الأصل . (٧) أى اتفاقهم على الحكم . (٨) أى لأجل تركيب الحكم
(٩) بناء من كل فريق على أن وصفه هو العلة . (١٠) يقول . (١١) للحكم .
(١٢) مبتدأ ثان . (١٣) خبر الثانى وهو خبر الأول - أى لا يثبت به حكم
الأصل . (١٤) أى - قاتل العبد فى أنه لا يقتل به . (١٥) أى قن .
(١٦) أى على قاتل المكاتب . (١٧) أنا على عدم قتل قاتل المكاتب .
(١٨) بسبب وصف المكاتب الذى هو علة عدم قتل قاتله . (١٩) بدل
من علمتنا . (٢٠) العلة . (٢١) قال الحنفية يوافقون أصحابنا على أن
قاتل - المكاتب لا يقتل لكن العلة عند أصحابنا كون المقتول عبدا والحقوا
به قاتل العبد القن والعلة عند الحنفية جهل المستحق لدمه ١ هـ .
(٢٢) علة عدم قتل القاتل . (٢٣) هو . (٢٤) أى عجز عن أداء الكتابه .
(٢٥) أن ادى الكتابة . (٢٦) وذلك أنه ٢ هـ فقد الكتابة فإنه متردد بين الرق
والحرية فإن ادى نجوم كتابته عتق والارق فلما مات تعذر علينا استطلاع
عاقبته من عتق أو رق فتردد دمه بين السيد والورثة ١ هـ . (٢٧) قالت
الحنفية . (٢٨) التى أيدناها . (٢٩) أى قياس قاتل العبد على قاتل
المكاتب . (٣٠) لدم العبد معلوم لا مجهول . (٣١) هذه العلة .
(٣٢) الأصل . (٣٣) المقيس عليه . (٣٤) بيان للمنع . (٣٥) فاذن
لا يثبت حكم الأصل بمثل هذا الاتفاق . (٣٦) أى فى حكم الشرع .
(٣٧) أى مثل هذا القياس يسميه الأصوليون بالقياس المركب .

ولو بنص حكم ذا المكاتب^(١) قيل لصحّ القيس مع تركب

الركن الثاني الفرع^(٢)

من شرط فرع أن تكون العلة ^{حلت} ^(٣) به ^(٤) كما تحل أصله
فالقصد من ثبوت حكم ^{مرعى} ^(٥) فرع ثبوت علة في الفرع ^(٦)
فعظم ^(٧) ميتة كلحمه لنا نجاسة ^(٨) والحنفى ^(٩) وههنا
بقده ^(١٠) الموت فقلنا حله ^(١١) بالآية الحياة فهي ضده
وكونه ^(١٢) لم يتقدم ^(١٣) أصله قياسنا الوضوء ^(١٤) قد أخله ^(١٥)
على تيمم ^(١٦) في الافتقار ^(١٧) لنية تقديم ^(١٨) فرع ^(١٩) جارى ^(٢٠)
في ^(٢١) الشرع ^(٢٢) والفعل لنا ^(٢٣) : لو لم ^(٢٤) تجب

ففيه ^(٢٥) لما للبدل الحتم ^(٢٦) ^{نُسب}
وليس نصا ^(٢٧) بعموم الأصل أو ^(٢٨) ^{أخص} بل بقيس ^(٢٩) ^{يُجلى}
لا تقس التفاح في الربا على ^(٣٠) ^{إذ الحديث} كلاً ^(٣١) ^{شملاً}
لاتبع ^(٣٢) الطعام بالطعام ^(٣٣) إذ ليس ^(٣٤) أولى منه ^(٣٥) بالمرام

- (١) أى لو أثبت أصحابنا حكم المكاتب بنص لصح القياس .
- (٢) وشروطه أربعة . (٣) أى وجدت به أى أن يكون موجودة في الفرع .
- (٤) أى في الفرع . (٥) فى الفرع . (٦) أى لأن المقصود وهو ثبوت الحكم فى الفرع فرع عن ثبوت علته فيه . (٧) أى كما يقيس أصحابنا عظم الميتة على لحمها فى النجاسة . (٨) أى فى النجاسة . (٩) أى ضعف هذا القياس . (١٠) أى تمنع الحنفية وصف اعظم بالموت - أى فقد العظم .
- (١١) أى فيجب أصحابنا بأن الحياة تحله بقوله تعالى من يحيى العظام وهى رميم وما هو محل الحياة فهو محل الموت يثبت وصف العظام بالموت .
- (١٢) الثانى أن لا يتقدم حكم الفرع على الأصل . (١٣) لأنه أن تقدم لزم ثبوت حكم الفرع قبل ثبوت العلة لتأخير الأصل . (١٤) على التيمم . (١٥) أى أفسده . (١٦) متعلق بقياسنا . (١٧) أى الى النية .
- (١٨) فاعل آخر . (١٩) الذى هو الوضوء . (٢٠) والوضوء مقدم على التيمم فى المشروعية وفى الفعل . (٢١) متعلق بتقديم . (٢٢) أى فى المشروعية . (٢٣) لنا دليل . (٢٤) النية . (٢٥) فى الوضوء .
- (٢٦) فيقول لو لم تجب النية فى الوضوء لما وجبت فى التيمم . (٢٧) الثالث ألا يكون الفرع منصوباً عليه بعموم أو خصوص .
- (٢٨) عموم . (٢٩) وأثبت الحكم بعموم قوله صلى الله عليه وسلم لا تبيعوا الطعام بالطعام الحديث . (٣٠) هذا يشمل حكم الفرع فلا يكون الأصل أولى باصالة من الفرع . (٣١) بدل من الحديث . (٣٢) إلاها . (٣٣) الأصل . (٣٤) أى من الزرع . (٣٥) أى المقصود من الحديث .

تَخَالَطُ^(١) السلاح والنشاب تعلم^(٢) الطعان^(٣) والضراب^(٤)
حتى أبيع الصيد من غير ضرر^(٥) بل لحصول آلة الحرب يقر
والنفس^(٦) لا تهدر لو قتلنا ذا خطأ^(٧) أو ماله أخذنا^(٨)
لسبب^(٩) الإهال السلاح لخوف^(١٠) ما يأتي من الجناح
فالنظر السديد ضربها^(١١) على عاقلة^(١٢) ففقيه^(١٣) عون^(١٤) حصلا
على التفاسر^(١٥) الذي قد جبالا كل قبيلة عليه في الملا^(١٦)
وهكذا شهادة الصبيان في لعب جازت^(١٧) لذا البيان
من شرطه^(١٨) أن لا يكون^(١٩) فرعا عن أصل آخر وهذا^(٢٠) يرى
عند الأصوليين^(٢١) لا الحنابلة^(٢٢) كذلك البصري^(٢٣) من المعتزلة
وليس^(٢٤) شرطاً عندنا في المذهب^(٢٥) قياس^(٢٦) غيره عليه نحتج
(نظن بين هذين البيتين أربع أبيات والله أعلم).

أهل الأصول كون جامع الوسط^(٢٧) مع أول من طرفه^(٢٨) قد هبط^(٢٩)

(١) بدل من قوله بحكمة . (٢) أى ووجه المصلحة فيه أن الحاجة
مناسبة الى مخالطة السلاح لتعلم الحرب والطعان والضرب للتحصن بذلك
حتى أبيع الصيد الخ . (٣) بالأرماع وغيرها . (٤) بالأسياف وغيرها .
(٥) ولا حاجة بل لما ذكر من حصول آلة الحرب . (٦) وكانت النفس
خطيرة لا تهدر - ولم يعتمد القاتل جناية القتل . (٧) بسبب ذلك .
(٨) بأن حملنا مال دية الخطأ كله عليه . (٩) أى لقطع مخالطة السلاح
حتماً . (١٠) أى لما يتوقع من ذلك . (١١) أى الدية . (١٢) اذ لا كبير
حيث عليهم فى ذلك لخطئها عليهم بالتوزيع . (١٣) أى فى ضربها على
العاقلة . (١٤) والتعاضد اذ جبلت عليه القبائل فيما بينها . (١٥) أى
فى الجماعات . (١٦) أى ولهذا المعنى أيضاً أجازت السنة شهادة
الصبيان فى اللعب وأمثال هذا كثير . (١٧) الرابع . (١٨) الأصل
المقيس عليه . (١٩) أى وهذا الأصل يرمى من يحفظ عند الأصوليين .
(٢٠) أى قد اعتبره الأصوليون . (٢١) فليس بشرط عندهم .
(٢٢) أبو عبد الله البصرى . (٢٣) كذلك . (٢٤) أى فى مذهبنا .
(٢٥) أى بل يجوز عندنا القياس على أصل ثبت حكمه بالقياس على
أصل آخر . (٢٦) يرون أن الجامع بين الوسط وأحد الطرفين ان كان
موجوداً فى الطرف الآخر فذكر الوسط بقوله . (٢٧) أى طرفى الوسط
وهما الأول والآخر . (٢٨) نزل بمعنى وجد .

يعينه في الطرف الأخير يُلقى بهذا الوسيط في التقدير
 قيس^(١) سفرجل على التفاح في ربا^(٢) بطعم^(٣) ورباه^(٤) أن نفي
 تيس على البر يقال^(٥) دحو تفاحكم أصلا لذلك لغو
 بل يذفى^(٦) قيس سفرجل على بر غنى عن ذكر تفاح جلا
 وعلة^(٧) الوسط^(٨) بأول ترى^(٩) غير التي من بينه^(١٠) وآخر^(١١)
 تعلم^(١٢) أن جامع^(١٣) الأصاين^(١٤) مفتقد في أول الفرعين^(١٥)
 فلم يلق إلحاقه^(١٦) بذين وأن^(١٧) جامعا لدى^(١٨) الفرعين^(١٩)
 ليس هو العلة في الفرع الوسط^(٢٠) فكونه علة فرعه^(٢١) سقط
 كقيس^(٢٢) طحلب ومكث غيرا ماء على ما^(٢٣) بترابه^(٢٤) جرى^(٢٥)
 في ظهره^(٢٦) غلبة التغير^(٢٧) وحاجة إليه من تضرر^(٢٨)
 إن منع المانع حكم الأصل^(٢٩)
 قيس^(٣٠) على ما^(٣١) صب^(٣٢) فوق النمل^(٣٣)

- (١) مثاله - أي قياس . (٢) في الربا . (٣) أي بجامع الطعم .
 (٤) أي وإذا منع حكم الربا في التفاح أثبتته من يقيس بالقياس على البر .
 والسلام . (٥) جعل التفاح أصلا لغو . (٦) أي ينبغي أن تقيس السفرجل
 على البر ونستغني عن ذكر التفاح . (٧) مبتدأ - وأما إن كانت العلة
 بين الوسيط والطرف الآخر فإن الجامع بين الأصلين غير موجود في الفرع .
 والسلام . (٨) الجامعة بينه وبين الأول . (٩) أي توجد أو تعلم .
 (١٠) أي بين الوسيط . (١١) وهو الطرف الأخير . (١٢) خبره - تلك
 العلة . (١٣) الأصل الوسط والأصل الأخير . (١٤) أي إن الجامع بين
 الأصلين غير موجود في الفرع . (١٥) وثاني الفرعين هو الأول والوسط .
 (١٦) أي لا يصح إلحاقه بالأصل الوسط وأصله . (١٧) أعلم . (١٨) أي
 بين . (١٩) أي ومثاله لو قيس الطحلب والمكث إذا تغير بهما الماء على ماء
 تغير بالتراب الجاري هو عليه في الطهورية بجامع غلبة التغير وضرورة الحاجة
 إليه . (٢٠) أي ماء . (٢١) أي على التراب . (٢٢) وتغير به فإنه طاهر .
 (٢٣) أي في الطهورية . (٢٤) أي بجامع غلبة التغير وضرورة الحاجة إليه .
 (٢٥) منعه . (٢٦) وقال لم أسلم طهارة الماء المتغير بالتراب الجاري هو
 عليه أه . (٢٧) ذلك المتغير بالتراب . (٢٨) أي ماء . (٢٩) أي قيس على
 الماء إذا صب على الماء فإنه طاهر خالته طهور فالجامع طهارة الماخلاط . أه .
 (٣٠) أي ماء مثله .

واشترط الجُلُّ^(١) وجودَ المقتضى^(٢) إذ انتفاؤه لنفيها يضي^(٣)
 لا لوجود مانع وفي الجدل أبحانه حيث وجود الوصف حل^(٤)
 كقولنا^(٥) في الحلّى مال اتخذه^(٦) للامتهان فزكاته فبذ^(٧)
 كالنوب^(٨) قال^(٩) الحنفى علّتم بذى^(١٠) الوجود فقد^(١١) لا يسلم^(١٢)
 إن لم يكن بمانع الزكاة وإن يكن^(١٣) فمقتضيه^(١٤) آت
 في صورة الخلف كفيتمونا^(١٥) إذ ادعيتم^(١٦) ما اقتضى يقيما
 قلنا لهم^(١٧) فالمال نعمة^(١٨) فمن^(١٩) بالشكر^(٢٠) في الزكاة شكر ذى المن^(٢١)
 يصلح أن يكون مال موجبا لها^(٢٢) ولولا مانع لا وجبا

مسألة

وظاهرا يكون^(٢٣) وصف يقتضى حكما لأن الحكم^(٢٤) غيب لا يضي^(٢٥)

(١) أى الأثر فى التعليل بالمانع . (٢) فقالوا ان وجود المقتضى شرط
 للتعليل بالمانع . (٣) أى يظهر - أى لأن الحكم اذا لم توجد العلة فيه
 يكون انتفاؤه لا بتمامها لا لوجود المانع . ا هـ . (٤) أى وهذا كثير ما يقع
 فى الجدل وتعلق به أبحاث فى كل مسألة يلغى فيها الحكم بالقياس على
 مسألة أخرى ويجمع بينهما بوصف وجودى ومثاله كقولنا
 الخ . (٥) أى قول أصحابنا . (٦) يتخذ للفقيرة والامتهان . (٧) أى فلا
 زكاة فيه . (٨) أى قياسا على الثياب . (٩) فيقول الحنفى . (١٠) أى
 بالوصف الوجودى وهو الامتهان . (١١) أى العدم أى الحكم العدمى وهو
 عدم وجوب الزكاة . ا هـ . (١٢) لكم ذلك ولا يصح الا بعد بيان أن ذلك
 الوصف هو المانع من الزكاة . (١٣) مانع الزكاة . (١٤) وفى ضمن
 دعواكم كونه مانعا تسليمكم أن المقتضى موجود فى صورة النزاع .
 (١٥) أى فقد كفيتمونا مؤنة إثبات عليه وجوب الزكاة فى صورة النزاع
 وادعيتم أن المقتضى موجود فى الأصل المقيس عليه فعليكم بيان ذلك ا هـ .
 (١٦) أى وجود المقتضى فى الأصل المقيس عليه . (١٧) الجواب عند
 أصحابنا أن المال نعمة الخ . (١٨) نفيسة . (١٩) أى حقيق . (٢٠) أى
 يستحق شكرا . (٢١) أى اخراج الزكاة من المال شكر فصلاح أن يكون
 ذلك المال نفسه موجبا للزكاة . (٢٢) أى للزكاة . (٢٣) أى يجب أن
 يكون الوصف الذى يقتضى الحكم ظاهرا لا خفيا . ا هـ . (٢٤) فى نفسه .
 (٢٥) أى لا يظهر لنا .

فالغيب ذو الخفاء إن جافى صفه^(١) ما علت إذ لم تكن^(٢) معرفه^(٣)
 بالعمد^(٤) والعدوان إن تعلل^(٥) قصاصنا قيل لنا^(٦) غير جلي^(٦)
 وعوضا من الخفي يُعتبر^(٧) ما عنده^(٨) ظنا وجوده^(٩) يقر^(١٠)
 وسمه^(١١) مظنة تعليلنا^(١٢) لنقل^(١٣) ملك بالتراضي^(١٤) قدعنى^(١٥)
 فى عن تراض^(١٦) لكن الرضا^(١٧) خفى من فعل قلب فاعتباره^(١٨) يفي^(١٩)
 بما^(٢٠) عليه دل كالإيجاب^(٢١) مع القبول^(٢٢) فأخذ بالجواب^(٢٣)
 لنا^(٢٤) بأن^(٢٥) البيع قد يحل^(٢٦) بالفعل إذ على الرضا^(٢٧) بدل
 والشافعى رد^(٢٨) قال الحنفى^(٢٩) فى الحقيق قط مقاصاة^(٣٠) تفى

(١) أى إذا كان الوصف غيبا لم يصح التعليل به . (٢) الصفة حينئذ .
 (٣) إذا الغيب لا يعرف الغيب والعلة صفه معرفه . (٤) مثاله تعليلنا
 القصاص بالقتل العمد العدوان . (٥) العمد . (٦) بل حمى أى يقول
 المعارض العمد من أفعال النفوس وهو خفى لا يصح اعتباره فى العلة
 بالاستقلال ولا الجزئية . نعم يعتبر عوضا منه ما يظن وجوده عنده واليه
 أشار بقوله وعوضا الخ . (٧) نائب فاعل يعتبر . (٨) أى عند الخفى .
 (٩) مبتدأ . (١٠) خبره - أى يثبت . (١١) أى ويسمى الوصف
 المشتمل عليه غلبة مظنة بما إذا عللنا قتل الملك الخ . انتهى .
 (١٢) مبتدأ . (١٣) فى العوضين . (١٤) بين المتبايعين . (١٥) خبرة -
 أى عرض بمعنى جاء . (١٦) فى قوله تعالى إلا أن تكون تجارة عن تراض
 منكم . اهـ . (١٧) أى وصيف خفى لأنه من أفعال القلوب . (١٨) فيعذر
 اعتباره بنفسه ويرجع الاعتبار إلى الأمر الظاهر الدال عليه الخ .
 والسلام . (١٩) أى يجىء . (٢٠) أى بالأمر الظاهر الدال عليه .
 (٢١) من البائع . (٢٢) من المشتري . (٢٣) فان قول البائع بعثك دليل
 على حصول الرضا منه بخروج المبيع عن ملكه ودخول الثمن فى ملكه
 وكذلك قول المشتري قبلت دليل على رضا خروج الثمن عن ملكه ودخول
 المشتري فى ماله فأناط الشرع نقل الملك بالإيجاب والقبول . (٢٤) أى
 لأصحابنا الملكية . (٢٥) أى ولأجل أن المعتبر عندنا ما يدل على الرضى
 الذى هو المقصود بالأصل باعتبار وكان الفعل أيضا يدل على الرضى
 كدلالة القول عليه كالمعاطاة الحاصلة بين المتبايعين حكم أصحابنا بأن
 البيع ليس من شرطه صيغة القول . (٢٦) أى يقع ويثبت . (٢٧) كما يدل
 على الرضى القول . (٢٨) انعقاد البيع بالفعل وقال لا بد من صيغة دالة
 على الإيجاب والقبول . (٢٩) أى والحنفية يفرقون بين الأشياء الخطيرة
 والحقيرة فتكفى فى الحقيرة بالمعاطاة لا فى الخطيرة وهذا استحسان ووجهه
 أن الصيغة بالقول أدل على الرضى من المعاطاة فمن المناسب أن يعتبر فى
 الأشياء النفيسة ما هو أدل تحصينا للبيع وصونا له عن خلل التجاخذ
 فى الرضى . والسلام .

مسألة

وكون^(١) وصف علة منضبطاً^(٢) بلا اضطراب واجب^(٣) فارتبطا^(٤)
لأن الاشياء التي تَفَاوَتْ^(٥) في نفسها إن نيط حكم ثابت^(٦)
بها بغير الضبط ليست تعرف^(٧) مثل مشقة تقوى^(٨) تضعف^(٩)
فالقصر^(١٠) قد رُخِّصَ للمسافر مشقة لم تنضبط لناظر^(١١)
فلا^(١٢) تصح علة إذا اعتُبر في الشرع ما يضبطها وهو سفر
أربعة^(١٣) من برد لذاك لا يلحق غيره^(١٤) به^(١٥) لما جلا^(١٦)

مسألة

هل شرطها^(١٧) في الحكم^(١٨) أن تطردا^(١٩)

إن وُجِدَتْ^(٢٠) يوجد^(٢١) وإلا فُقِدَا^(٢٢)
وذو اشتراطه^(٢٣) بنقض^(٢٤) يُفْسِدُ^(٢٥) أى يوجد الوصف^(٢٦) وحكم يُقَدَّرُ^(٢٧)
والحق^(٢٨) تفصيل^(٢٩) فإن تخلفا^(٣٠) بغير مانع^(٣١) أخل^(٣٢) فاعرفا

-
- (١) مبتدأ . (٢) يجب أن يكون وصف العلة منضبطاً غير مضطرب .
(٣) أى تفاوت . (٤) خبره . (٥) بحذف احدى التاءين . (٦) أى إذا
ناط الشرع للحكم بها . (٧) فلا بد من ضبطها . (٨) بحذف احدى
لتاءين . (٩) أى فانها تقوى وتضعف . (١٠) والأقطار . (١١) أى
لكن المشقة المعتبرة في القصر غير منضبطة لأنها تتفاوت بطول السفر
وقصره وكثرة الجهد وقلته . انتهى . (١٢) أى فلا يحسن اناطة الحكم
بها . (١٣) برد . ا هـ . (١٤) من الصنائع الكادة كالحرث والخيطة أو
نحو ذلك . ا هـ . (١٥) فى القصر . (١٦) ظهر . (١٧) أى العلة .
(١٨) أى اختلفوا فى اشتراط الاطراد فى العلة . (١٩) ومعنى الاطراد .
(٢٠) أى كما وجدت العلة فى صورة من الصور . (٢١) توجد - حكم
معها . (٢٢) الحكم وهذا هو الانعكاس وسيأتى . (٢٣) فمن اشترطه
جعل النقض مفسدا للعلة . (٢٤) ومعنى النقيض أن يوجد الخ .
(٢٥) فى صورة . (٢٦) أى ولا يوجد معه حكم . (٢٧) أى والتحقيق فيه .
(٢٨) هو . (٢٩) الحكم عند ذلك الموصوف . (٣٠) يعارض العلة .
(٣١) أى أفسد بمعنى أن ذلك النقض مفسد للعلة . ا هـ .

فالقَاتِلُ (١) الميراثَ لَا يَنَالُ عِلَّتَهُ لِقُصْدِهِ (٢) اسْتَعْجَالَ (٣)
 فَهُوَ بِحَرَمَانٍ لَهُ مُعَاقِبٌ (٤) بِهَذِهِ الْعِلَّةِ نَحْنُ نَوْجِبُ (٥)
 فِي نَاكِحٍ فِي عِدَّةٍ تَأْبُدَا تَحْرِيمَهَا (٦) نَقَضًا لِمَا قَدْ قَصَدَا
 كَقَاتِلِ المَوْرُوثِ قَالَ الحَنَفِيُّ وَالشَّافِعِيُّ رَبِّ دِينَ تَلْتَفِي
 إِنْ قَتَلَ (٨) إِنْ دِيَانٍ (٩) أَوْ أُمُّ الوَلَدِ (١٠) سَيِّدَهَا مُسْتَعْجَلًا (١١) لِمَا قَصَدَ (١٢)
 وَإِنْ يَكُنْ لِلْمَنْعِ تَخَلُّفٌ (١٣) لَا تَبْطُلُ الْعِلَّةُ بَلْ تُعْرَفُ
 إِجْبَابُهَا (١٤) الزَّكَاةَ فِي مَالٍ صَبِي إِذَا (١٥) كَالْكَبِيرِ مَالًا لِلنَّصَبِ (١٦)
 الحَنَفِيُّ (١٧) عِلَّةٌ تَنْقُضُ بِصَاحِبِ الدِّينِ فَلَا تَنْقُضُ (١٨)
 جَوَابُهَا (١٩) الدِّينُ الزَّكَاةَ يَمْنَعُ (٢٠) إِذَا فِيهِ حَتَانُ القَوَى (٢١) يَدْفَعُ (٢٢)
 نَعْنَى بِهِ الحَقُوقَ لِلْغُرَمَاءِ تَدْفَعُ حَقًّا كَانَ لِلْفُقَرَاءِ
 لِأَنَّهُ حَقًّا (٢٣) كَانَ لِلْمَعِينِ (٢٤) أَقْوَى مِنَ الَّذِي لغيره (٢٥) عُنَى

- (١) مثاله تَمْلِيلُ حَرَمَانِ الْقَاتِلِ مِنَ المِيرَاثِ بِأَنَّهُ اسْتَعْجَلَ غَرَضُهُ .
 (٢) أَى مَقْصُودِهِ وَغَرَضُهُ . (٣) قَبْلَ أَوَانِهِ . (٤) أَى فَعُوقِبَ بِحَرَمَانِهِ .
 (٥) فَيُطْرَدُ أَصْحَابُنَا هَذِهِ الْعِلَّةُ فِي النِّكَاحِ فِي الْعِدَّةِ فَيُحْكَمُونَ عِنْدَ بِنَائِيدِ
 التَّحْرِيمِ مَعَامِلَةً لَهُ بِنَقِيضِ مَقْصُودِهِ كَمَا عَوَمِلَ الْقَاتِلُ لِمَوْرُوثِهِ بِنَقِيضِ
 مَقْصُودِهِ . وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى الْمُرْتَضَى . (٦) أَى الْمَرْأَةُ لِاسْتِزَامِ النِّكَاحِ لَهَا .
 (٧) أَى هَذِهِ الْعِلَّةُ مَنقُوضَةٌ بِرَبِّ الدِّينِ الْخ . (٨) رَبِّ الدِّينِ .
 (٩) لِاسْتَعْجَالِ الدِّينِ فَإِنَّهُ يَتَعَجَّلُ . (١٠) إِذَا قَتَلَتْ . (١١) لِاسْتَعْجَالِ
 الْعَتَقِ فَإِنَّهَا تَعْتَقُ . (١٢) فَقَدْ انْتَقَضَتِ الْعِلَّةُ . (١٣) الْحَكْمُ فِي ضَمِيرِ
 النِّقْضِ . (١٤) مِثَالُهُ احْتِجَاجُ أَصْحَابِنَا عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي مَالِ الصَّبِيِّ
 الْخ . (١٥) هُوَ . (١٦) جَمْعُ نَصَابٍ فَوْجِبَ فِي مَالِهِ الزَّكَاةُ . (١٧) بِقَوْلِ
 هَذِهِ . (١٨) فَإِنَّ الْمَدْيَانَ يَمْلِكُ النِّصَابَ وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ . (١٩) أَى
 الْجَوَابُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا . (٢٠) أَى أَنَّ الدِّينَ يَمْنَعُ مِنْ وَجُوبِ الزَّكَاةِ .
 (٢١) أَى الْحَقُّ الْقَرَى وَهُوَ حَقُّ الْغُرَمَاءِ . (٢٢) لِأَنَّ الدِّينَ تَزَاحِمُ فِيهِ حَقَانُ
 عَلَى مَالٍ وَاحِدٍ فَقَدِمَ أَقْوَاهُمَا . ه . — الْحَقُّ الضَّعِيفُ وَهُوَ حَقُّ الْفُقَرَاءِ .
 (٢٣) أَى لِأَنَّ اللِّسْتَحَقَّ إِذَا تَعَيَّنَ تَرَجَّحَ عَلَى مُسْتَحَقٍّ لَمْ يَتَعَيَّنْ . (٢٤) وَهُوَ
 حَقُّ الْغُرَمَاءِ . (٢٥) وَهُوَ حَقُّ الْفُقَرَاءِ .

مسألة

هل (١) شرطها (٢) في الحكم الانعكاس (٣)

يُنْفَى (٤) إذا انتفت (٥) فلا يُقَاسُ

لمن نفى (٦) تعليل (٧) حكم واحد بعلمتين فيه (٨) أو بزائد (٩)

والبعض شرط الانعكاس لم يُبَيَّنْ (١٠) مُجَوِّزًا لتعليل حكم بعلم

تحتّم (١١) الوضوء جا بالفائض والبول والريح بلا مغالطة (١٢)

وحرمة (١٣) النكاح بالقربة والصبر والرضاع لا غرابه (١٤)

هل ينسب الحكم إلى جميعها (١٥) أو كل فرد علة كحالتها (١٦)

عليهما (١٧) اجتماع (١٨) أولياء نكاحنا وهم على سواء (١٩)

قليل جميعا يعقدون أو فرد يعقد منهم كما لو انفرد

الشافعي (٢٠) مُحَدِّث حَدَّثَيْنِ ثُمَّ نَوَى بَرَفْعِ أَحَدِ ذَيْنِ (٢١)

أجزأه في النسيان (٢٢) قليل لا (٢٣) وقيل مُجْزِئٌ لِنَاوٍ أَوْ لَا (٢٤)

- (١) واختلفوا أيضا . (٢) أي العلة . (٣) ومعناه إلا أم لا .
 (٤) الحكم . (٥) أي كلما انتفت العلة انتفى الحكم فمنهم من يشترطه
 ومنهم من لا يشترطه . (٦) فالقول الأول لمن . (٧) ومنهم من يشترطه
 ويمنع تعليل الحكم الواحد بعلمتين . (٨) أي في ذلك الحكم . (٩) أي
 يعمل ثلاث أو أكثر . (١٠) أي لا يبالي اشتراطه . (١١) أي كتعليل
 إيجاب الوضوء . (١٢) في ذلك . (١٣) تعليل . (١٤) في ذلك .
 (١٥) واختلفوا إذا اجتمعت العلل هل ينسب الحكم إلى جميعها . (١٦) أو
 يبقى كل واحد منها علة كما كان حالة الأفراد . (١٧) وينبغي .
 (١٨) اختلافهم في اجتماع الخ . (١٩) أي في درجة واحدة . (٢٠) وقد
 اختلف الشافعية فيمن أحدث حديثين فنوى رفع أحدهما ونسى الآخر .
 (٢١) ونسى الآخر . (٢٢) أي فمنهم من قال يجزئه لتدخلهما وإنهما في
 حكم الحدث الواحد . هـ . (٢٣) يجزئه لأن كل واحد منهما له مدخل
 في إيجاب الوضوء فلا يجزئ رفع أحدهما عن رفع الآخر في النية . هـ .
 (٢٤) أي وقيل أن نوى الأول فيهما أجزاء لأنه الموجب للوضوء والثاني
 لم يصادف محلا يوجب فيه الحكم وإن نوى آخر الحديثين لم يجزه لأنه
 نوى مالا تأثير له . هـ .

مسألة

هل (١) شرطها (٢) تعدية (٣) توجد في غير (٤) محلها كقول الحنفى (٥)
أولا كصحبنا وصحب الشافعى (٦) دليل اعتبارها فقط رعى
كقولنا العلة في تحريم ربا النقود (٧) الأصل (٨) في التقويم
الحنفى (٩) علة (١٠) قاصرة في أصلها وغيره خاسرة
فالحكم في الأصل بنص لا بث (١١) قلنا (١٢) معرف وتلك (١٣) الباعث

تممة

بعلة (١٤) يقول (١٥) صحب الشافعى ثبوت حكم الأصل لا النص رعى
كصحبنا والحنفى بالنص لا بعلة وهل خلافهم جلا (١٦)
لفظ لا يفيد (١٧) أو للمعنى (١٨) يكون فالفروع فيه تبني
فالحنفى (١٩) جاعل للوزن علة تحريم ربا النقدين
فيلحق الحديد والنحاس (٢٠) إن لم يصغ (٢١) فنبتل القياس (٢٢)

(١) واختلفوا أيضا • (٢) أى العلل • (٣) ومعناها • (٤) الذى نص
عليه الشرع • (٥) أى فالحنفية يشترطون التعدية • (٦) أى وأصحابنا
وأصحاب الشافعى لا يشترطونها بل يرون أن الدليل إذا دل على اعتبارها
كانت علة للحكم الثابت فى محلها سواء كانت موجودة فى غيره أم لا •
(٧) أى النقدين • (٨) كونهما أصلا فى القيمة فلو دخلهما الربا لافتقرا
الى آخر يتقومان به • — أى لا فائدة فيها لان الفائدة ان كانت فى الاصل
الحكم انما ثبت فيه النص لأنها وان كان فى غير الأصل
فباطل لأن الفرض أن لا فرع فيها • ا ه • (٩) فيقول • (١٠) أى هذه
علة • (١١) ثابت • (١٢) والجواب عند أصحابنا أن الحكم فى الاصل انما
ثبت بها بمعنى أنها الباعثة عليه والنص معروف لا موجب ا ه • — نص •
(١٣) العلة هى • (١٤) اعلم أنهم اختلفوا فى حكم الاصل بماذا ثبت •
(١٥) يعنى أصحابنا وأصحاب الشافعى يرون أن حكم الاصل ثبت بالعلة
وأصحاب أبى حنيفة يقولون انما ثبت الحكم فى الحكم فى الاصل بالنص
لا بالعلة • ا ه • (١٦) أى ظهر • — يعنى من الاصوليين من يزعم أن
الخلاف فى ذلك لفظى لا فائدة فيه ا ه • (١٧) أى لفظى لا فائدة فيه •
(١٨) أى ومنهم من يجعل الخلاف فى المعنى فينبى على ذلك فروع •
(١٩) مثاله أصحاب أبى حنيفة • (٢٠) والرصاص وغير ذلك • (٢١) وما
خرج عن الوزن بالصياغة كأوانى النحاس والحديد لا ربا عندهم فيه
قالوا ان العلة عندنا الوزن وقد اختلف فى المصوغ ا ه • (٢٢) أى قياسهم

بقولنا يلزمكم منع الربا فيما يصاغ فضةً أو ذهباً^(١)
 جوابهم^(٢) رباهما بالنص لا بعله فهو^(٣) حرامٌ مُسَجَّلاً^(٤)
 أصحابنا القليل في التبيذ لا يحل كالقليل من خمر جلا^(٥)
 والحنفي^(٦) حرم قليل الخمر^(٧) بالنص لا بعله فلتدر
 قال^(٨) لسكر حرم الخمر النبذ^(٩) إن كان غير مسكر حل^(١٠) لذيد
 قلنا^(١١) قليل الخمر ليس يسكر^(١٢) حرمة بالإجماع يُذكر
 قالوا بنص لا بعله جرّم قليل خمر^(١٣) وكثيره يعم^(١٤)
 مسائل العلة^(١٥)

مسالك^(١٦) العلة هي الأدلة^(١٧) في أن ذا الوصف للحكم علة
 المسلك الأول نص صريحاً^(١٨) صيغة علة^(١٩) لهذا وضحا^(٢٠)
 كيلا^(٢١) يكون دولة^(٢٢) للغاري كذا^(٢٣) تهنيئكم عن ادخار^(٢٤)
 لحم الأضاحي لأجل^(٢٥) الدافة^(٢٦) زاد^(٢٧) التي عليكم قد دافت
 تنافوا^(٢٨) تناسلوا فإني مُكاثرون بكم^(٢٩) يوم الدين^(٣٠)
 ملكت^(٣١) فاختاري^(٣٢) ولا تخمروا^(٣٣)

فإنه يُبعث^(٣٤) جاء الخبر

(١) لعدم الوزن فيه ولا تقولون ذلك في النقيدين . (٢) أن يقولوا
 حكم الربا في النقيدين ثبت عندنا بالنص لا بالعله . (٣) أي الربا فيهما .
 (٤) في المصوغ منهما وغيره . (٥) أي احتج أصحابنا على تحريم قليل
 النبيذ بالقياس على قليل الخمر . (٦) قال . (٧) إنما ثبت .
 (٨) الحنفى محتجاً على إباحة النبيذ المسكر . (٩) مبتدأ . (١٠) خبره .
 (١١) لهم . (١٢) فيلزم إلا يكون حراماً . (١٣) عندنا . (١٤) ذلك
 النص قليلة وكثيره . (١٥) خمسة . (١٦) خمسة . (١٧) أي هي الأدلة
 الدالة على الوصف علة في الحكم . (١٨) وهو قسمان صريح وإيماء .
 فالصريح أن يأتي الشارع بصيغة العلة . (١٩) نحو كيلا أو
 لأجل أو جاء السبب . (٢٠) التعليل بها . (٢١) مثال كيلا - كقوله
 تعالى كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم . (٢٢) دليل . (٢٣) أي
 قوله عليه السلام . (٢٤) لحم الأضاحي . (٢٥) مثال لأجل . (٢٦) أي
 الجماعة . (٢٧) عليه السلام . (٢٨) وقوله عليه السلام . (٢٩) الأمم .
 (٣٠) في مثال ألفاء . (٣١) وقوله عليه السلام - نفسك . (٣٢) مثال
 ألفاء أيضاً . (٣٣) وقوله عليه السلام في المحرم الذي وقصت به ناقته .
 (٣٤) يوم القيامة ملياً .

في (١) الشهداء (٢) زملوا (٣) أولاءٍ فإنهم في البعث بالدماء (٤)
كذلك ذو (٥) الإمام ذو المراتب (٦)

أن يذكر الوصف مع الحكم (٧) النبي (٨)
لو لم يكن لعله لبعدا (٩) في هرة (١٠) ليست بنجسٍ وردا (١١)
فإنها (١٢) من طائفتين فانتفى تنجس الهرة أن تطوفا (١٣)
يليه (١٤) استنطاق (١٥) وصف (١٦) رتبا عليه للتعليل (١٧) ما قد جووبا (١٨)
كقوله عن سائل بيع رطب بالتمر (١٩) هل ينقص إن جف الرطب
قالوا نعم قال فلا إذن كذا ما سألته (٢٠) خشمية حذا (٢١)
إن (٢٢) أبي مات (٢٣) عليه الحج (٢٤) هل أحج عنه؟ قال (٢٥) : لو دينًا وحل
أكنت تقضيه له قالت نعم قال: فدين الله أولى (٢٦) أن يتم (٢٧)
يليه (٢٨) ذكر الحكم بعد ما علم واقعة (٢٩) قد سببت بما (٣٠) حكم (٣١)

(١) وقوله عليه السلام • (٢) يوم أحد • (٣) أي زملوهم بكلومهم
ودعائهم فإنهم يبعثون يوم القيامة وجراحهم تشغب دما • (٤) فهذا وأمثاله
صريح في التعليل • (٥) النص ذو الأيماء • (٦) الأولى • (٦) فاعل
يذكر • (٨) صلى الله عليه وسلم • (٩) أي لجعل بعيدا • (١٠) متعلق
بررد • (١١) عنه عليه السلام في الهرة أنها ليست بنجس • (١٢) من
الطوافين عليكم والطوافات • (١٣) أي لأجل طوافها عليكم فلو لم يكن
التطوف علة لنفى النجاسة لم يكن لذكره مع هذا الحكم فائدة لأنها قد علم
أنها من الطوافات اه • (١٤) أي المرتبة الثانية من الأيماء • (١٥) أي
استنطاق بوصف يعلمه الشارع ليترتب عليه الجواب ولو لم يكن
للتعليل لكان استنطاقه عن وصف يعلمه خاليا من الفائدة • (١٦) يعلم •
(١٧) بذلك الوصف • (١٨) أي الجواب • (١٩) قال • (٢٠) امرأة •
(٢١) أي اتبع • (٢٢) قالت يارسول الله أن أبي الخ • (٢٣) أي أدركته
الوفاة • (٢٤) وعليه فريضة الحج أفأحج عنه • (٢٥) أرايت لو كان على
أبيك دين أكنت قاضيته • اه • (٢٦) أي أحق • (٢٧) أن يقضى •
(٢٨) المرتبة الثالثة وهي • (٢٩) حدثت • (٣٠) بحكم • (٣١) كما
روى أن أعرابيا قال يارسول الله هلك وأهلك وأهلك وأقعت الخ •

واقعتُ في رمضان أهلى^(١) أعقق^(٢) في عهدٍ إفطار حملنا مطلق^(٣)
 شهوةٍ أم لتتقيح المناط^(٤) والحنفى^(٥) بنيل شهوةٍ أناط^(٦)
 والشافعى^(٧) على الوقائع الموجب^(٨) لم يرها^(٩) لآكل وشاربٍ
 يليه نقل^(١٠) الراو^(١١) فعل المصطفى^(١٢)

مرتباً عليه حكم^(١٣) عرّفا
 تعليل ذاك الحكم نحو فسجد^(١٤) بعدسها فالسهو علة^(١٥) ورد
 لذا السجود^(١٦) لم ير ابن القاسم لعامدٍ لأشهب^(١٧) قبل^(١٨) نهي^(١٩)
 كذا^(٢٠) زنا ما عزم فرجه^(٢١) يرى^(٢٢) زناه علة المرجح

(١) قال له عليه السلام . (٢) رقية . (٣) يعنى أن المالكية حملت الحديث على الإفطار المطلق فالقت الشهوة عن درجة الاعتبار وإنما وجبت الكفارة عندهم على الجنابة على الصرم بتعمد الفساد مطلقاً فأوجبوا الكفارة بابتلاع الحصة والنواة وهذا يسمى عند الأصوليين بتتقيح المناط . ا هـ . (٤) وهو أن يخرج من محل الحكم ما لا مدخل له فيه ويبقى ماله فيه مدخل واعتبار ما روى عن ابن القاسم فيمن ابتلع حصة فعلية الكفارة من غير قضاء بعيد النظر بخروجه عن هذه المأخذ . (٥) كابتلاع الحصة والنواة . (٦) وأما الحنفية فأناطت الكفارة بمعنى يتضمنه الوقائع وهو اقتضاء شهوة يجب الإمساك عنها فان الصيام عبارة عن الإمساك عن اقتضاء شهوة البطن والفرج فلذلك أوجبوا الكفارة على من أكل في رمضان لما فيه من اقتضاء الشهوة التى منع الصيام منها ولم يوجبها فيما لا شهوة فى اقتضاءه كابتلاع الحصة والنواة . انتهى . (٧) حملة - وأما مذهب الشافعية فحملته على الوقائع وقالت انها العلة بنفسها فى الكفارة فلم توجهها على من أكل أو شرب فى رمضان عمداً ا هـ . (٨) فى الحديث فقط . (٩) أى الكفارة . (١٠) وهو أن ينقل الراوى فعلاً صدر من النبى صلى الله عليه وسلم أو من غيره فيرتبه صلى الله عليه وسلم حكماً فانه يفيد تعليل ذلك الحكم بذلك الفعل . انتهى . (١١) وهى المرتبة الرابعة . (١٢) صلى الله عليه وسلم . (١٣) ذلك الفعل . (١٤) قول الراوى سها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد . (١٥) مفعول يرى . (١٦) أى فلذا لم يرتب ابن القاسم سجوداً على من ترك سنة من سنن الصلاة عمداً خلافاً لأشهب فانه أوجب السجود قبل السلام فظراً منه الى أن النقصان علة السجود سيواً كان أو عمداً . (١٧) أى قبل السلام . (١٨) نسب . (١٩) قول الراوى . (٢٠) رسول الله صلى الله عليه وسلم . (٢١) أى يعلم بمعنى يدل على أن الزنا علة فى الرجم .

إن شهدت أربعة زنا رجل
فَرَجَمُوا^(٤) يقول ابنُ القاسم
وأشهب على الجميع يوجب^(٧)
المسلك الثاني هو الإجماعُ
عقد^(١١) النكاح بالشقيق أصوب^(١٢)
إذ قربه^(١٥) بالأُم في الإرث سبب
ذلك في الإنكاح بالقياس
وقد روى عن مالك^(١٨) سيّان
لما روى عن مالك^(٢٠) للأُم
وفي النكاح لا لها من مدخل^(٢٣)
المسلك الثالثُ المناسب^(٢٥)
قد ناسب الإسكارُ منعَ الخمر^(٢٧)
و^(١) اثنان^(٢) بالإحصان فقتل^(٣)
على شهودٍ لزنا^(٥) العقل^(٦) نَمِي
فدى^(٨) للإيما أربعُ مراتبُ
علة الوصف^(٩) به يذاع^(١٠)
مِنْ لِأَبٍ لَأَنَّ ذَاكَ^(١٣) أقرب^(١٤)
تقديمه^(١٦) بالإجماع فوجب
عن ابن القاسم ذا اقتباس^(١٧)
لدى النكاح هاك بالبيان^(١٩)
في الإرث مدخل^(٢١) فقيه تَمِي^(٢٢)
فلا يزيدُ قربها لما يلى^(٢٤)
ميرى محل الحكم وصفُ ناسبه^(٢٦)
المذهبُ العقل محل الخير^(٢٨)

(١) شهد . (٢) آخران عليه . (٣) أى فرجم بشهادتهم . (٤) جميعا
عن شهادتهم . (٥) بناء على أن الزنا هو علة الرجم . (٦) أى دية .
(٧) الدية . (٨) أى فهذه . (٩) أى وهو أن يثبت كون الوصف علة في
حكم الأصل فبالإجماع . (١٠) أى يفشى ويثبت . (١١) أى إذا كان للمرأة
أخران أحدهما شقيق والآخر لأب فهل يكون أولى بعقد النكاح عليها من
الأخ للأب وهذا هو اختيار ابن القاسم لأن مزيد القرابة من جهة الأم
سبب تقديم الأخ الشقيق على الأخ للأب في الميراث بالإجماع
فوجب أن يكون كذلك في النكاح بالقياس عليه هـ .
(١٢) عند ابن القاسم . (١٣) أى الشقيق . (١٤) من الأب .
(١٥) أى الشقيق . (١٦) على الذى للأب . (١٧) أى حال كونه مقتبسا
ذلك من القياس على أن الارث لا من الرواية . (١٨) هما . (١٩) أى بيان
الوجه لما روى الخ . (٢٠) هو . (٢١) أى ووجه ما روى عن مالك أن
الأم لها مدخل في الارث فلذلك كان مزيد القرب بها مرجحا فيه ولا مدخل
لها في النكاح فلا يكون مزيد القرابة لها مرجحا في النكاح ا هـ .
(٢٢) تريد . (٢٣) فى ولاية النكاح . (٢٤) النكاح شيئا . (٢٥) وهو
أن يكون فى محل الخ . (٢٦) أى ناسب ذلك الحكم . (٢٧) تحريمها .
(٢٨) أى الذى هو مناط كل خير دنيوى وأخروى ولذلك قال أبو زيد
الدبوسى المناسب ما لو عرض على العقول تلقته بالقبول ا هـ .

قسمان مانا سب ما الشرع^(١) اعتبر نصاً وغيره بنص لم يُقرَّ
ما نصَّ اعتباره يُنقسم إلى مؤثر وما يلائم^(٢)
ما عينه^(٣) في عين حكم يُعتبر

مؤثر^(٤) كالزنان^(٥) فاجلدوا^(٦) كثر^(٧)

ما عينه^(٨) في جنس حكم يُعتبر وعكسه^(٩) والجنس في الجنس^(١٠) يُقرَّ
ملائم^(١١) كثيب ذات الصغر^(١٢) للحنفي جبرها قد استقر^(١٣)
على النكاح^(١٤) علة الولاء^(١٥) الصغر^(١٦)

في المال^(١٧) في النكاح علة بقر^(١٨)

يعينه^(١٩) بالإجماع معتبر^(٢٠)

في جنسها^(٢١) والثاني^(٢٢) جمع^(٢٣) في الحضر^(٢٤)

لمطر مشقة^(٢٥) مثل السفر لجنسها^(٢٦) في عين جمع معتبر

-
- (١) أي المناسب أما أن ينص الشارع على اعتباره أم لا . هـ .
(٢) أي والذي نص الشارع اعتباره ينقسم إلى مؤثر وملائم . (٣) مبتدأ .
(٤) خبره . (٥) أي مثل قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما فان عين الزنا معتبر في عين الجلد ا هـ . (٦) والمؤثر كثير . (٧) ثم
أشار إلى الإلزام وهو ثلاثة أنواع فقال . ا هـ . (٨) مبتدأ . (٩) أي مثال
جنسه في عين الحكم . (١٠) أي جنسه في جنس الحكم . (١١) خبر
المبتدأ . (١٢) أي مثال الأول وهو ما أعتبر عينه في جنس الحكم .
(١٣) أي ثبت . (١٤) متعلق بجبر . (١٥) القصر للوزن . (١٦) أي
لأن الصغر علة في الولاية عليها في المال فيكون علة في الولاية عليها
في النكاح . (١٧) متعلق بتقرر . (١٨) أي تثبت الولاء . (١٩) أي
الصغر . (٢٠) فان عين الصغر معتبر في جنس الولاية بالإجماع .
(٢١) أي الولاء . (٢٢) أي ومثال الثاني وهو ما اعتبر جنسه في عين
الحكم . ا هـ . (٢٣) بين الصلاتين .
(٢٤) تعليل أصحابنا الجمع بين الصلاتين في الحضر بالمطر والمشقة .
(٢٥) أي للمشقة التي فيه التي هي علة في الجمع بين صلاتين في السفر .
(٢٦) أي فان جنس المشقة والخرج معتبر في عين الجمع . انتهى .

والثالث (١) القصاص في الأطراف علمته (٢) جنابة توافي (٣)
في (٤) النفس بالإجماع (٥) جنسها (٦) اعتبر

في الجنس للقصاص فافهم ما ذكر
وغير منصوص اعتبار يقسم (٧) إلى الذي وافقه ما يحكم (٨)
في صورة (٩) وهو الغريب (١٠) والذي ما جاء وفقه فرسل (١١) خذى (١٢)
قياسنا (١٣) مبتوتة في العلل (١٤) في أخذها الإرث (١٥) على المقاتل (١٦)
في منعه (١٧) بجامع التوصل للغرض الفاسد فليقابل (١٨)
بضد قصده وهذا (١٩) ما (٢٠) اعتبر نصاً ولكن عند قاتل أقر (٢١)
والثان (٢٢) باللخمى ذو أفراد (٢٣) في بعض من في الشقن طرح باد
بقرعة إن خيف للسكل الفرق (٢٤) ليخلص الباقي ولكن ما نطق (٢٥)
عبرته الشرع (٢٦) ولم يرتب حكماً على اعتبار ذا المناسب
المسلك الرابع الدوران (٢٧) وجود حكم (٢٨) وكذا فقدان (٢٩)
يرى لوصف (٣٠) فيدل أنه (٣١) علة ذلك الحكم في المظنة

(١). وهو اعتباره جنس الوصف في جنس الحكم ومثاله (٢) التي
هي معتبرة في القصاص والنفس (٣) أي تأتي معتبرة (٤) قصاص
(٥) بالنفس (٦) أي الجنابة (٧) قسمين (٨) ومنه ما ثبت الحكم
على وفقه في صورة (٩) من الصور (١٠) أي ويسمى غربياً
(١١) أي ومنه لا يثبت الحكم على وفقه في صورة من الصور ويسمى
مرسلاً (١٢) في مثال الأول (١٣) أي قياس أصحابنا (١٤) جمع
علة أي المرض (١٥) أي في استحقاقها الميراث (١٦) يتعلق بقياسنا
(١٧) أي في الحرمان من الميراث (١٨) أي فينا سب لمقابلة بنقيض المقصود اه
(١٩) أي التوصل إلى الغرض الفاسد لم ينص الشرع على اعتباره أصلاً
لكن قد رتب الحكم على وفقه في صورة القاتل (٢٠) نافية (٢١) أي
رتب الحكم على وفقه في صورة القاتل (٢٢) أي ومثال الثاني وهو
المرسل (٢٣) أي انفرد به اللخمى من أصحابنا (٢٤) أي إذا خيف
غرق جميعهم (٢٥) أي فإن ذلك مناسب لأن فيه استخلاص بقيتهم ولم
يتص الشرع على اعتباره ولم يترتب حكماً على اعتباره في صورة من
الصور (٢٦) انتهى (٢٧) فاعل نطق (٢٨) وهو (٢٩) عند وجود
الوصف (٣٠) أي فقدان الحكم عند فقد الوصف (٣١) أي لوجوده
وفقدانه (٣٢) أي أن ذلك الوصف

مثاله أن عصير العنب ليس حراماً^(١) قبل^(٢) إسكار أبي^(٣)
وعنده^(٤) يحرم ثم إن ذهب^(٥) يذيب^(٦) حرماً^(٧) فهو للحريم سبب^(٨)
طهارة^(٩) الكلب وخنزير لنا قيساً^(١٠) على جنين ميت شاتنا
لأنها^(١١) إذ نجست بالموت وبالحياة طهره^(١٢) ذو ثبت
دل بأن علة الطهارة هي الحياة إذ لها إداره^(١٣)
المسالك الخامس سَمُّ الشَّيْءِ

إلحاق^(١٤) ذي أصلين^(١٥) أقوى شَبْهاً^(١٦)
الحنفي^(١٧) الوضوء من إزاله^(١٨) نجاسة لنية إحاله^(١٩)
أصحابنا^(٢٠) والشافعي أوجباً نيته^(٢١) تيمماً قد غلبا
لأن ما زال به^(٢٢) حكمي^(٢٣) الحنفى^(٢٤) إنه^(٢٥) حسي^(٢٦)

(١) اجماعاً • (٢) دخول • (٣) نعت للإسكار • (٤) فإذا دخله الإسكار
كان حراماً اجماعاً • (٥) عنه الإسكار • (٦) عنه • (٧) تحريم • (٨) أى
علة - أى فلما دار التحريم مع الإسكار وجوداً وعدمًا علمنا أن الإسكار
علة التحريم • (٩) ومن ذلك احتجاج أصحابنا على طهارة عين الكلب
والخنزير • (١٠) أى بقيا سهما على الشاة الحامل بجامع الحياة وهي
أن الحياة علة الطهارة أن الشاة إذا ماتت وفى بطنها جنين حى حكمنا على
جميع أجزائها بالنجاسة وعلى الجنين بالطهارة فلما دارت الطهارة مع
الحياة وجوداً وعدمًا علمنا أن الحياة علة الطهارة • (١١) أى الشاة
(١٢) أى طهر الجنين • (١٣) أى الطهارة الإدارة مع الحياة وجوداً وعدمًا
(١٤) فرع • (١٥) أى أن تتردد التسألة بين أصليين مختلفين فى الحكم
فيلحق بأحدهما وهو أقوى شَبْهاً • (١٦) أى مثل الوضوء فإنه دائم بين
التيمم وإزالة النجاسة • فيشبه التيمم من حيث أن المزال فيه وهو الحدث
حكمي لا حسي ويشبه إزالة النجاسة بأن المزال فيها حسي لا حكمي لازالة
ماء العين بالطبع بخلاف التراب • (١٧) أى قالت الحنفية •
(١٨) أى من باب إزالة النجاسة فهو بها أقوى شَبْهاً • (١٩) أى لأجل
حالة النية فى الوضوء • (٢٠) المالكية • (٢١) أى النية فى الوضوء
تغلبنا فشيبهه بالتيمم • (٢٢) أى بالوضوء وهو الحدث • (٢٣)
(٢٤) لا حسي • (٢٥) قال • (٢٦) لا حكمي لازالة الماء العين •

والعبد^(١) بين الحر والبهايم أقواهما إلحاقه لآدمي^(٢)
يملك^(٣) كالنكاح^(٤) مالا^(٥) ثم ذا^(٦)

أصل سواء^(٧) عارض^(٨) لذا^(٩) انبذا

الركن الرابع الحكم^(٩)

من شرط حكم أن يرى شرعيا أوفى اللغات القيس^(١٠) جأ مرعيا
تسمية^(١١) الفباش سارقا جلا^(١٢) بأخذ مال خفية^(١٣) لا في المالا^(١٤)
تسمية^(١٥) النبذ^(١٦) خرا إذ يرى مثل العصير للعقول خامرا^(١٧)

مسألة

وحكمنا^(١٨) العادى بالقياس لا يثبت باختلاف عادات الملا^(١٩)
أصحابنا^(٢٠) قالوا^(٢١) تحيض الحامل^(٢٢)

إذ لا ينافي حيضها ما تحمل^(٢٣)
لأنه^(٢٤) دم كالاستحاضة^(٢٥) حيث ترى^(٢٦) يرى وفي العراضه

(١) يتردد في ملكه وعدم ملكه . (٢) فمن غلب أنه آدمي أشبه الحر
ومن غلب أنه مال أشبه البهيمة فأخذ الشبهين يوجب استحقاق أن يملك
وهو الشبه الآدمي والآخر يوجب له أن لا يملك وهو الشبه المالى لكن
الشبه الآدمي أقوى من الشبه المالى من وجهين أشبار إليهما بقوله .
والسلام . (٣) أى أحدهما أن الشرع غلب عليه شبه الآدمي فى أحد نوع
الملك فأنبت له ملك النكاح فوجب أن يثبت له ملك اليمين لقوة الشبه
الموجب له . (٤) أى كملكه النكاح . (٥) مفعول يملك . (٦) أى الوجه
الثانى - أى شبه المالى . (٧) أى الشبه المالى . (٨) والأصل أولى من
العارض . (٩) وفيه مسائل الأولى . (١٠) أى القياس . (١١) مثاله .
(١٢) بالقياس أى على . (١٣) أى بجامع أخذ المال خفية . (١٤) أى
الناس . (١٥) وكذا . (١٦) بالقياس على تسمية عصير العنب خمرًا .
(١٧) أى بجامع مخامرة العقل . (١٨) المسألة الثانية لا يجوز اثبات
الحكم العادى بالقياس . (١٩) أى الناس . (٢٠) مثاله . (٢١) أى
المالكية . (٢٢) لأن ما تراه دم عارض لا ينافى الحمل . (٢٣) كدم
الاستحاضة . (٢٤) أى الحيض . (٢٥) أى كدم الاستحاضة . (٢٦) أى
وهما دمان غالبان لا يرى أحدهما الا من حيث يرى الآخر وكلاهما عارض .

إلا ترى صغيرة لم تحض لم تستحض^(١) فباختلافها انقض^(٢)

مسألة

وكل ما يطلب فيه القطع لا^(٣) يثبت بالقياس بل^(٤) نصّ علا^(٥)
الشافعي^(٦) من القرآن البسملة^(٧) في كل سورة بخطّ علّاه^(٨)
قلنا فذا^(٩) الإثبات^(١٠) بالقياس^(١١) وليس قاطعاً لكل الناس

مسألة

هل^(١٢) نفى هذا الحكم حكم شرعي أو لا على الأول^(١٣) قياساً مرعى^(١٤)
وجوّز المحققون فيه^(١٥) قيس دلالة^(١٦) فقط^(١٧) يوفيه^(١٨)
في الحلّي^(١٩) عندنا الزكاة لم تجب قياساً على عبد^(٢٠) وثوب^(٢١) فأجب^(٢٢)
بأن حكم الأصل غير شرعي قياساً على غيره مرعى^(٢٣)
وحكم فرع غير شرعي فلا^(٢٤) قيس به وأمر حكم كمال^(٢٥)

(١) فهذا قياس العادة والعادة قد تختلف فلا يتم القياس وإليه أشار بقوله فباختلافها الخ • ١ هـ • (٢) أي انقض من يريد القياس في الحكم العادي باختلاف عادات الناس • آ هـ • (٣) لا يجوز اثباته بالقياس لأن القياس لا يفيد القطع • ١ هـ • (٤) يثبت بنص • (٥) بصحة سنده ووضوح دلالاته واستمراره ورجحانه على جميع ما يعارضه أو بما يتضمنه • ١ هـ • (٦) مثاله - قال • (٧) بسم الله الرحمن الرحيم • (٨) أي قياساً على سائر القرآن بجامع أن كلا مكتوب بخط المصحف • (٩) مبتدأ • (١٠) كائن • (١١) خبره • (١٢) أي اختلف الأصوليون في نفى الحكم هل شرعي أولاً • (١٣) أي فمن يراه حكماً شرعياً أجاز أثباته بالقياس مطلقاً ومن لم يره حكماً شرعياً منع من ذلك مطلقاً • (١٤) نفى من عين • (١٥) أي في اثباته بالقياس • (١٦) كما قيل تقطع الجماعة بواحد كما يقتل به لجامع وجوب الدية عليهم في ذلك حيث كان غير عمد وهو حكم العلة التي هي القطع منهم في الأولى والقتل منهم في الثانية وعطف الآخرين بالفاء لأن كلا منهما دون ما قبله • ١ هـ • (١٧) ويمنعون فيه قياس العلة • (١٨) أي يتمه • (١٩) مثاله قول أصحابنا • (٢٠) للخدمة • (٢١) المهنة • (٢٢) فلا يصح القياس عليه - أين المعارض • (٢٣) فلا يصح القياس عليه • (٢٤) أي فلا يجوز اثباته بالقياس • (٢٥) فهذا اتسام الكلام في الحكم وبه تم القول في الأركان الأربعة •

أقسام قياس الطرد^(١)

أقسامه قياسُ معنى الأصل^(٢) وعلةٍ دلالةٍ فاستجلى^(٣)
قياس^(٤) لا فارق^(٥) معنى^(٦) الأصل القاء^(٧) ما يفرق^(٨) بين الأصل
وفرعه المديان^(٩) عند الحنفى

فرض^(١٠) زكاة العين^(١١) فيه^(١٢) ما تنق^(١٣)
لا فرق بينه وبين غيره خلا^(١٤) دينٍ ولو منع زكاته^(١٥) جلا^(١٦)
لمنع الزكاة في الحرث وفي ماشية^(١٧) فمنعه^(١٨) إذن تنق
ومثله^(١٩) استيلاء كافر على أموالنا^(٢٠) فالشافعى قال لا
يملكها والحنفى^(٢١) يملكها وعندنا^(٢٢) يفيد فيها الشبهة
للشافعى^(٢٣) إجماعنا الغاصب لا يملك ما استولى عليه بالقل^(٢٤)

(١) ثلاثة . (٢) اعلم أن الجامع بين الفرع والأصل في قياس الطرد
إما أن يكون من جهة ما وقع الاشتراك فيه بين الأصل والفرع وهو قياس
لا فارق ويسمى قياساً في معنى الأصل . انتهى . (٣) إما أن يكون
بعض ما وقع الاشتراك فيه وينقسم قسمين إما نفس العلة ويسمى قياس
العلة وإما يدل على العلة ويسمى قياس الدلالة فهذه ثلاثة أقسام . اهـ .
(٤) مبتدأ . (٥) هو قياس . (٦) خبره . (٧) أى وحاصله بيان القاء
الفارق بين الأصلين والفرع والعلة موجودة في الأصل بثبوت حكمها
فيه فوجب كونها مشتركة سواء جملة المشتركة أو بعضه . (٨) أى مثاله
قول أصحاب أبى حنيفة المديان يجب عليه الزكاة قياساً على غير المديان .
(٩) مبتدأ . (١٠) مبتدأ ثانٍ . (١١) أى عليه . (١٢) نافية . (١٣) خبر
الثانى بل ثابت . (١٤) أى وبيانه أنه لا فرق بين الأصل والفرع إلا الدين
الموجود في الفرع بدليل أنه لو عدم منه لا تقلب الفرع أصلاً ولو وجد
في الأصل فرع فدل على أنه لا فارق بينهما إلا الدين . اهـ . (١٥) أى
زكاة العين . (١٦) أى لكن الدين لا يصلح أن يكون ما نعا من الزكاة إذ
لو منع من زكاة العين لمنع من زكاة الحرث وماشية . اهـ . (١٧) وإذا
ثبت أن الدين غير مانع ولا فارق بينه وبين غيره وجب الاشتراك في كل ما
سواه وإن العلة الموجودة في الأصل من جملة ما سواء فوجب الاشتراك
فيها . والسلام . (١٨) أى منع الدين الزكاة . (١٩) أيضاً . (٢٠) أى
أموال المسلمين . (٢١) يقول . (٢٢) أى وعند أصحابنا أن استيلاء
الكفار يفيد شبهة الملك لا حقيقته . (٢٣) حجة وهو . (٢٤) يعنى أجمعنا
أن الغاصب لا يملك ما استولى عليه بالعدوان فكذلك الكافر لا يملك ما
استولى عليه . اهـ .

كذلك الكافر لا فرق^(١) خلا

إسلام ذا^(٢) وكفر ذا^(٣) والكفر لا^(٤)

يقضى^(٥) بملك وكذا الإسلام لا^(٦) يمنع ملكا منع ملكه جلا

والثان^(٧) ما الفرع بنفس العلة شارك أصلاً قد ذكرنا كله^(٨)

وهو قياس شبه والمعنى^(٩) والثالث^(١٠) الدال على ما يعنى^(١١)

بالعلة^(١٢) الجامع^(١٣) غير العلة^(٢٤) فيه ففى^(١٥) استدلالنا أحله^(١٦)

خاتمة

فالاغراضات على القياس^(١٦) إما بمنع الحكم فى الأساس^(١٨)

أو بوجود^(١٩) الوصف فى ذا الأصل^(٢٠)

أو^(٢١) كونه العلة أو^(٢٢) أن يستقبل

أو^(٢٣) كونه فى^(٢٤) الفرع أو معارضة بغيره^(٢٥) فى حكم فرع ناقضه

لأن^(٢٦) من سلم حكم الأصل وكونه^(٢٧) فيه مع التعلل^(٢٨)

منفرداً^(٢٩) وكونه^(٣٠) فى الفرع بلا^(٣١) معارض بفرع مرمى

(١) لأنه فرق بينهما • (٢) الأصل • (٣) الفرع • (٤) أى فوجب القاء سبب الملك فى حق المسلم الغاصب وفى حق الكافر المستولى بانتفاء الملك • (٥) أى لا يصلح أن يكون مقتضياً للملك • (٦) أى لا يصلح أن يكرن مانعاً من الملك • (٧) القسم — وهو قياس علة • (٨) فى مسالك العلة • (٩) وقد تقدم بامثلتهما • (١٠) قياس الدلالة • (١١) أى ما يراد • (١٢) أعلم أن قياس الدلالة هو الذى يجمع فيه بغير العلة بما يدل عليها مما يلزم من الاشتراك فيه الاشتراك فى عين العلة وهو عند بعض الأصوليين من قبيل الاستدلال فلذا أخرناه إليه • وصلى الله على النبى الكريم • (١٣) مبتدأ — فيه • (١٤) خبره • (١٥) باب • (١٦) أى وضعه المصنف للأصل ولذا أخرناه الى الاستدلال • ا هـ • (١٧) ستة لأنها أما الخ • (١٨) أى الأصل الذى يقاس عليه • (١٩) بمنع • (٢٠) أى فى ذلك • (٢١) بمنع • (٢٢) بمنعه الاستقلال • (٢٣) بمنع • (٢٤) أى وجوده • (٢٥) أى بوصف آخر يقتضى نقيض الحكم فى الفرع • (٢٦) وبيان انحصار الاعتراضات فى الستة أن من سلم • الخ • ا هـ • (٢٧) أى وجود الوصف المرعى • (٢٨) أى وكونه علة • (٢٩) وكون ذلك الوصف علة بانفراده • (٣٠) أى وجوده • (٣١) وأنه سالم من معارض يقتضى نقيض الحكم فى الفرع • ا هـ •

قد سلم القياس بالضرورة فستة ترى (١) لدى بصيره
أولها (٢) للشافعي وبعضها ونوع خنزير به غسل الإناء
سبعاً ككلب منعه للحنفي (٣) في الأصل والأصل بنص تقتني (٤)
والثان (٥) عند الشافعي الترتيب (٦) وبعضها (٧) لدى الوضوء واجب (٨)
عبادة (٩) يحدث تبطلها (١٠) فكالصلاة (١١) واجب ترتيبها
الحنفي (١٢) ونحن لا نسلم

وجود (١٣) ذا الوصف في الأصل (١٤) فاعلموا
لا تبطل الصلاة: أحداث بلا (١٥) طهارة بطلانها قد أبطأ (١٦)
قالوا (١٧) المصلي ما وترى فقد يحدث في أثناءها (١٨) أفسدا
الحنفي (١٩) من حدث له عتاً (٢٠) على الصلاة (٢١) عن وضوئه بني
ومحدث من بعد ما قد سبقه (٢٢) على اختيار (٢٣) مبطل (٢٤) فحقته

(١) أي فدل ذلك على أنه لا يقع الاعتراض إلا من أحد هذه الوجوه .
(٢) أي الاعتراض الأول وهو منع الحكم في الأصل مثاله - مثاله احتجاج
الشافعي الخ . (٣) أي فيمنع الحنفية الحكم وهو غسل الإناء من لوغ الكلب
سبعاً في الأصل . ا هـ . ا هـ . (٤) أن تتبع أثبات الحكم في الأصل
بالنص وهو قوله عليه السلام إذا ولغ الكلب في إناء أحدهم فليغسله
سبعاً كما تقدم . (٥) والاعتراض الثاني وهو منع وجود الوصف في
الأصل مثاله . (٦) قبساً . (٧) عطف على الشافعي . (٨) خبره .
(٩) بقولهم الوضوء . (١٠) فكان الترتيب فيها واجباً . (١١) أي قياساً
على الصلاة . (١٢) يقول ومن وافقهم من أصحابنا . ا هـ . (١٣) الذي
هو الحدث . (١٤) الذي هو الصلاة لأن الحدث عندنا لا يبطل الصلاة .
(١٥) تبطل . (١٦) وإنما تبطل الأحداث الطهارة وبطلان الطهارة تبطل
الصلاة . ا هـ . (١٧) أي الأولون يثبتون أن الصلاة يبطلها الحدث .
(١٨) أي إذا لم يجد ماء وتراباً فإذا صلى وأحدث في أثناء صلاته بطلت
صلاته وليس ثم طهارة يبطلها الحدث . (١٩) أي وعند الحنفية من سبقه
الحدث توضأ وبني على صلاته كما يبنى في الرعاف عندنا . ا هـ .
(٢٠) أي عرض له بمعنى سبقه توضأ وبني . (٢١) كما يبنى في الرعاف
عندنا ولو أحدث مختاراً بعد أن سبقه الحدث وقبل أن يتوضأ بطلت صلاته
ولم يبن عليها فدل أن الحدث يبطل الصلاة نفسها . (٢٢) أي الحدث .
(٢٣) قبل أن يتوضأ . (٢٤) صلاته لا يبنى عليها وهذا يدل أن الحدث
يبطل الصلاة .

والثالث^(١) احتجاج أهل الحنفى^(٢) من تحت حر دعت لها يفي^(٣)
 خيار ما^(٤) كالعبد^(٥) لا نسلم^(٦) إن ملكها النفس^(٧) الخيار^(٨) الملزوم^(٩)
 دليلهم^(٩) ملكت فاختارى بنص والنص مسلكت لعله ينص
 والرابع^(١٠) اعتراضه^(١١) بمستقل^(١٢)

أو ما يكون جزء علة نقل

للشافعى التفاح طعم يلزم^(١٣) فيه الربا كالأبر لا نسلم
 علته^(١٤) الطعم^(١٥) فقوت يستقل وليس في^(١٦) التفاح قالوا^(١٧) ما نقل
 لا تبع^(١٨) الطعام بالطعام قد^(١٩) أو ما للطعم وإن عاماً وردد^(٢٠)
 بمقتل^(٢١) قتل عدو عامد^(٢٢) حتم به القصاص كالمحدد^(٢٣)
 الحنفى^(٢٤) العمد والعدوان لا يفي^(٢٥) بعله إذا الجرح^(٢٦) خلا^(٢٧)
 جوابنا^(٢٨) مناسب للحكم^(٢٩) فستقلاً باعتبار سم

- (١) الاعتراض الثالث وهو منع كون الوصف علة مثاله احتجاج النخ
- (٢) على أن المعتقة تحت الحر لها الخيار . (٣) أى يتم . (٤) فاعل يفي .
- (٥) كالمعتقة تحت العبد . (٦) فيقول أصحابنا . (٧) أى لا نسلم أن
- ملكها لنفسها بالعق هو العلة في خيارها . (٨) وبالجمله فالاعتراض يمنع
- كون الوصف علة أعظم الاعتراضات وتنفرد منه أسئلة كثيرة وهي
- مشروحة في المطولات . آه . (٩) أى الحنفية على كون عقوبتها علة تخييرها
- قوله عليه السلام ملكت نفسك فاختارى . (١٠) الاعتراض الرابع وهو
- معارضة بوصف يصلح أن يكون علة مستقلة أو جزء علة . (١١) يوصف .
- (١٢) بالعله . (١٣) أى فوجب أن يكون فيه الربا قياساً على البر .
- (١٤) قولكم - أى يقول أصحابنا لا نسلم قولكم أن الطعم هو العلة .
- (١٥) فإن القوت يصلح أن يكون علة مستقلة . (١٦) القوت . (١٧) أى
- الشافعية يشبّهون كون الطعم علة مستقلة . (١٨) بدل مما نقل .
- (١٩) خبره . (٢٠) يستدلون بما أشتمل عليه النص من الإيحاء إلى العلة
- غير معترضين للتعميم فيه . (٢١) ومثال الثاني احتجاج أصحابنا في
- وجوب القتل بالثقل . (٢٢) ففيه العمد والعدوان . (٢٣) أى قياساً على
- القتل بالمحدد . (٢٤) تقول الحنفية لا نسلم أن القتل العمد العدوان
- مستقل بالعله حتى يتضاق إليه كون القتل به جارحاً ، والسلام .
- (٢٥) أى لا يتم . (٢٦) بل هو بعضها . (٢٧) أى فقد . (٢٨) أن العمد
- والعدوان . (٢٩) وهو القصاص وينضى إلى الحكمة المقصودة منه وهو
- الزجر فوجب أن يكون مستقلاً في الاعتبار .

والخامس^(١) الحج عن الغير جلا^(٢) فعلا لغير جاز^(٣) فالأجر^(٤) حلا^(٥)
 مثل خياطة يقول الحنفى^(٥) جواز فعل الحج للغير نفى^(٦)
 أجب^(٧) بقول المصطفى^(٨) لقائل^(٩) لبيك^(١٠) عن شبرمة المعامل^(١١)
 فخرج^(١٢) عن نفسك ثم حج عن شبرمة والنص بالجواز عن^(١٣)
 سادسها^(١٤) زكاة دين تجب كغيره للشافعى^(١٥) بالنصب^(١٦)
 جوابنا كالحنفى عارضا في الفرع دين منعهما قد اقتضى^(١٧)
 قالوا^(١٨) فإن الدين لم يعارض^(١٩) إذ هو في الذمة لا المال يضى^(٢٠)
 لو^(٢١) هلك المال بغيره^(٢٢) سقط
 تحريم^(٢٣) الزكاة لا^(٢٤) الدين فقط^(٢٥)

الباب الثانى فى قياس العكس

حد قياس العكس قل أن تلتبأ نقيض حكم الأصل فى فرع^(٢٦) أتى

(١) الاعتراض الخامس وهو منع وجود الوصف فى الفرع مثاله احتجاج أصحابنا على أن الاجساره على الحج عن الميت جائزة • (٢) أى ظهر • (٣) أى هر فعل يجوز أن يفعله الغير عن الغير فجازت فيه الاجارة • (٤) أى جاز قياسا على الخياطة • (٥) أى لا نسلم وجود الوصف الذى هو جواز فعله عن الغير فى الفرع الذى هو الحج فانه لا يجوز عندنا أو يجز عن الغير • ا ه • (٦) عندنا • (٧) الذى فى اثباتك الوصف فى الفرع • (٨) صلى الله عليه وسلم • (٩) أى أعرابى سمعه النبى يقول • (١٠) اللهم • (١١) أى الذى عامله على الحج • (١٢) فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أحججت عن نفسك قال لا قال حج الن • (١٣) أى عرض • (١٤) الاعتراض السادس وهو المعارضة فى الفرع بما يقتضى نقيض الحكم • (١٥) قالوا أن المديان تجب عليه الزكاة بالقياس على غير المديان وجامع ملك النصاب • (١٦) أى بملك النصاب • (١٧) فوجب أن لا يثبت الحكم الذى هو وجوب الزكاة لأجل تعلق حق الغرماء بالمال • (١٨) أى الشافعية • (١٩) أى لا يصاح أن يكون معارضا لأنه متعلق بالذمة لا بعين المال بدليل لو هلك المال بسببه أو بغير سببه لم يسقط الدين وأما الزكاة فهى متعلقة بعين المال لا بالذمة بدليل أنه لو هلك بغير سببه لسقطت الزكاة • ا ه • (٢٠) أى يظهر • (٢١) بدليل • (٢٢) أى بسبب غير المديان • (٢٣) أى وجوب • (٢٤) فلا يسقط عنه • (٢٥) رافع إلى الزكاة • (٢٦) أى فى قرعته •

لأنه فارقته في علقته سَيَسْتَيْنُ ذاك في أمثليته
 من كثرة (١) التي الوضوء مالزم (٢) إذ في قليله (٣) الوضوء ما حتم
 فعكسه البول فلما (٤) ألزما من القليل (٥) في الكثير حتما (٦)
 الحنفى (٧) كثير في يوجب (٨) قلنا فنحن بالقياس (٩) نذهب
 على كثير البول في افتراق حكمهما لفقد اتفاق (١٠)
 في علة (١١) من قال (١٢) لم يفترقا فيها (١٣) قل حكما بها ما اتفقا (١٤)
 إذ يسقط الوضوء من قليل (١٥) في وحتم من قليل البول
 كالحنفى (١٦) في قليل النوم لم يجب (١٧) ففى كثيره لم يفتح
 فعكسه البول (١٨) لنا والحنفى (١٩) فالصوم شرط صحة المعتكف
 لما وجوب الصوم قد تحما عليه في نذر اعتكاف صائما (٢٠)
 تحتم الصوم عليه ما نذر وعكسه الصلاة فأخذ (٢١) ما غير (٢٢)

(١) المثال الأول احتجاج أصحابنا أن الوضوء لا يجب من كثرة القيء
 فانه لما لم يجب الوضوء من قليله لم يجب من كثيره عكسه البول لما وجب
 الوضوء من قليله وجب من كثيره . ا هـ . (٢) أى ما وجب . (٣) أى
 القىء . (٤) الوضوء . (٥) قليل البول . (٦) أى أوجب . (٧) قال .
 (٨) أى الوضوء . (٩) فيقيس أصحابنا كثير القيء على كثير البول في
 الافتراق في الحكم . (١٠) أى يستتدین على افتراقهما في العلة . ا هـ .
 (١١) أى فإن توزع المالكية في افتراقهما في العلة احتجاجا عليه بافتراقهما
 في الحكم عند العلة . (١٢) لنا حال كونه ينازع . (١٣) أى في العلة .
 (١٤) افترقا حكما بالعلة فهو دليل على أنهما افترقا علة . (١٥) أى إذ
 يتفق الفريقان على سقوط الوضوء من قليل القيء ووجوبه من قليل
 البول . ا هـ . (١٦) أى كما يحتاج الحنفية على الشافعية بمثل هذا الدليل
 فى أن النوم لا يوجب الوضوء خلافا للشافعية فانه عندهم حدث بنفسه
 على بعض الطرق مظنة للحدث على طريقة أخرى . (١٧) الوضوء .
 (١٨) لما وجب من قليله وجب من كثيره . (١٩) المثال الثانى اجتماع
 أصحابنا وأصحاب أبى حنيفة على الصوم شرط فى صحة الاعتكاف .
 (٢٠) أى لما وجب الصوم عليه إذا نذر أن يعتكف صائما وجب عليه الصوم
 إذا لم يتذره عكسه الصلاة لما لم تجب عليه إذا نذر لم تجب عليه إذا لم
 يتذره . ا هـ . (٢١) أى اتبع . (٢٢) أى ما مضى أى وتقديره كالأول .

الحنفى^(١) نفى القصاص فى صغير مُثَقِّلٍ ينفى الوجوب فى الكبير^(٢)
وعكسه مُحدد لما لزم^(٣) من الصغير^(٤) فى كبيره حم^(٥)

الباب الثانى فى الاستدلال

يكون من^(٦) تلازم^(٧) يوافق من بين حكيم أو^(٨) التنافى
والأول^(٩) استدلال بالمعلول فى علة وعكسه^(١٠) المعقول
وأحد^(١١) معلولين دللنا على آخر والتنافى^(١٢) أيضاً جُعلا
من^(١٣) بين حكيم وجوداً عدماً أوفى^(١٤) وجود قط وعكس علمياً^(١٥)
فستة أقسام^(١٦) الاستدلال أولها^(١٧) ينجى فى مثال^(١٨)
فالوتر^(١٩) جائز^(٢٠) على الراحلة فهو^(٢١) من المعلول للنافلة^(٢٢)
فالفرض^(٢٣) لم يَجْزُ على الراحلة تأصيل^(٢٤) للفجر من دلالة
ثم كما^(٢٥) وجود أثر الشرع دل عليه فكذا كم مرعى

(١) المثال الثالث احتجاج الحنفية على عدم وجوب القصاص على القاتل
بالمثقل بقرلهم لما لم يجب القصاص من صغير المثقل لم يجب من كبيره
عكسه المحدد . ا هـ . (٢) أى كبير المثقل . (٣) القصاص . (٤) أى
صغيره . (٥) أى أوجب وتقريره كما سبق ولنقتنع بهذا القول من
البيان . ا هـ . (٦) الاستدلال . (٧) أى بطريق التلازم بين الحكم .
(٨) أى ويؤيد الاستدلال بطريق التنافى بين الحكيم . ا هـ . (٩) وهو
ما كان بطريق التلازم ثلاثة أقسام . (١٠) أى الاستدلال بالعلة على
المعلول . ا هـ . (١١) أى استدلال بأحد المعلولين على الآخر . (١٢) أى
ما كان بطريق التنافى ثلاثة أقسام أيضاً . ا هـ . (١٣) أى تناف .
(١٤) تناف بينهما . (١٥) تناف بينهما عدماً فقط . (١٦) جميع أقسام
الاستدلال . (١٧) وهو الاستدلال بالمعلول على العلة . (١٨) احتجاج
أصحابنا على أن الوتر يجوز أن يؤدى (على) الراحلة . (١٩) نفل .
(٢٠) عندنا . (٢١) أى ما يؤدى على الراحلة . (٢٢) وذلك أن جواز
الاداء على الراحلة أثر التنقل ومعلول من معلولاته ولذلك لا تؤدى الفرائض
على الراحلة . ا هـ . (٢٣) أى فلذلك . (٢٤) أى فإذا ذكر هذا
الاستدلال أصلاً لركعتي الفجر مثلاً لكان قياسنا للدلالة . ا هـ .
(٢٥) كما يستدل بوجود أثر الشرع على وجوده فكذلك يستدل بعدم
أثر الشرع على عدمه .

لفقده الفقد لصحب الشافعي وبمضنا بيع الفضول فامنع
صحته قالوا فلما لم يفد ملك المبيع إثره لم يندم
إد (١) أثر العقد أى الملك فند (٢)
والثان (٣) الاستدلال بالعلة فى (٤)
صحته لنا لآية أحل (٥)
منافع المغصوب عند الشافعي وبمضنا (٦) مضمونة للمدعى (٧)
إذ هى (٨) ومسلكه (٩) لأنها تبسع
ثم (١٠) كما بعلة (١١) فيه استدلل
فليس للمقر (١٢) الاستحقاق (١٣)
ثالثها (١٤) بأحد معلولين
وهو الذى عليه يستدل أن
شرعياً أو تحققيقاً قد رعى (١٥)
وصحبنا إذ هو جزء الحى
وبمضنا بيع الفضول فامنع
ملك المبيع إثره لم يندم
لحكمها الأسباب لا كما ترد (١٦)
معلولها فبيع غائب تفى (١٧)
إذ علة الصحة حله (١٨) نزل (١٩)
وبمضنا (٢٠) مضمونة للمدعى (٢١)
فى الملك (٢٢) إجماعاً فقرمها (٢٣) وقع
على افتقاده (٢٤) بقدرها (٢٥) استدلل
للشافعي (٢٦) إن فقد استدلى (٢٧)
على (٢٨) سواه شرط أحد ذين
يكون شرعياً وما به (٢٩) يعن
تجسس عظم مية (٣٠) عن شافعي
يألم إن أين (٣١) دون لى (٣٢)

(١) لأن ثمرة العقد وأثره إنما هو الملك . (٢) فإن الأسباب الحكمية
لا تتراد نفسها وإنما تتراد لحكمها . ا هـ . (٣) القسم الثانى . (٤) أى
على معلولها . (٥) أى يتم - ومثاله احتجاج أصحابنا على أن بيع الغائب
صحيح لأنه حلال عملاً بقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا . (٦) أى
وأحل الله البيع . (٧) أى وإذا كان حلالاً وجب أن يكون صحيحاً لأن الحل
علته الصحة . (٨) فقد نزل الحل . (٩) أى بعض أصحابنا .
(١٠) المغصوب منه . (١١) أى المنافع . (١٢) مملوكة للمغصوب منه .
(١٣) للمغصوب . (١٤) أى فوجب أن تكون مضمونة . (١٥) كما يستدل
بالعلة على المعلول فقد يستدل بعدم العلة على عدم المعلول . ا هـ .
(١٦) أى على المعلول . (١٧) أى عدم المعلول . (١٨) أى عدم العلة .
(١٩) له بالمال . (٢٠) لذلك أسال . (٢١) أى عند أهل الشافعي .
(٢٢) الذى هو النسب . (٢٣) أى الاستدلال . (٢٤) على الآخر .
(٢٥) أى وأما المعلول المستدل به فقد يكون شرعياً وقد يكون حقيقياً .
(٢٦) أى حفظ . (٢٧) نقل . (٢٨) أى يتألم الحى بابانته . (٢٩) أى
كذب .

وَكُلُّ (١) مَا يَأْتِي (٢) إِنْ أُبِينَا فَبَعْدَ مَوْتِ نَجَسٍ (٣) يَقِينَا
إِذَا الْحَيَاةُ عِلَّةُ التَّأَلُّمِ حَقِيقَةً وَذَلِكَ (٤) لِلشَّرْعِ مُنَى
الشَّافِعِيُّ (٦) حَتْمٌ (٧) زَكَاةِ الْعَيْنِ كَالْحَرْثِ (٨) وَالْمَوَاشِ فِي الْمَدِينِ (٩)
إِذَا تَانِ (١٠) لِلْعِلَّةِ مَعْلُولَانِ وَهِيَ غِنَى النَّصَابِ (١١) شَرَعِيَّانِ
إِنْ قَتَلَ الْمَكْرَهُ (١٢) عِنْدَنَا قَتَلَ عَاصٍ بِهِ (١٣) بِالْإِجْمَاعِ لَمْ يَحِلَّ (١٤)
عِصْيَانُهُ (١٥) وَذَا الْقِصَاصِ عُلُلًا بَعْلَةٌ (١٦) أَنْ لِلْخَطَابِ أَهْلًا (١٧)
وَرَابِعُ الْأَقْسَامِ مِنْ تَنَافَى حُكْمَيْنِ فَقَدْ أَوْجُودًا (١٨) وَافٍ (١٩)
وَلَيْسَ عِنْدَنَا عَلَى الْمَدِيَّانِ زَكَاةُ عَيْنٍ مُتَنَافِيَيْنِ (٢٠)
أَعْطَاوَهَا (٢١) وَأَخَذَهَا وَجُودًا وَعَدَمًا غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا (٢٢)
إِعْطَاوَهُ (٢٣) ذِي (٢٤) إِنْ (٢٥) غَنِيًّا يَلْزَمُ فَأَخَذَهَا إِذَنْ عَلَيْهِ يَحْرُمُ
جَوَازُ أَخْذِ (٢٦) إِنْ (٢٧) فَقِيرًا يُعْلَمُ سَقُوطُهَا عَنْهُ لِذَلِكَ يَلْزَمُ
وَأَخْذَهُ الزَّكَاةَ إِجْمَاعًا ثَبَتَ فَحَتْمُهَا (٢٨) عَلَيْهِ يَنْتَفِي بَيْتُ
وَخَامِسُ الْأَقْسَامِ مِنْ تَنَافَى حُكْمَيْنِ فِي الْوُجُودِ قَطُّ يُوَافَى

(١) أى جزء . (٢) الحى . (٣) فالعظم نجس بعد الموت . (٤) أى
الدجاسة بعد الموت . (٥) أى ذلك شرعى . (٦) قال . (٧) مبتدأ .
(٨) أى كوجوب زكاة الحرث . (٩) أى على المديان . (١٠) أى زكاة العين
وزكاة الحرث والماشية معلولان لعل . (١١) أى وهى الغنى بملك النصاب
والمعلولان معا شرعيان . (١٢) على القتل . (١٣) أى لانه عاص
بسبب ذلك القتل . (١٤) له قتل من أكره على قتله . - أى فان المكروه
على القتل محرم عليه القتل . (١٥) أى كون القتل معصية
وووجوب القصاص به معلولان لعل واحدة . (١٦) واحدة . (١٧) وهى
أهلية القاتل للخطاب . (١٨) نعت تنافى . (١٩) ومثاله احتجاج أصحابنا
على أن المديان لا تجب عليه الزكاة . (٢٠) خبر مقدم . - أى لان أخذ
الزكاة وإعطاءه إياها متنافيان وجودا وعدما . (٢١) مبتدأ .
(٢٢) أى وبين ذلك أنه اما ان يكون غنيا أو فقيرا وعلى كلا التقديرين
يلزم أحد الحكمين وعدم الآخر . (٢٣) أى اخراجه للزكاة واعطاؤها لغيره .
(٢٤) أى الزكاة . (٢٥) كان . (٢٦) أى أخذ الزكاة . (٢٧) كان .
(٢٨) وإذا ثبت التنافى بين الحكمين وجودا وعدما وقد ثبت أحدهما وهو
جواز أخذه الزكاة إجماعا فقد وجب عدم الآخر وهو وجوبها عليه

فطاهر^(١) للشافعي المني^(٢) لأنه^(٣) صلى به النبي
 فيما حكّت عائشة^(٤) قد كان يسلّته من ثوبه إن بآن
 يعرق^(٥) إذ خير به يصلي وذا ميناى نجسا للكل^(٦)
 وسادس^(٧) الأقسام من تنافى حكمين^(٨) فى الفقدان قط يوافى
 فطاهر^(٩) ميتة^(١٠) بحر عندنا جواز^(١١) أكلها بذاك ميناى
 طهارة^(١٢) الشئ وحرم^(١٣) الأكل لا يرتفعان فاعرق^(١٤) المثل
 فكل^(١٥) ما ليس بطاهر حرم وكل ما ليس حرام الأكل رُم^(١٦)
 تطهيره^(١٧) فميتة^(١٨) للبحر لا يحرم^(١٩) أكلها لما قد تقلا^(٢٠)
 هو الطهور^(٢١) ماؤه الحل^(٢٢) ميتته فطهرها يدل

خاتمة فى الاستصحاب

ضربان^(١٠) استصحاب^(١١) أمر^(١٢) على أو حيس^(١٣) أو حكم^(١٤) لشرع^(١٥) ميجلى
 حجتنا^(١٦) والشافعي الأول^(١٧) إذ غالب الظن به قد يحصل^(١٨)
 فما وقوعه^(١٩) على حال علم لم يتغير عنه لكن ما^(٢٠) سلم
 من تقضيه^(٢١) باستصحاب^(٢٢) آخر^(٢٣) أو^(٢٤) ناقل^(٢٥) عن حاله^(٢٦) قل^(٢٧) يرى^(٢٨)

(١) أى ليس بنجس عندهم . (٢) أى المني . (٣) قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلّته من ثوبه يعرق الأذخر ثم يصلى فيه . اهـ . (٤) أى فان نجاسة المني وجواز الصلاة به متنافيان لكن الصلاة به جائز لهذا الحديث . والسلام . (٥) أى تنافى الحكمين عدما فقط . (٦) فان الطهارة وحرمه الأكل لا يرتفعان لأن كل ما ليس بطاهر فهو حرام الأكل وكل ما ليس بحرام الأكل فهو طاهر . اهـ . (٧) أى أقصد . (٨) عند سيد الوجود صلى الله عليه وسلم . (٩) أى يدل هذا الحديث على طهرها . وصلى الله على من لا قبى بعده . (١٠) واعلم أن الاستصحاب ضربان . (١١) استصحاب . (١٢) خبر مقدم - أى الضرب الأول حجة عندنا وعند الشافعية . (١٣) مبتدأ - الضرب الأول . (١٤) أى لأجل حصول غلبة الظن . (١٥) أى فان ما علم وقوعه على حالة لم يتغير عنه . (١٦) موصولية مبتدأ من الاستصحاب . اهـ . (١٧) أى معارضته . (١٨) سلم من اثبات ناقل . (١٩) الأولى . (٢٠) أى قل أن يرى وهو خبر المبتدأ .

فغائب^(١) يُتَلَفُ^(٢) قَبْلَ الْقَبْضِ هَلْ^(٣)

لِبَائِعٍ أَوْ مُشْتَرٍ غَرَمَ حَصَلَ
لأول^(٤) من الضَّمان . المشتري^(٥) مبرأ^(٦) فاستصحبها^(٧) حرى
والثَّانِ^(٨) فالسَّلْعَةُ قَبْلَ الْعَقْدِ سَالِمَةٌ باستصحاب تجدى^(٩)
فيرجع الأمر^(١٠) إلى ترجيح أحدِها^(١١) بظاهر التَّوضيح^(١٢)
وَسُورُ كَلْبٍ طَاهِرٌ إِذْ قَدْ سَلِمَ^(١٣) من^(١٤) تَجَسَّ قَبْلَ الْوُلُوغِ فَلَزِمَ^(١٥)
استصحاب ذاك أَوْ^(١٦) يَحَقُّقًا خَلَطَ نَجَاسَةً بِهِ تَحَقُّقًا^(١٧)
قال مخالف^(١٨) بذا لم يصحب^(١٩) مَعَ نَاقِلٍ وَهُوَ وَلُوغٌ أَكْمَلِ^(٢٠)
فإنه مَظَنَّةٌ الْمُخَالَطَةُ لأنها حالُ السَّكَلَابِ الْمُفْرِطِ^(٢١)
ثانيهما^(٢٢) استصحاب حُكْمِ الشَّرْعِ^(٢٣)

تَقْضَى الْوُضُوءُ بِالرُّعَافِ مَرْعَى
لِلْحَنْفَى لَا لَنَا^(٢٤) إِذْ طَاهِرٌ^(٢٥) بِالْإِجْمَاعِ قَبْلَهُ وَالظَّاهِرُ^(٢٦)

(١) مثال الأول وهو ما يعارض باستصحاب آخر كاستدلال بعض اصحابنا ان الغائب الخ . (٢) أى يهلك . (٣) ووقع النزاع بين التابعين هل هو هلك سالماً أم لا . ا هـ . (٤) متعلق بمبرأً دليل من قال ان ضمانه من البائع أن ذمة المشتري براء من الضمان قبل العقد فوجب استصحاب تلك البراءة فلا ضمان على المشتري . (٥) مبتدأ . (٦) خبره . (٧) أى براء . (٨) أى من يقول ان ضمانه من المشتري يقول ان السَّلْعَةُ كانت موجودة قبل العقد وسالمة من العيوب فوجب أن تستصحب سلامتها الى زمن تيقن الهلاك وهو بعد العقد فقد هلكت على ملك المشتري فكانت من ضمانه . ا هـ . (٩) أى تفيد - أى فالأولى استصحاب سلامتها بعد العقد . ا هـ . (١٠) حينئذ . (١١) أى الاستصحابين . (١٢) بالتوضيح الظاهر . (١٣) مثال الثاني وهو ما يدعى فيه وجود ناقل كاحتجاج اصحابنا على أن سور الكلب طاهر . انتهى (١٤) مخالطة . (١٥) أى فوجب . (١٦) أى حتى . (١٧) مصدر مؤكد . (١٨) هذا الاستصحاب إنما يتم أن لو لم يوجد ناقل له وقاطع وقد وجد وهو الولوغ فإنه الخ والسلام . (١٩) أى لا يستصحب . (٢٠) جمع كلب . (٢١) أى الغالبة ويرجع أمرها الى ما ذكرنا أولاً هل يصلح لقطع الاستصحاب أم لا . ا هـ . (٢٢) أى الضربين . (٢٣) مثاله . (٢٤) أى لا عتدنا . (٢٥) أى دليلنا . (٢٦) أى فإذا اجمعنا على أن الشخص متطهر قبل الرعاف وجب أن تستصحب الهارة حتى يدل دليل على النقض .

يُسْتَصْحَبُ الظُّهْرُ وَقَالَ الْحَنَفِيُّ ^(١) دَلِيلُهُ الْإِجْمَاعُ لَمْ يَفِي
بَعْدَ الرَّعَافِ كَيْفَ حُكْمٌ يُوجَدُ مِنْ بَعْدِ مَا دَلِيلُهُ مُفْتَقَدٌ
وَنَاقِضٌ ^(٢) جَاءَ هُوَ الرَّعَافُ عَنِ النَّبِيِّ مَا لَكُمْ بِإِسْعَافٍ ^(٣)
وَقُلْ أَنْ يَتِمَّ اسْتِصْحَابُ ^(٤) لَذَا وَهِيَ ^(٥) تَمَّ هَذَا الْكِتَابُ
بِحَمْدِ ذِي السَّكَالِ وَالْفَتَّاحِ ^(٦) وَقَدْ ^(٧) حَوَى لَآلِي الْمِفْتَاحِ
لِلْأَرْبَعِ ^(٨) مِنَ الرَّبِيعِ الْأَوَّلِ

فِي يَوْمِ الْأَحَدِ مِنْهُ ^(٩) يَوْمِ ^(١٠) الْأَوَّلِ ^(١١)
فِي عَامِ خَمْسٍ بَعْدَ عَشْرَةِ الَّتِي عَنْ مَائَتَيْنِ ^(١٢) بَعْدَ أَلْفِ الْهَجْرَةِ
لِسَيِّدِ الْوَرَى وَذَا مُحَمَّدٍ ^(١٣) صَلَّى عَلَيْهِ ذُو الْجَلَالِ الصَّمَدِ
وَالِهَ وَصَحْبِهِ الْأَمْجَادِ ^(١٤) مَا دَامَ فِينَا أَهْلُ الْاجْتِهَادِ ^(١٥)

(١) أى ويقول أصحاب أبى حنيفة نحن نمنع هذا الاستصحاب وذلك
أن دليل هذا الحكم هو الاجماع والاجماع لم ينعقد بعد الرعاف كما كان
قبله فكيف يستصحب حكمه بعد فقدان دليله . (٢) أى وأيضا الناقض
موجود وهو الرعاف عملا بقوله صلى الله عليه وسلم من قاء أو رعف فعليه
الوضوء . (٣) أى قضاء حاجة بهذا الدليل . (٤) أى والاستصحاب قل
ما يتم وهذه أضعف من الأول . (٥) أضعف لأنه أضعف الأدلة ولذا
آخرته . اهـ . (٦) عطف بزيادة صفة . (٧) الواو للحال . (٨) متعلق
بتم - أى وقت تمام أربع - من الليالي . (٩) من الربيع . (١٠) بدل من
يوم الأحد . (١١) الذى هو أول الأيام . (١٢) أى بعد . (١٣) صلى الله
تعالى عليه وسلم . (١٤) جمع ماجد . (١٥) الحمد لله على اتمام شرح معانى
هذه الألفية على متنه وأفضل الصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم .

فهرست

الموضوع	الصفحة
كلمة الناشر	٣
نموذج من أصل الكتاب	٤
مقدمة	٧

القسم الأول

الأصل النقلي وهو كتاب الله وسنة رسوله	٧
---------------------------------------	---

الباب الأول

صحة السند	٨
-----------	---

الباب الثاني

في اتضاح الدلالة	١٦
الضرب الأول : القول	١٦
المنطوق	١٦
الأخر	١٧
النهى	٢٤
التخيير	٢٦
النص	٢٧
المجمل	٣٠
الظاهر	٣٩
المؤول	٤٨
المفهوم	٥٨
الضرب الثاني : الفعل	٦٢
الضرب الثالث : التقرير	٦٥

الباب الثالث

في كون أصل النقلي مستمر الحكم	٦٦
-------------------------------	----

الباب الرابع

٧٤ في كون الأصل راجحا

القسم الثاني

٨٠ ما تضمن أصلا نقليا وهو الاجماع وقول الصحابي

٨٢ قول الصحابي

القسم الثالث

٨٣ ما كان ناشئا عن الأصل النقلي وهو القياس ناشيء عنه

الباب الأول

٨٤ قياس الطرد

٨٤ أركان القياس

٨٥ الركن الأول : الأصل

٩٣ الركن الثاني : الفرع

٩٤ الركن الثالث : العلة

١٠٢ مسالك العلة

١٠٩ الركن الرابع : الحكم

١١١ أقسام قياس الطرد

الباب الثاني

١١٥ في قياس العكس

١١٧ في الاستدلال

١٢٠ خاتمة في الاستصحاب